تهذيب واختصار شروح

السنوسية

«أم البراهين»

للإمام العلامة

أبي عبد الله محمد بن محمد يوسف السنوسي

وهو تهذيب لشرح العلامة أحمد بن عيسى الأنصاري
مع تعليقات مفيدة من شروح كبار العلماء على هذه العقيدة

اختصار وتهذيب

د/ عمر عبد الله كامل

دار المصطفى

KITAB KUNING

facebook.com/kitabkuning

شرح أم البراهين

سيدي محمد طويلب العلوي

السنوسي
٨٣٠ - ٨٩٥ هـ

تهذيب واختصار شروح السنوسية

دار المصطفى
للطبع والنشر والتوزيع

تطلب إصدارتنا في أوروبا من :
P.O. Box 2232
C E, Liden 2301
The Nether Lands

الطبعة الأولى
١٤٢٥هـ - ٢٠٠٥م

رقم الإيداع ٢٠٢٨٥ / ٢٠٠٤

اسم الكتاب : تهذيب واختصار شروح

السنوسية

المؤلف ومن في حكمه :

هو تهذيب لشرح العلامة أحمد بن عيسى الأنصاري
مع تعليقات مفيدة من شروح كبار العلماء على هذه العقيدة

اختصار وتهذيب
د / عمر عبد الله كامل

تطلب جميع منشوراتنا على العنوان التالي :
دار المصطفى
للنشر والتوزيع
هاتف : ٧٨٦٩٢٩٥
e-mail : daraimostafa@maltoob. Com



تهذيب واختصار شروح

السنوسية

«أم البراهين»

للإمام العلامة
أبي عبد الله محمد بن محمد بن يوسف السنوسي

وهو تهذيب لشرح العلامة أحمد بن عيسى الأنصاري
مع تعليقات مفيدة من شروح كبار العلماء على هذه العقيدة

اختصار وتهذيب
د/ عمر عبد الله كامل

دار المصطفى

بسم الله الرحمن الرحيم



الفهرس الإجمالي



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

كلمة الناشر

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا من يهد الله فهو المهتد، ومن يضلل فلن تجد له وليًا مرشدًا.

ونصلي ونسلم على سيد الخلق سيدنا محمد ﷺ، وعلى آله الطاهرين وأصحابه الكرام البررة؛ وأتباعه الذين قبلوا بُشْراه وحملوا هديه، فوفقهم الله إلى نصر العقيدة الحنيفية بالدليل والبرهان بعد نصوص السنة والقرآن، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

وبعد:

فإن دار المصطفى قد أخذت على عاتقها مواجهة الأهواء التي ينشرها البعض متحمسّين لها، وقد اكتشف أعداء الملّة خطورة نتائجها التي تزلزل من الدين الأركان والمعاقد، فصاروا ينفخون في نارها حتى لا تهدأ عامًا بعد عام، يقصدون من ذلك شغل الناس بهذه البدع وصرفهم عن تعلم علوم الدين حتى يندرس الدين ويتَنَسَّخَ العلم.

ومن هنا صار لزامًا تقريب علوم الدين ونشرها وتعليمها للناس جنبًا إلى جنب مع عملها في نشر الردود على البدع المثارة والتنبيه على مصادر الزلل المؤدية إلى موارد الفتن .

وأول هذه العلوم الواجب نشرها وتعليمها هو علم العقيدة الذي يرتفع بناء الدين بأسره عليه ، لذا فقد اخترنا كتابا مختصرا يمثل عقيدة جمهور الأمة طوال تاريخها إلى اليوم .

نسأل الله أن يجعله مفتاحًا لكل خير وأن يجعل عملنا مقبولاً عنده ، إنه سميع مجيب .

دار المصطفى

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

مقدمـــة

الحمد لله الواجب الوجود ، الذي أغرق العالم في بحار الإحسان والجود ، أنعم علينا بنعمة الإيمان والإسلام .

والصلاة والسلام على سيدنا ومولانا محمد واسطة عقد النبيين ، ومقدم جيش المرسلين ، وعلى آله وأصحابه الذين شادوا منار الدين وحموه بالأسنة والبراهين .

وبعد :

فقد كثر الخلط في زماننا هذا بين سائر العلوم الشرعية المختصة بهذا الدين ، من عقيدة وأصول فقه وتصوف وحديث إلى آخر العلوم الإسلامية .

ومن هنا فقد جاء اهتمامي بكتاب العّلامة الإمام السنوسي المسمى بـ : « **أُمُّ البراهين** » ، **وشرحه للعّلامة أحمد بن عيسى الأنصاري** ، فأثبت في أعلى الصفحة متن أم البراهين مشكولاً ووضعت أسفله تهذيب شرح العلامة أحمد بن عيسى الأنصاري ، ثم أتبعت ذلك في الهامش بتعليقات عزيزة ومفيدة من عدة شروح وحواشي وضعت على متن أم البراهين وغيرها وأشرت إليها كالتالي :

أولاً : حاشية البيجوري على أم البراهين ، للعلامة برهان الدين إبراهيم البيجوري (١١٩٨هـ/١٧٨٣م ـ ١٢٧٦هـ ـ ١٨٦٠م) ، وقد رمزت له بالحرف (ج) ، وهذه الحاشية من أكثر الحواشي إفادة ، وقد كتبها سنة ١٢٢٧هـ (١٨١٢م) .

ثانياً : شرح أم البراهين ، للعلامة الأستاذ سيدي المكي **البطاوري** ، وقد رمزت له بالحرف (ط) .

ثالثاً : طالع البشرى على العقيدة السنوسية الصغرى ، للعلامة المحقق شيخ شيوخ عصره ومفتي المالكية بمصره ، وأحد فطاحل المدرسين بالمعهد الزيتوني الشيخ إبراهيم بن أحمد **المارغني** . وقد رمزت له بالحرف (غ) .

رابعاً : شرح جوهرة التوحيد ، للعلامة الشيخ أحمد بن محمد **الصاوي** الخلوتي (١١٧٥هـ ـ ١٢٤١هـ) ، ورمزت له بالحرف (ص) .

خامساً : تعليقات الأستاذ سعيد فودة أدام الله توفيقه على شرح أم البراهين ، ورمزت له بالحرف (س) .



وإذا كانت العقيدة الإسلامية دون سواها من العقائد الضالة تعتبر العقل البشري ركنًا أصيلاً في بنائها جنبًا إلى جنب مع نصوص الشرع التي دعت المكلفين إلى التفكر والتدبر والتعقل وقبلت شهادة العقل السليم الناتجة عن التفكر والفهم ؛ فليس من الغريب إذًا أن يبدأ الكتاب بعرض أنواع الحكم العقلي الثلاثة على الأشياء وهي الوجوب والإمكان والاستحالة ، وبيان الفرق بينها .

ثم عرض صفات الله عز وجل ومعناها وأدلتها المختصرة من الكتاب والسنة :

أ ـ الصفات النفسية أي الثبوتية الدالة على نفس الذات دون معنى زائد عليها وهي صفة الوجود .

ب ـ الصفات السلبية (التنزيهات) : وهي التي تسلب (تنفى) مالا يليق بالله عز وجل ، فصفة القِدَم : تنفى الحدوث ، وصفة الوحدانية : تنفى وجود شريك لله عز وجل . . . . وهكذا .

ج ـ صفات المعاني : وهي الصفات الوجودية القائمة بالذات الإلهية مثل القدرة والإرادة . . . إلخ .

د ـ الصفات المعنوية : وهي اللازمة لصفات المعاني السابقة فليزم من وجود صفة القدرة كونه تعالى قادرًا ، والإرادة كونه تعالى مريدًا ، . . . . وهكذا .



ثم تطرق الكتاب إلى ذكر بعض ما يستحيل على الله عز وجل من صفات النقص ، وذكر لذلك نماذج هي عكس الصفات السابقة ، وتضمن ذلك الكلام على أفعال الله تعالى والفرق بينها وبين أفعال العباد ، ومعنى كون العباد كاسبين لافعالهم والله سبحانه هو الخالق .

ثم قدم الكتاب البراهين العقلية على صفات الله السابق ذكرها .

ثم انتقل الكتاب إلى الكلام على الرسل صلوات الله عليهم وسلامه وصفاتهم الواجبة والجائزة والمستحيلة .



ثم أتى إلى لُبّ الموضوع وتكلم عن كلمتي الشهادة : (أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله) وبيَّنَ اندراج جميع ما سبق ذكره في كلمتي الشهادة .



ولنستمع للإمام السنوسي واضع أصل العقيدة المختصرة (أم البراهين) يحدثنا عنها فيقول رضي الله تعالى عنه وأرضاه ونفعنا به وبعلومه :

« ومن جملة نعم مولانا العظيمة ، ومنحه الفائقة الكريمة ، أن وفقنا سبحانه بفضله في هذا الزمان الكثير الجهل لوضع عقيدة صغيرة الجِرْم ، كثيرة العلم محتوية على جميع عقائد التوحيد .

ثم تأييدها بالبراهين القطعية القريبة لكل من له نظر سديد .

ثم ختمناها بشيء لم نره سمح به أحد غيرنا من المتقدمين ولا من المتأخرين ، وهو أنا شرحنا كلمتي الشهادة التي لا غنى للمكلف عن معرفتها وإلى عذب مواردها يشتد عطش المتعطشين ، إذ بها تقرع أبواب فضل الله تعالى والدخول في زمرة المتقين ، مع النبيين والصديقين والشهداء والصالحين .

وبإتقان معرفتها يسلم العبد من آفات الخلود في غضب الله ويترقى بفضل الله تعالى إلى أعلى عليين .

فذكرنا معناها أولاً ثم بينَّا وجه دخول جميع عقائد الإيمان فيها بحيث تبتهج عند ذلك بذكرها قلوب المتقين وينبسط على بواطنهم وظواهرهم ما انطوى من محاسنها فأصبحوا يتبخترون في حلل معارفها بين رياض الجنة مترددين .

فدونك أيها المتعطش للدخول في زمرة أولياء الله تعالى عقيدة لا يعدل عنها بعد الإطلاع عليها والاحتياج إلى ما فيها إلا من هو من المحرومين ، إذ لا نظير لها فيما علمت .

وهي بفضل الله تعالى تزهو بمحاسنها على كبار الدواوين .

فثق أيها الحافظ لها إن فهمتها ، بغاية الأمنية ، واشكر الله تعالى إذ مَنَّ عليك بنعمة عظيمة طرد عنها كثير من الخلق فباءوا في أصول عقائدهم بأعظم رزية ، وأخلص لي من دعائك إذ أخرجها من جوفي وحرّك بها يدي ولساني مولاي المنفرد بإيجاد الكائنات كلها والعالم بكل طوية .

وها أنا أمدك ثانيا بعون الله تعالى بشرح لها مختصر يكمل لك منها المقصود ، ويكشف لك إن شاء الله تعالى الغطاء عما انبهم عليك منها من المعنى المسدود ، فتظفر إن شاء الله تعالى بكيمياء السعادة وإكسير النجاة وتظل تجتنى بها إن وفقك الله تعالى ثمرات الإيمان إلى أن ينزل بك عرض الممات » اهـ . كلامه رحمه الله تعالى .



وصدق رضي الله عنه فقد أوضح أيما إيضاح أن عقائد الإيمان كلها مندرجة في كلمتي الشهادة التي يلهج بها عوام المسلمين وعلماؤهم على حد سواء بحيث يستحيل أن يتشرب الشرك الجلي قلب استقرت فيه كلمتي الشهادة بغير فرق بين العوام والعلماء سوى في قدرة العلماء على دقة التعبير عما في ضمائرهم بخلاف العوام الداخلون في دائرة العفو كالمثل الذي ضربه رسول الله ﷺ « أخطأ من شدة الفرح » ولم يقل كفر من شدة الفرح ، نسأله تعالى أن يملأ قلوبنا إيمانًا ويقينًا .



ثم اعلم أننا قد نبهنا إلى ما وقع فيه بعض علماء أهل السنة من مخالفات للجمهور في بعض المسائل المشهورة عنهم ، وإن كانت هذه المسائل من المسائل

الدقيقة التي لا يترتب على الخلاف فيها كبير ضرر ، وأشرنا إلى من ردّ عليهم ونبّه إلى غلطهم فيها . ومرادنا من ذلك ألا ينخدع القارئ بالبعض الذين صاروا في هذا الزمان يبالغون في الرد على السادة الأشاعرة والماتريدية أهل السنة ، والتشنيع عليهم ، ليعلموا أن التنبيه إلى الأغلاط التي يقع فيها العلماء ، ميزة لأهل السنة الأشاعرة ، لم يشاركهم فيه فرقة .

ونحن مع تنبيهنا إلى أغلاطهم هذه فإننا نرفع من منزلتهم المحفوظة دائماً التي لا يخفضها أن يغلطوا في مسألة أو مسألتين ، لأننا نستحضر دائماً مبلغ الجهد العظيم والكبير الذي قاموا به في سبيل الدفاع عن عقائد الإسلام .

والله أسأل أن ينفع بهذا المختصر الكاتب والقارئ والسامع ، وأن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه تعالى إنه ولي ذلك والقادر عليه .

عمر عبد الله كامل

ترجمة مختصرة
للإمام أبي عبد الله السنوسي

اسمه ونسبه ومولده : هو الإمام الزاهد التقي العارف بربه أبو عبد الله محمد بن محمد بن يوسف بن عمر بن شعيب السَّنوسي .

وبلقب السَّنوسي اشتهر ، نسبة لقبيلة بالمغرب .

ويلقب أيضاً بالحسني ، نسبة للحسن بن علي بن أبي طالب من جهة أم أبيه .

وهو تلمساني أيضاً نسبة إلى بلدة تلمسان .

وهو عالم تلمسان وصالحها وفاضلها العلامة المتكلم المتفنن شيخ العلماء والزهاد والأساتذة العباد العارف بالله الجامع بين العلم والعمل .

وكان مولده بعد الثلاثين وثمانمائة .

مشايخه ودراسته : نشأ الإمام السنوسي خَيِّرًا مباركاً فاضلاً صالحاً .

أخذ عن جماعة ؛ منهم : والده المذكور . والشيخ العلامة نصر الزواوي . والعلامة محمد بن توزت . والسيد الشريف أبو الحجاج يوسف بن أبي العباس ابن محمد الشريف الحسيني ، وقد أخذ عنه القراءات . وعن العالم المعدل أبي عبد الله الحباب علم الاصطرلاب . وعن الإمام محمد بن العباس الأصول والمنطق . وعن الفقيه الجلاب الفقه .

وعن الولي الكبير الصالح الحسن أبركان الراشدي حضر عنده كثيراً وانتفع به وببركته ، وكان يحبه ويؤثره ويدعو له ، فحقق الله فيه فراسته ودعوته .

وعن الفقيه الحافظ أبي الحسن التالوتي أخيه لأمه الرسالة .

وعن الإمام الورع الصالح أبي القاسم الكنابشي إرشاد أبي المعالي والتوحيد .

وعن الإمام الحجة الورع الصالح أبي زيد الثعالبي الصحيحين وغيرهما من كتب الحديث ، وأجازه ما يجوز له وعنه .

وعن الإمام العلامة الولي الزاهد الناصح إبراهيم التازي ألبسه الخرقة وحدثه بها عن شيوخه ، وروى عنه أشياء كثيرة من المسلسلات وغيرها .

وعن العالم الأجل الصالح أبي الحسن القلصادي الأندلسي الفرائض والحساب . وأجازه جميع ما يرويه . وغيرهم .

وكان آية في علمه وهديه وصلاحه وسيرته وزهده وورعه وتوقيه .

مكانته العلمية وسيرته : له في العلوم الظاهرة أوفر نصيب ، جمع من فروعها وأصولها السهم والتعصيب ، لا يتحدث في فن إلا ظن سامعه أنه لا يحسن غيره سيما التوحيد والمعقول .

كان لا يقرأ علم الظاهر إلا خرج منه لعلوم الآخرة سيما التفسير والحديث لكثرة مراقبته لله تعالى .

قال الملالي تلميذه : سمعته يقول : « ينبغي للإنسان أن يمشي برفق وينظر أمامه لئلا يقتل دابة في الأرض .» وإذا رأى من يضرب دابة ضرباً عنيفاً تغيَّر وقال لضاربها : « ارفق يا مبارك » . وينهي المؤدبين عن ضرب الصبيان .

قال الملالي : وسمعته يقول : « لله تعالى مائة رحمة لا مطمع فيها إلا لمن اتسم برحمة جميع الخلق وأشفق عليهم » .

وفاته : ولما أحس بمرض موته انقطع عن المسجد ولازم فراشه ، حتى مات ، ومرض عشرة أيام .

ولما احتضر لقنه ابن أخيه مرة بعد مرة ، فالتفت إليه وقال له : « وهل ثم غيرها » . وقالت له بنته : (تمشي وتتركني !) . فقال لها : « الجنة مجمعنا عن قرب إن شاء الله تعالى » . وكان يقول عند موته : « نسأله سبحانه أن يجعلنا وأحبتنا عند الموت ناطقين بالشهادة عالمين بها » .

وتوفي يوم الأحد ثامن عشر جمادي الأخيرة عام خمس وتسعين وثمانمائة . وشم الناس المسك بنفس موته رحمه الله .

كتبه ومؤلفاته : وأما تآليفه ، فمنها :

شرحه الكبير على (الحوفية) المسمى : (المقرب المستوفى) ، كبير الجرم كثير العلم ، ألفه وهو ابن تسعة عشر عاماً ، ولما وقف عليه شيخه الحسن أبركان ، تعجب منه وأمره بإخفائه حتى يكمل سنه أربعين سنة ، لئلا يصاب بالعين ، ويقول له : لا نظير له فيما أعلم ، ودعا لمؤلفه .

وعقيدته الكبرى سماها : (عقيدة أهل التوحيد) في كراريس من القالب الرباعي أول ما صنفه في الفن ، ثم شرحها .

ثم **الوسطى** وشرحها في ثلاثة عشر كراساً . وعليها شرح جيد للشيخ عليش ، وعلى شرح السنوسي لها حاشية جليلة القدر للشيخ يس .

ثم الصغرى المسماة بأمّ البراهين وشرحها في ست كراريس وهي من أجل العقائد ، لا تعادلها عقيدة ، كما أشار إليه هو في شرحه عليها ، قال الشيخ : « لا نظير لها فيما علمت تكفي من اقتصر عليها عن سائر العقائد » .

والحق ما قاله ، فإن كل من قرأ هذا المتن انتفع بما فيه ، واهتدى إلى الحق الصريح ، في أقل زمان . وللعلامة الدسوقي حاشية عليها فيها فوائد قيمة في علم التوحيد .

وشرح إيساغوجي في المنطق تأليف البرهان البقاعي ، كثير العلم ، ومختصره العجيب فيه زائد على الخونجي ، وشرحه حسن جداً ؛ ومن المعلوم أن متن الخونجي من أدق كتب علم المنطق ، وعلى شرح متن السنوسي حاشية جليلة للبيجوري .

وشرحه العجيب على البخاري ، وصل فيه إلى باب من استبرأ لدينه .

وشرح مشكلات البخاري في كراسين .

ومختصر الزركشي على البخاري .

وشرح جمل الخونجي في المنطق ، وشرح مختصر ابن عرفة وفيه حل لصعوبته .

ومنها **تفسير القرآن** إلى قوله : ﴿وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ ، في ثلاثة كراريس ، ولم يمكن له التفرغ له .

وتفسير سورة (ص) وما بعدها .

تلاميذه : أخذ عنه أعلام : كابن صعد . وأبي القاسم الزواوي . وابن أبي مدين . والشيخ يحيى بن محمد ، وابن الحاج البيدري . وابن العباس الصغير . وولي الله محمد القلعي ريحانة زمانه . وإبراهيم الجديجي . وابن ملوكة . وغيرهم من الفضلاء .

نفعنا الله تعالى به وبعلومه آمين .



تهذيب واختصار شروح

السنوسية

«أم البراهين»

(الصغرى)

للإمام العلامة

أبي عبد الله محمد بن محمد بن يوسف السنوسي

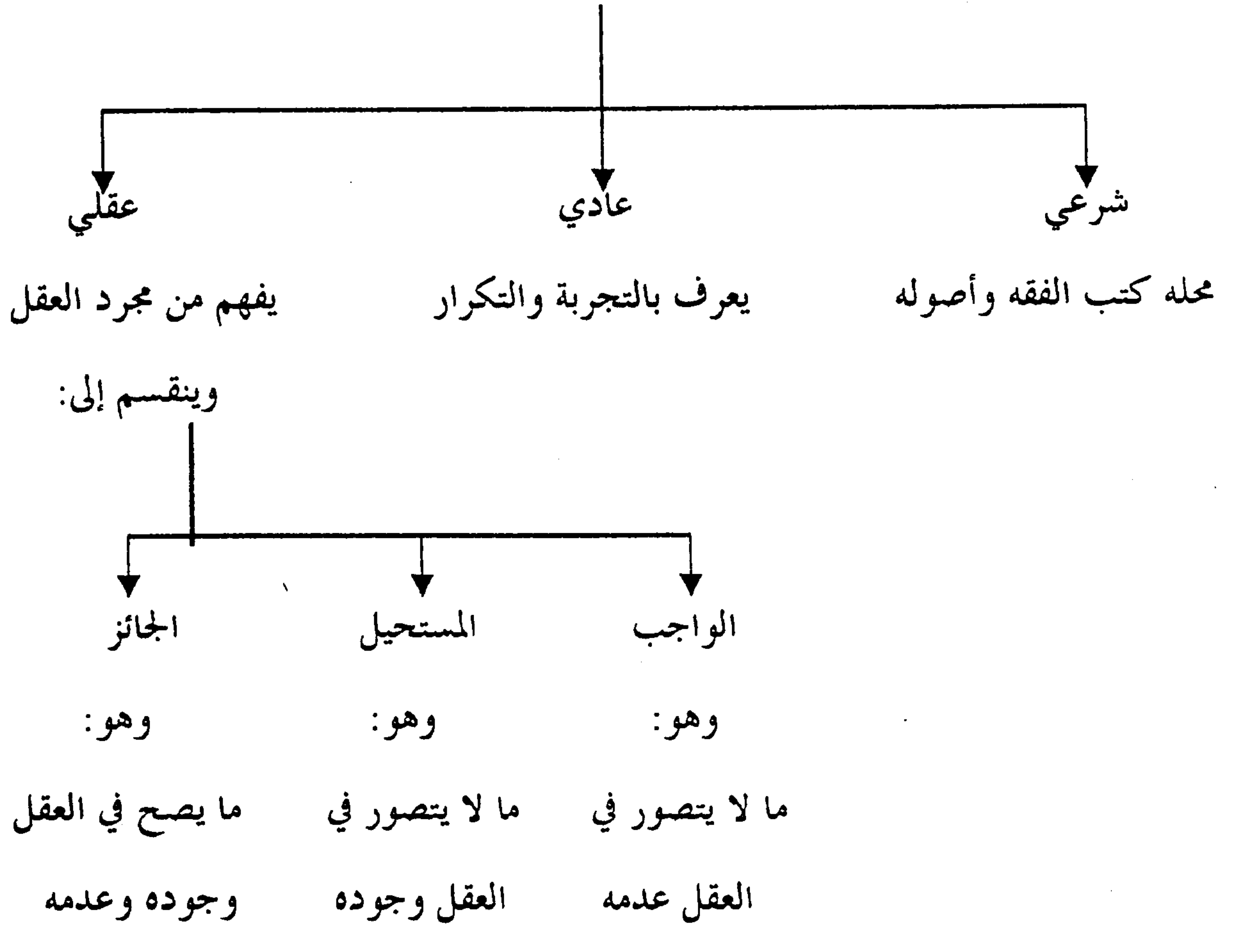
وهو تهذيب لشرح العلامة أحمد بن عيسى الأنصاري
مع تعليقات مفيدة من شروح كبار العلماء على هذه العقيدة

اختصار وتهذيب

د/ عمر عبد الله كامل

دار المصطفى

- مقدمة
- تعريف علم العقائد وأقسامه
- الحكم
- أقسام الحكم العقلي
- الواجبُ على كلّ مكلّفٍ شرعًا



أقسام الحكم
شرعي
عادي
عقلي
محله كتب الفقه وأصوله
يعرف بالتجربة والتكرار
يفهم من مجرد العقل
وينقسم إلى:
الواجب
المستحيل
الجائز
وهو:
وهو:
وهو:
ما لا يتصور في
العقل عدمه
ما لا يتصور في
العقل وجوده
ما يصح في العقل
وجوده وعدمه

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الَحمْد للهِ .

وَالصَّلاَةُ وَالسَّلاَمُ عَلَى رَسُولِ اللهِ .

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله .

والصلاة والسلام على رسول الله سيدنا محمد أفضل الخلق أجمعين .

وبعد :

....

[تعريف علم العقائد وأقسامه] :

اعلم أن هذا العلم يسمى بـ : علم العقائد ، وعلم أصول الدين ، وعلم التوحيد وعلم الكلام[1] .

وهو علم[2] يبحث فيه عن : العقائد الدينية المكتسبة من الأدلة اليقينية .

---

(١) ثبت بالأدلة الشرعية وجوب الاشتغال بهذا العلم ، ومع ذلك فقد ورد عن بعض السلف الصالح عبارات في ذم المشتغلين بعلم الكلام وليس مرادهم قطعا أهل الحق بل مقصودهم المبتدعة من المعتزلة والقدرية وغيرهم ، الذين نشروا بدعًا بعضها كفر .

قال أبو حامد الغزالي : « لقد أنكر أحمد بن حنبل على الحارث المحاسبي رحمهما الله تصنيفه في الرد على المعتزلة .

فقال الحارث : « الرد على البدعة فرض » .

فقال أحمد : نعم ولكن حكيت شبهتهم أولا ثم أجبت عنها فبم تأمن أن يطالع الشبهة من تعلق بفهمه ولا يلتفت إلى الجواب أو ينظر إلى الجواب ولا يفهم كنهه ؟

يقول الإمام الغزالي : وما ذكره أحمد حق ولكن في شبهة لم تنتشر ولم تشتهر فأما إذا انتشرت فالجواب عنها واجب ولا يمكن الجواب عنها إلا بعد الحكاية » أ. هـ ، أي أنه بعد أن انتشرت البدعة بالفعل فليس ثمّ إلا الرد عليها لإبطالها ! ؟

(٢) والعلم يطلق على :

الملكة الراسخة في النفس إلى إدراك الشيء على حقيقته .

وعلى الإدراك .

وعلى القواعد والضوابط التي احتوى عليها الفن (ص) .

....

والمراد بالعقائد الدينية أي العقائد المنسوبة إلى دين[1] سيدنا محمد ﷺ ، نحو « العالم حادث » و « خالقه الله » و « الله واحد » .

وموضوع هذا العلم هو : المعلوم من حيث يفضي إلى العلم بالأدلة القطعية على العقائد الدينية .

وفائدته : أن تصير العقائد الدينية متيقنة لا تزلزلها شبه المبطلين :

فينجو في الآخرة بفضل الله تعالى من العذاب المترتب على الكفر وسوء الاعتقاد .

وينجو في الحياة الدنيا من تشوهات الفكر والسلوك الناتجة عن عدم إدراك حقيقة العالم .

فالارتقاء الناتج من هذا العلم نتائجه دنيوية وأخروية .

واعلم أن المطلوب في العقائد من الناس هو العلم بها .

والعلم هو معرفة الشيء بدليله ، فلا يكفي الاعتقاد الجازم المطابق للحق بلا دليل ، لأن صاحبه لا يخلص من الإثم .



(١) الدين لغة : ما يتدين به حقاً كان أو باطلاً .

واصطلاحاً هو : وضع إلهي سائق لذوي العقول السليمة باختيارهم المحمود إلى ما هو الخير لهم بالذات (ص) .

[الحكم]

[الحكم العقلي وأقسامه]

اعْلَمْ أَنَّ الْحُكْمَ العَقْليَّ يَنْحَصِرُ فِي ثَلاَثَةِ أَقْسَامٍ : الْوُجُوبِ ، وَالاِسْتِحَالَةِ ، وَالجَوَازِ .

الحكـــم

هو في اللغة : المنع ، ومنه سمي الحاكم حاكماً لأنه يمنع الظالم من المظلوم .

وفي الاصطلاح : هو إثبات أمرٍ لأمرٍ أو نفيه عنه .

مثال الإثبات : كإثبات الوجود والقدم لله تعالى .

ومثال النفي : كنفي الحدوث عن الله تعالى .

فالحكم من حيث هو إثبات أمر لأمر أو نفيه عنه .

وينقسم إلى ثلاثة أقسام : شرعي وعادي وعقلي .

فالشرعي : محله كتب الفقه وأصوله .

والعادي : يعرف بالتجربة والتكرار كوجود الاحتراق عند النار .

فالخالق للإحراق هو الله تعالى فلا تأثير للنار وكذلك جميع الأسباب العادية ، وإنما أجرى الله العادة أن يخلق الفعل عندها لا بها .

ويصح أن توجد النار ولا يخلق الله تعالى الإحراق .

[أقسام الحكم العقلي]

[١ ـ] فَالْوَاجِبُ : مَالا يُتَصَوَّرُ فِي الْعَقْلِ عَدَمُهُ .

وكذلك جميع الأسباب العادية لا تأثير لها [(١)] .

أما **الحكم العقلي** فيفهم من مجرد العقل من غير تكرار ولا وضع واضع .

والعقل : سر روحاني تدرك به النفس العلوم الضرورية والنظرية .

وينحصر الحكم العقلي في أقسام هي :

١ ـ الواجب : هو ما لا يتصور في العقل عدمه .

مثل الذات الإلهية وصفات المعاني والمعنوية والنفسية والسلبية فكلها ثابتة لله تعالى .

وهو ينقسم إلى :

الواجب القديم : كالواجبات لله تعالى . والواجب القديم لا يرتبط بغيره ، لذلك فهو لا يتغير .

---

(١) الحكم العادي وهو : إثبات أمر لأمر أو نفيه عنه بواسطة التكرار .
وينحصر في أربعة أقسام :
الأول : ربط وجود بوجود . كربط الشبع بوجود الأكل .
والثاني : ربط عدم بعدم . كربط عدم الشبع بعدم الأكل .
والثالث : ربط وجود بعدم . كربط وجود البرد بعدم الستر .
والرابع : ربط عدم بوجود . كربط عدم الإحراق بوجود الماء (ج) .

....

والواجب الحادث : كالتحيز للجرم : بأن تأخذ ذاته قدراً من الفراغ أو الخلاء .

وكذلك من الواجب المحدث : قبول الجرم للأعراض ، فإن هذا مقيد بوجود الجرم إن انعدم الجرم انعدم .

ثم إن الواجب له مرتبتان من حيث وضوحه في العقل :

الأولى : الضروري : وهو الذي لا يحتاج إلى جهد وتعب لإدراكه كثبوت التحيز للجرم وكون الواحد نصف الاثنين .

الثانية : النظري[1] كثبوت الواجبات لله ، كالواحد أنه نصف سدس الأثنى عشر .



---

(١) النظري : هو الذي لا يدركه العقل إلا بعد التأمل والنظر .

مثاله : تعذيب المطيع الذي لم يعص الله تعالى في عمره أصلاً ، فإن تعذيبه جائز يقبل العقل وجوده ، ومولانا سبحانه هو المالك لجميع الخلق يعذب من يشاء ؛ فإذا تأمل العقل في ذلك علم أن تعذيب المطيع جائز يصح وجوده ويصح عدمه . (ط) .

[٢ ـ] وَالْمُسْتَحِيلُ : مَالاَ يُتَصَوَّرُ فِي الْعَقْلِ وُجُودُهُ .

---

٢ ـ والمستحيل : ما لا يتصور في العقل وجوده ، فلا يصح في العقل ثبوته .

ولذا فإن الصفات النفسية والمعنوية والسلبية كلها ثابتة لله تعالى وإن كانت في نفسها عدمية ، وهي واجبة لله تعالى .

وللمستحيل مرتبتان :

الأولى : المستحيل الضروري . مثل : عزل الجرم عن الحركة والسكون معاً .

والثانية : المستحيل النظري . كالشريك لله وسائر المستحيلات على الله تعالى .



[٣ ـ] وَالجَائِزُ : مَا يَصِحُّ فِي الْعَقْلِ وُجُودُهُ وَعَدَمُهُ .

٣ ـ والجائز : ما يصح في العقل وجوده وعدمه .

مثل : ذات الحوادث وصفاتها الحادثة من المعاني والمعنوية والنفسية والسلبية ، فإنها كلها يصح ثبوتها ويصح نفيها ، فيكون الحد شاملاً لها كلها .

وله مرتبتان :

الأولى : الضروري . كاتصاف الجرم بالحركة أو السكون فقط .

الثانية : النظري ومثاله : تعذيب المطيع الذي لم يعص الله تعالى قط وإثابة العاصي فإنه جائز في حقه لكنه نظري .

وهذا باعتبار العقل .

وأما الشرع فأخبر أن الطائع له الثواب والعاصي له العقاب .

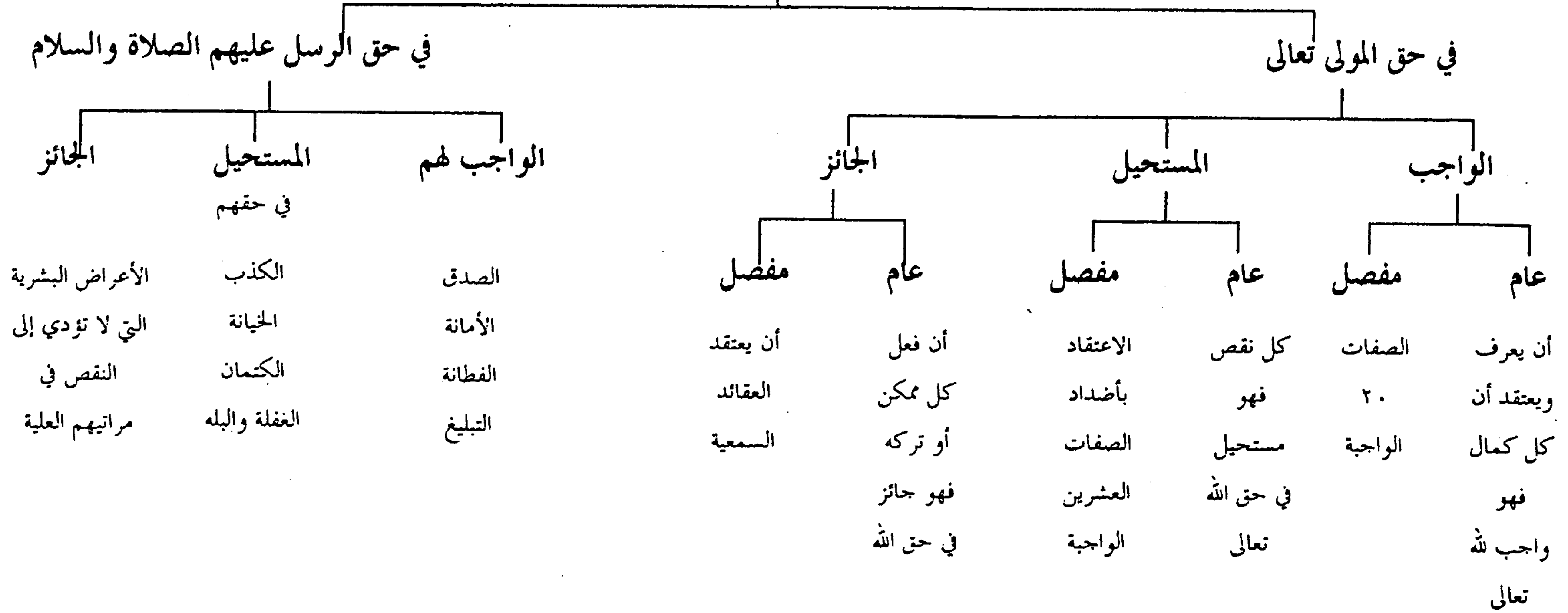


الواجـــب

على

كل مكلف شرعًا

- ما يجب في حق مولانا جل وعز .
- ما يستحيل في حق مولانا جل وعز .
- ما يجوز في حق مولانا جل وعز .
- ما يجب في حق الرسل عليهم الصلاة والسلام .
- ما يستحيل في حق الرسل عليهم الصلاة والسلام .
- ما يجوز في حق الرسل عليهم الصلاة والسلام .


الواجب على كل مكلف
في حق المولى تعالى
في حق الرسل عليهم الصلاة والسلام
الواجب
المستحيل
الجائز
الواجب لهم
المستحيل
في حقهم
الجائز
عام
مفصل
عام
مفصل
عام
مفصل
أن يعرف ويعتقد أن كل كمال فهو واجب لله تعالى
الصفات ٢٠ الواجبة
كل نقص فهو مستحيل في حق الله تعالى
الاعتقاد بأضداد الصفات العشرين الواجبة
أن فعل كل ممكن أو تركه فهو جائز في حق الله
أن يعتقد العقائد السمعية
الصدق
الأمانة
الفطانة
التبليغ
الكذب
الخيانة
الكتمان
الغفلة والبله
الأعراض البشرية التي لا تؤدي إلى النقص في مراتبهم العلية

[الواجبُ على كلّ مكلّفٍ شرعًا]

وَيَجِبُ عَلَى كُلِّ مُكَلَّفٍ شَرْعًا أَنْ يَعْرِفَ :

الواجب على كل مكلف شرعاً

المكلف : هو البالغ[1] العاقل الذي بلغته الدعوة .

وقد طلب الشرع من كل مكلف طلباً جازما أن يعرف الله تعالى بمعرفة صفاته[2] ، بأن يعرف بعض الأحكام التي تتعلق بها كما سترى .

والشرع لغة : الطريق .

واصطلاحًا : ما جاء به النبي ﷺ من عند الله من الأصول والفروع ، أي العقائد والفقه .

---

(١) من ماتِ قبل البلوغ فهو ناج ولو كان من أولاد الكفار ، ولا يعاقب على كفره ولا غيره (ص) .
المعرفة هي : الجزم المطابق عن دليل ، فالجزم هو القطع وعدم التردد ، فمن كان إيمانه على ظن أو شك أو وهم فهو باطل ، والمطابق معناه الموافق .

(٢) الواجب على العام والخاص :
الدليل الجملي : وهو المعجوز عن تقريره وحل شبهه معاً أو أحدهما .
وأما التفصيلي : فهو المقدور على تقريره وحل شبهه .
فصاحب الجملي : هو الذي يصور العقائد في ذهنه ، وإن لم يحفظ اللفظ بحيث لو سئل عن المعنى لا يشك فيه ، ودليله على كل واحد وجود العالم من غير تفصيل في كيفية الاستدلال ، أو مع التفصيل لكن يعجز عن رد الشبه ، فإن قدر على التفصيل ورد الشبه كان من أهل التفصيلي (ص) .

....

ودليل وجوب هذا من الكتاب : قوله تعالى ﴿فَٱعْلَمْ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾[1] .

وحقيقة المعرفة هي : الجزم المطابق للحق عن دليل .

والشهادة تنبني على العلم ، لا على الظن وغيره ، فالشك والظن والوهم لا تكفي في العقائد .



وهاهنا مسألة مشهورة تسمى بمسألة المقلد ، ما حكمه شرعاً ؟

والمقلد هو : من اعتقد الواجبات والجائزات ونفي المستحيلات في حق الله تعالى بلا دليل ، أي إنه جزم جزماً مطابقاً للحق بلا دليل .

قال الجمهور : هو مؤمن ولكنه عاص إن كان فيه أهلية للنظر ولم ينظر .



(١) سورة محمد ، الآية ١٩ .

[١ -] مَا يَجِبُ فِي حَقِّ مَوْلَانَا جَلَّ وَعَزَّ.

[٢ -] وَمَا يَسْتَحِيلُ.

[٣ -] وَمَا يَجُوزُ.

وأما ما يلزم المكلف معرفته[1]، فإننا نذكره هنا على وجه الإجمال ثم نشرع في تفصيله:

فهو ما[2] يثبت في حق الله عز وجل، وهو قسمان: عام، ومفصل.

فالعام: أن يعرف ويعتقد أن كل كمال فهو واجب لله تعالى.

والتفصيل: أن يعرف ويعتقد بالصفات العشرين الواجبة.

ويلزمه أن يعرف ما يستحيل في حق الله تعالى عموماً وتفصيلاً.

فالعموم: أن يعتقد أن كل نقص فهو مستحيل في حق الله تعالى.

والتفصيل: الاعتقاد بأضداد الصفات العشرين الواجبة.

ويلزمه أن يعرف ويعتقد بما يجوز في حق الله عموماً وتفصيلاً.

فالعموم: أن يعتقد أن فعل كل ممكن أو تركه فهو جائز في حق الله.

والتفصيل: بأن يعتقد العقائد السمعية كأمور الآخرة فإنها جائزة عقلاً وواجبة شرعاً.

---

(١) اختلف في المعرفة، فقيل: هي الجزم المطابق للحق عن دليل، وقيل: ولو بلا دليل (ص).

(٢) كلمة «ما» هنا تفيد العموم كما هو معلوم، لأنها بمعنى الذي.

فيجب على المكلف أن يعرف جميع الواجبات والمستحيلات والجائزات، لكن جهة المعرفة تكون تفصيلية فيما علم تفصيلاً وإجماليه فيما لم يعلم تفصيلاً (س).

وَكَذَا يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَعْرِفَ مِثْلَ ذلِكَ فِي حَقِّ الرُّسُلِ عَلَيْهِمُ الصَّلاَةُ وَالسَّلاَمُ .

ويلزمه شرعاً أن يعرف مثل الأقسام المتقدمة والتي هي :

الوجوب والاستحالة والجواز في حق الرسل ومثلهم الأنبياء ، لأن كل رسول نبي .

ويجب لهم : الصدق والأمانة والفطانة ، ويجب للرسل إثبات التبليغ .

ويستحيل في حقهم : الكذب والخيانة والكتمان والغفلة والبله .

ويجوز في حقهم : الأعراض البشرية التي لا تؤدي إلى النقص في مراتبهم العلية .



بعــض

ما يجب لله جل وعز

(الصفات الواجبة لله جل وعز)

- الصفات النفسية .
- الصفات السلبية .
- صفات المعاني .
- الصفات المعنوية .

بعض ما يجب لله جل وعز
(الصفات الواجبة لله تعالى)

الصفات النفسية
(تدل على نفس الذات دون معنى زائد عليها)

١- الوجود

الصفات السلبية (التنزيهات)
(تَسلبُ (تنفي) ما لا يليق بالله عز وجل)[1] (أي أنه يلزم من نفي ضدها تنزيهه تعالى عن جميع النقائص)

٢- القِدَم
٣- البقاء
٤- مخالفته تعالى للحوادث
٥- قيامه تعالى بنفسه
٦- الوحدانية

صفات المعاني
(صفات وجودية قائمة بالذات الإلهية)

٧- القدرة ← ١٤- كونه تعالى قادرًا
٨- الإرادة ← ١٥- كونه تعالى مريدًا
٩- العلم ← ١٦- كونه تعالى عالمًا
١٠- الحياة ← ١٧- كونه تعالى حيًا
١١- السمع ← ١٨- كونه تعالى سميعًا.
١٢- البصر ← ١٩- كونه تعالى بصيرًا
١٣- الكلام ← ٢٠- كونه تعالى متكلمًا

الصفات المعنوية
(صفات ملازمة لصفات المعاني: ما يترتب على وصفه عز وجل بصفات المعاني)

[بعض ما يجب لله جل وعز]

فَمِمَّا يَجِبُ لِمَوْلاَنَا جَلَّ وَعَزَّ عِشْرُونَ صِفَةً ، وَهِيَ :

[١/١] الْوَجُودُ .

[٢ ـ ١ ـ] وَالْقِدَمُ .

[٣ ـ ٢ ـ] وَالبَقَاءُ .

[٤ ـ ٣ ـ] وَمُخَالَفَتُهُ تَعَالَى لِلْحَوَادِثِ .

[٥ ـ ٤ ـ] وَقِيَامُهُ تَعَالَى بِنَفْسِهِ : أَيْ لاَ يَفْتَقِرُ إِلَى مَحَلٍّ ، وَلاَ مُخصِّصٍ .

[٦ ـ ٥ ـ] وَالْوَحْدَانِيَّةُ : أَيْ لاَ ثَانِيَ لَهُ فِي ذَاتِهِ ، وَلاَ فِي صِفَاتِهِ ، وَلاَ فِي أَفْعَالِهِ .

فَهذِهِ سِتُّ صِفَاتٍ :

بعض ما يجب لله جل وعز

وقلنا : « بعض ما يجب » : لأن كمالاته تعالى لا نهاية لها .

ولم يكلفنا الله بمعرفة جميعها تفصيلاً لأنه من تكليف ما لا يطاق ، قال تعالى : ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ (البقرة : ٢٨٦) ، فترك التكليف بذلك فضلاً منه تعالى .



....

ويجب له عشرون صفة .

والصفة تطلق على :

١ ـ المعنى الوجودي القائم بالموصوف .

٢ ـ وعلى ما ليس بذات وهذا هو المراد هنا .

وتقسم الصفات[١] إلى أربعة أقسام :

نفسية . وسلبية .

ومعاني . ومعنوية .

نبينها فيما يلي بالترتيب ، وفي هذه الأقسام تنازع نبينه في موضعه .

---

(١) قسمة الصفات على نفي الحال كما يلي :

الصفات :

١ ـ إما عين الذات : وهي النفسية .

٢ ـ أو غير الذات : وهي السلبية لكون مدلولها عدماً ، والفعلية لحدوثها .

٣ ـ أو لا عين الذات ولا غيرها : وهي وجودية وتسمى المعاني .

٤ ـ أو لا عين الذات ولا غيرها : وهي اعتبارية وتسمى معنوية .

٥ ـ أو صفات جامعة : وهي العزة والجلال والجمال والغني ونحو ذلك (ص) .

وهو كلام عظيم وكثير الفوائد (س) .

وسيأتي تفصيل الكلام على (الأحوال) عند الكلام عنها .

[القسم الأول : الصفات النفسية]

[١/١ ـ] اَلْأُولَى نَفْسِيَّةٌ ، وَهِيَ : الْوَجُودُ .

القسم الأول
الصفات النفسية

وسميت نفسية : لأن الوصف بها دل على نفس الذات دون معنى زائد عليها .

وهي صفة واحدة هي : **الوجود** .

١ ـ **والوجود** : هو حال واجبة للذات ما دامت الذات غير معللة بعلة .

وعلى ذلك : فالوجود صفة نفسية مغايرة مفهوماً للصفات المعاني والسلبية .

فالمعاني : صفات وجودية .

والسلبية : عدمية .

والنفسية : حال .

فهي صفة ثبوتية لا توصف بالوجود ولا بالعدم .

ثم هي حال للذات لا للصفات ، مع جواز أن تقول مثلاً قدرة الله موجودة ، وكذلك إرادته وعلمه إلى آخر المعاني .

وصفة الوجود أيضاً واجبة للذات ما دامت الذات وهي ـ أي الصفة ـ غير معللة بعلة ، وذلك خلاف الأحوال المعنوية نحو كونه مريداً وكونه قادراً ، فإن هذه معللة بالمعاني .

....

ومعنى التعليل هنا هو التلازم في إفادة العلة معلولها الثبوت .

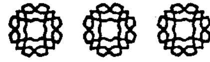
والدليل على وجود الله :

من الكتاب : قوله تعالى : ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾[١] .

ومن السنة قوله ﷺ : « إن الله صانع كل صانع وصنعته »[٢] .

وقد أجمعت الأمة على أن الله تعالى موجود[٣] .

وأما برهان العقل فسيأتي[٤] .



---

(١) الزمر : ٦٢ .

(٢) رواه البخاري في كتاب خلق أفعال العباد ح (٩٢) .
ورواه الحاكم في المستدرك بلفظ « إن الله خالق كل صانع وصنعته » في كتاب الإيمان (١/٨٥) ح (٨٥/٨٥) .
ورواه البيهقي في شعب الإيمان ح (١٩٠) .

(٣) وجود الله ليس كوجود الحوادث ، لأن وجود الله ذاتي له أي ليس بتأثير مؤثر وفعل فاعل .
ووجود الحوادث بتأثير الله وفعله .
لأنه تعالى كان وحده ولا شيء غيره كما ورد في الحديث الشريف كما رواه البخاري ومسلم وغيرهما ، (غ) بتصرف يسير . يشير إلى الحديث « كان الله ولا شيء غيره . . .» الحديث

(٤) سيأتي الكلام عن براهين كل الصفات في آخر الكتاب .

[القسم الثاني : الصفات السلبية]

وَالخَمْسَةُ بَعْدَهَا سَلْبِيَّةٌ .

القسم الثاني

الصفات السلبية

وسميت سلبية : لأنه ينتفي بها أمر لا يليق بالله تعالى[1] .

وهي :

١ ـ القِدَم . **٢ ـ والبقاء .**

٣ ـ ومخالفته تعالى للحوادث . **٤ ـ وقيامه بنفسه .**

٥ ـ والوحدانية .



أولاً : القِدَم

وحقيقة القِدَم : عبارة عن انتفاء العدم السابق للوجود .

بمعنى : أن وجود الله تعالى لم يسبقه العدم .

والقِدَم مطلقاً ثلاثة أقسام : قدم ذات وقدم زمان وقدم إضافي .

١ ـ فالقدم الذاتي : قدم الله تعالى أي قدم ذاته وصفاته .

---

(١) السلبية تسمى : مهمات الأمهات ، لأنه يلزم من نفي ضدها تنزيهه تعالى عن جميع النقائص (ص) .

....

٢ ـ والزماني : كقدم أمس على اليوم .

٣ ـ والإضافي : كقدم الأبوة على البنوة .

فالزماني والإضافي مستحيلان على الله تعالى .

فلو قلت : إن الله قديم بالزمان . للزمك : طروء الحوادث عليه ، وقدم الزمان قطعاً ، وجواز التسلسل في القدم ، وكل هذا باطل .

والدليل على أن الله تعالى متصف بالقدم :

من الكتاب : قوله تعالى : ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ﴾[1] .

ومن السنة : قوله ﷺ : « اللهم أنت الأول فليس قبلك شيء »[2] .

وقد أجمعت الأمة على أن الله تعالى متصف بالقدم ، فلم يسبق ذاته ولا صفاته عدم[3] .

وأما برهان العقل فسيأتي .

---

(١) الحديد : ٣ .

(٢) رواه الترمذي باب جامع الدعوات باب ٦٧، جـ٥ ح ٣٤٨١.

(٣) الصحيح أنه يجوز إطلاق القديم عليه تعالى لثبوت ذلك بالإجماع ووروده في بعض الروايات بدل الأول (ج) وقد ورد في بعض الأخبار الحسنة أو الصحيحة قوله ﷺ : « أعوذ بالله العظيم وبوجهه الكريم وسلطانه القديم من الشيطان الرجيم » .. أبو داود كتاب الصلاة باب فيما يقوله الرجل عند دخوله المسجد (١٢٤/١) ح(٤٦٦) .

فوصف السلطان بأنه قديم فيجوز نسبته إليه تعالى ، فالمعنى (صفة القدم) ثابت بالأدلة القطعية أما إطلاق الاسم فهو من الأمور العملية ويكتفي فيه بالأدلة الظنية .

....

الثانية : البقاء

وحقيقة البقاء : عبارة عن انتفاء العدم اللاحق للذات والصفات ، وهو أول بلا بداية ، وآخر بلا نهاية .

والدليل على البقاء :

ـ من الكتاب : قوله تعالى : ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ﴾[1] .

أي ذاته فإن الوجه في الآية بمعنى الذات .

ـ ومن السنة : قوله ﷺ : « اللهم أنت الآخر فليس بعدك شيء »[2] .

ـ وقد أجمعت الأمة على أن الله تعالى متصف بالبقاء[3] .

ـ وأما برهان العقل فسيأتي .



(١) الرحمن : ٢٧ .

(٢) روى هذا الحديث البخاري في الأدب المفرد عن أبي هريرة ح (١٢١٢) ، ورواه الترمذي في الجامع الصحيح عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه باب جامع الدعوات باب ٦٧ جـ٥ ح (٣٤٨١) ، ورواه الإمام البيهقي في السنن الكبرى عن أبي هريرة ح (٧٦٦٨) ، وعن عائشة رضي الله عنهما . وللحديث بهذا اللفظ روايات أخرى (س) .

(٣) البقاء هو عدم الآخرية للوجود ، أي ليس لوجوده انقضاء وانتهاء فهو سبحانه موجود لا يلحق العدم وجوده .

....

الثالثة : مخالفته تعالى للحوادث

وحقيقة المخالفة للحوادث : عبارة عن نفي المشابهة في الذات والصفات والأفعال .

فليست ذاته من جنس الأنوار ولا الظلمات ولا الأعراض ولا الأجرام بل « كل ما يخطر ببالك فالله بخلاف ذلك » ، فليس له جهة ولا مكان ولا يمر عليه الزمان ، وصفاته قديمة باقية ، ومخالف في أفعاله ، لأنه هو الخالق ، والعباد ليس لهم تأثير في شيء من الأفعال ، وإنما هي قائمة بهم باكتسابهم لها .

والدليل على المخالفة :

ـ من الكتاب : قوله تعالى : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ (الشورى : ١١) .

ـ ومن السنة : ما ورد عن أبي بن كعب « أن المشركين قالوا لرسول الله ﷺ أنسب لنا ربك فأنزل الله ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۞ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ۞﴾ [(١)] . فالصمد : الذي لم يلد ولم يولد لأنه ليس شيء يولد إلا سيموت ولا شيء يموت إلا سيورث وإن الله عز وجل لا يموت ولا يورث . ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ

---

(١) رواه أحمد في المسند (١٤٣/٣٥) ح (٢١٢١٩) وأخرجه الترمذي كتاب التفسير باب «من سورة الإخلاص جـ٥ ح ٣٣٦٤ عن أبي بن كعب ﷺ و ح (٣٣٦٥) عن أبي العالية .

....

﴿كُفُوًا أَحَدٌ ﴿٤﴾﴾ قال: لم يكن له شبيه ولا عدل وليس كمثله شيء[1].

- وقد أجمعت الأمة على أن الله تعالى مخالف للحوادث[2].

- وأما برهان العقل فسيأتي.



(١) فالآيتان الكريمتان ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾، ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا أَحَدٌ ﴿٤﴾﴾ نص قاطع وعام في نفي المماثلة والمشابهة وما يترتب عليهما من نقائص تعالى الله عن ذلك علوًا كبيرا.
ولا يلزم في كل نقيصة بمفردها أن يأتي نص خاص بذكر نفيها وبطلانها فما للنقائص من آخر.
وهناك الكثير من الآيات التي تنفي التشبيه والتجسيم ويتضح ذلك بأقل القليل من التأمل وكذلك الأحاديث النبوية الشريفة.
وقد نص السلف على أن «التشبيه» من الشرك وأنه انتقاص من قدر الله سبحانه، نقل ذلك عن ابن عباس وأنس وعكرمة وسعيد بن جبير والحسن البصري.

(٢) ومع ذلك يقول ابن تيمية في رده على الفخر الرازي «ليس في كتاب الله ولا سنة رسوله ﷺ ولا كلام أحد من الصحابة والتابعين ولا الأكابر من اتباع التابعين ذم المشبهة وذم التشبيه ونفي مذهب التشبيه ونحو ذلك، وإنما اشتهر ذم هذا من جهة الجهمية».
وفي موضع آخر من نفس الرد «فمن المعلوم أن الكتاب والسنة والإجماع لم ينطق بأن الأجسام كلها محدثة وأن الله ليس بجسم، ولا قال ذلك إمام من أئمة المسلمين فليس في تركي لهذا القول خروج عن الفطرة ولا عن الشريعة».
وأيضًا: «قلتم ليس هو بجسم ولا جوهر ولا متحيز ولا في جهة ولا يشار إليه بحس ولا يتميز منه شيء. =

....

الرابعة : قيامه تعالى بنفسه

وحقيقة القيام بالنفس : عبارة عن انتفاء الاحتياج إلى المحل والمخصص .

فهو سبحانه لا يحتاج إلى ذات يحل فيها كما تحل الصفة في الموصوف كما تدعيه النصارى والباطنية .

وقد أجمع على أن من يعتقد أن الله تعالى في شيء فهو كافر .

وأيضاً مثل الحلول والاتحاد وهو صيرورة الشيئين شيئاً واحداً .

والقول بالاتحاد كفر أيضاً .

= وعبرتم عن ذلك بأنه تعالى ليس بمنقسم ولا مركب وأنه لا حدّ له ولا غاية ، تريدون بذلك أنه يمتنع عليه أن يكون له حد وقدر أو يكون له قدر لا يتناهى . . . فكيف ساغ لكم هذا النفي بلا كتاب ولا سنة ؟ » أ. هـ

على الرغم من نقله ـ في نفس الكتاب ـ عن إسحاق بن راهويه :
« من وصف الله فشبه صفاته بصفات أحد من خلقه فهو كافر بالله العظيم » وعن نعيم بن حماد مثله وعن أحمد بن حنبل « لا يشبهه شيء من خلقه » .

وسبق منه في فتواه الحموية قوله عن السلف : « . . . وإنما ينفون التشبيه وينكرون على المشبهة الذين يشبهون الله بخلقه مع إنكارهم على من ينفي الصفات أيضًا ، كقول نعيم بن حماد شيخ البخاري : من شبه الله بخلقه فقد كفر ومن جحد ما وصف الله به نفسه فقد كفر ، وليس ما وصف الله به نفسه ولا رسوله تشبيها » أهـ .

فليس علينا من بأس من طرح كلام الشيخ ـ ابن تيمية ـ بالكلية ، في هذا الموضوع ويكفينا نصوص الكتاب والسنة القاطعة وكذا الأدلة العقلية كما سيأتي وما عليه إجماع الأمة المعصومة .

....

قال صاحب إضاءة الدجنة في عقيدة أهل السنة[١] :

ولا تصخ لمذهب النصارى أو من إلى دعوى حلول صاراً
وذاك كالقول بالاتحاد نحلة أهل الزيغ والإلحاد

وهو سبحانه لا يحتاج إلى مخصص فلو احتاج كان حادثاً .

والدليل على أن الله تعالى غني عن المحل والمخصص :

من الكتاب : قوله تعالى : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ أَنتُمُ ٱلْفُقَرَآءُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱللَّهُ هُوَ ٱلْغَنِيُّ ٱلْحَمِيدُ ﴿١٥﴾ ﴾[٢] .

ومن السنة : قوله ﷺ : « اللهم أنت لا إله إلا أنت الغني »[٣] .

وقد أجمعت الأمة على أن الله تعالى قائم بنفسه أي غني .

وأما برهان العقل فسيأتي .



(١) إضاءة الدجنة في اعتقاد أهل السنة للعالم الشيخ أحمد المقري المغربي المالكي الأشعري ، ص ٢٧ .

(٢) فاطر : ١٥ .

(٣) رواه الحاكم في المستدرك كتاب الاستسقاء (٤٧٦/١) ح (١٢٢٥) وقال صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه ، وقال الذهبي في التلخيص : على شرطهما .وكذلك عند أبي داود في كتاب الصلاة باب رفع اليدين في الاستسقاء (٣٠٣/١) ح (١١٧٣) .

....

ملاحظة : اعلم أن الموجودات على أربعة أقسام :

١ ـ موجود غني عن المحل . وهو : ذات الله .

٢ ـ وموجود غني عن المخصص قائم بالمحل . وهو : صفات الله ، لأن المحل هو الذات .

٣ ـ وموجود مفتقر إلى المحل والمخصص . وهو : العرض ، لأنه مفتقر إلى القيام بالجرم .

٤ ـ وموجود غني عن المحل مفتقر إلى المخصص . وهو : الجرم لأنه لا يحتاج إلى ذات يقوم بها ويحتاج إلى الفاعل ، لأن الموجد له هو الله .

واعلم أيضاً : أن صفات الله لا يقال فيها مفتقرة إلى الذات بل يقال قائمة بالذات ، لأن الافتقار إنما يكون إلى الغير ، ولا يقال إن الصفات غير الذات ، كما لا يقال إنها عين الذات .

ملاحظة : يجوز وصف الله تعالى بالنفس ، أي إطلاق هذا اللفظ عليه تعالى ، قال الله تعالى حاكياً عن نبيه عيسى عليه السلام : ﴿تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَآ أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ﴾[1] ، وقال تعالى : ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفْسَهُۥ﴾[2] ، وهي بمعنى الذات .



---

(١) المائدة : ١١٦ .

(٢) آل عمران : ٢٨ .

....

الخامسة : الوحدانية

وحقيقة الوحدانية : عبارة عن نفي التعدد في **الذات والصفات والأفعال**[١] .

فهو سبحانه لا شبيه له في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله .

١ ـ فوحدانية الذات : تنفي الكم المتصل والمنفصل .

فالمتصل : أن تكون ذاته :

مركبة من جواهر وأعراض .

أو أن تكون مركبة مطلقاً ولو من غير الجوهر والعرض كالهيولي والصورة .

أو أي أمر آخر مفترض[٢] .

والتركب على الله تعالى محال ، لأنه لو كان مركباً لكان حادثاً للزوم احتياج كل مركب .

---

(١) التوحيد الشرعي هو إفراد المعبود بالعبادة مع اعتقاد وحدته ذاتاً وصفاتاً وأفعالاً (ص) .
والوحدانية غير التوحيد .
فالتوحيد هو اعتقاد الوحدانية ، بل التلبس به اعتقاداً وفعلاً ، فهو فعل للعبد يتعلق به التكليف .
وليس التوحيد صفة لله تعالى .
والتوحيد ثلاثة أشياء :
١ ـ معرفة الله تعالى بالربوبية .
٢ ـ والإقرار بالوحدانية .
٣ ـ ونفي الأنداد عنه جملة (س) .

(٢) مطلق التركيب معناه : جواز انقسام الذات ولو ذهناً ، أي حتى وإن لم تنقسم بالفعل ، فإن مجرد إمكان ذلك في الذهن يستلزم التركيب .

....

والمنفصل : أن تكون ذات أخرى يجب لها من الكمال ما يجب لله ويستحيل عليها من النقص ما يستحيل عليه . وهذا محال لأن الله لا شريك له ولا نظير .

٢ ـ ووحدانية الصفات : تنفي الكم المتصل والمنفصل .

فالمتصل أن يكون له قدرتان وإرادتان وهكذا إلى آخر الصفات ، بل قدرته واحدة وإرادته واحدة وعلمه واحد[(١)] . لكن قدرته مع ذلك متعلقة بجميع الممكنات ، وعلمه كاشف عن جميع المعلومات ، وإرادته مخصصة لجميع الممكنات ، وكذا يقال في جميع صفاته ، فالتعدد في الصفات محال .

وتنفي **المنفصل** : بأن لا يكون لأحد من المخلوقين صفات كصفات الله تعالى ، بأن تكون له قدرة توجد وإرادة تخصص وعلم محيط ، وغير ذلك ، وهذا محال لأن الله لا شبيه له .

٣ ـ ووحدانية الأفعال : تنفي الكم المنفصل فقط : بأن يكون غيره يفعل كفعله . وهذا محال ، لأن الله لا شريك له في أفعاله **بل هوا المنفرد بالإيجاد والإعدام**[(٢)] .

---

(١) علم الله تعالى : واحد ومتعلق بجميع المعلومات .
وإرادته : واحدة في ذاتها ومتعلقة بجميع الممكنات .
وقدرته : الواحدة في ذاتها كذلك ومتعلقة بجميع الممكنات كذلك (س) .

(٢) تعدد أفعاله ثابت لا يصح نفيه عنه ، لأن أفعاله تعالى كثيرة من خلق ورزق وإغناء وإفقار وإعزاز وإذلال وغير ذلك (غ) .
وكل هذه الأفعال صادرة عنه تعالى ، لأنه قدير مريد عالم مع كون علمه وقدرته وإرادته وذاته واحدة ، فصدور الكثرة عن الواحد ليس مستحيلاً كما ادعاه الفلاسفة (س) .

....

والمخلوقات ليس لها تأثير إلا قيام الفعل بها نتيجة لاكتسابها له .

ويجب أن نعتقد أن الأفعال كلها لله تعالى .

دل على وجوب الوحدانية له تعالى : الكتاب والسنة والإجماع والعقل .

أما الكتاب : فقوله تعالى : ﴿وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ﴾[1] .

والسنة : قوله ﷺ : « إن الله وتر يحب الوتر »[2] ، والوتر معناه الواحد الفرد .

وأما الإجماع : فقد أجمعت الأمة على أن الله واحد .

وبرهان العقل يأتي .



---

(١) البقرة : ١٦٣ .

(٢) رواه الترمذي ـ أبواب الوتر ـ باب ما جاء أن الوتر ليس بحتم عن علي رضي الله عنه (١/٤٧٠) ح (٤٥٣) وقال حديث علي حديث حسن ، والنسائي في السنن الكبرى ـ في مواضع منها كتاب الطهارة ـ باب الإيتار في الاستجمار (١/١٦٨) ح (٥٠٧) .

ورواه الحاكم في المستدرك في كتاب الإيمان في حديث عن الأسماء الحسنى عن أبي هريرة رضي الله عنه (١/٦٢) ح (٤١) .

[القسم الثالث : المعاني]

ثُمَّ يَجِبُ لَهُ تَعَالَى سَبْعُ صِفَاتٍ ، تُسَمَّى صفَاتِ المَعَانِي ، وَهِيَ :

القسم الثالث
صفات المعاني

وحقيقة صفات المعاني هي : الصفات الوجودية .

فهي : كل صفة موجودة في نفسها قائمة بموجود[1] أوجبت له حكماً .

ولا تظن أن قولنا : « أن لها وجوداً في نفسها » يستلزم جواز قيامها بنفسها ، بل هي لا تقوم إلا بالذات .

والمراد بالإيجاب : التلازم[2] .

والمراد بالأحكام : أي المعنوية .

---

(١) إن صفات المعاني زائدة على الذات قائمة لازمة لها لزوماً لا يقبل الانفكاك .
فهي دائمة الوجود مستحيلة العدم .
فهو حي بحياة عالم بعلم وهكذا .
ثم اعلم أن وجوب صفات المعاني ذاتي لها مثل وجوب الذات وليست ممكنة في نفسها واجبة بوجوب الذات . (ص)

(٢) أي : لا يجوز أن يتوهم أن المراد بالإيجاب هنا التأثير لكي لا يلزم أن الذات أوجدت الصفات أو أن بعض الصفات أوجدت البعض الآخر ، فهذا كله باطل .
بل المقصود أن الصفات والذات متلازمة ، لا الذات مؤثرة في الصفات ولا العكس .
فالتأثير دليل النقص ، لأن الأثر معناه أن يوجد أمر كان معدوماً أو يعدم أمر كان موجوداً . (س)

....

فالقدرة يلازمها كونه قادراً ، والإرادة يلازمها كونه مريداً الخ .

وصفات المعاني[1] **سبعة وهي** : القدرة ، والإرادة ، والعلم ، والحياة ، والسمع ، والبصر ، والكلام[2] .



(١) عدد المعاني سبعة لا أكثر ، لأن الدليل القطعي إنما دل على هذه السبعة .
فمثلاً لو قلنا الله تعالى مصور ، فإننا لا نفهم من اسم المصور إلا أنه يخلق الصور ، وكونه تعالى خالق الصور ، مترتب على كونه تعالى قادراً مريداً عالماً ، وهكذا .
ولو تمعنت في أكثر الأسماء الحسنى الواردة في الكتاب والسنة لرأيتها ترجع إلى ما ذكرناه .
فهذا هو ما نقصده عندما نقول إن الدليل لم يدل على أن الأسماء المذكورة دالة على وجود صفات غير هذه السبعة .
وهذا لا يعني حصر صفات الله تعالى في نفس الأمر بهذه الصفات السبعة ، ولكنَّ غاية ما نقوله هو أنه لا دليل تفصيلياً على الصفات الزائدة تفصيلاً ، بل الدليل دل إجمالاً على أن كمالات الله تعالى غير متناهية ، لكن لا تتعلق قدرتنا بمعرفتها تفصيلاً .
ولم يرد في الكتاب والسنة ما يدل على ما عدا هذه الصفات دلالة قطعية .
والأصل أن نتمسك بالدليل القطعي خصوصاً فيما يتعلق بذات الله تعالى وصفاته ، (س) .

(٢) اختلفوا : هل للمولى تعالى صفة زائدة على السبع المعاني تسمى الإدراك يدرك بها الملموسات والمذوقات والمشمومات لأنها كمال ، وكل كمال يجب أن يثبت له .
أو لا لأنه لم يرد إطلاقه على الله تعالى وصفة العلمْ مغنية عنه .
وقيل بالتوقف . وهو الأصح ، (ص) . بتصرف .

[٧ ـ ١/٨ ـ ٢] الْقُدْرَةُ ، وَالْإِرادَةُ الْمُتَعَلِّقَتَانِ بِجَمِيعِ الْمُمْكِنَات .

القدرة والإرادة

وحقيقة القدرة : صفة أزلية يتأتى بها إيجاد كل ممكن وإعدامه ، على وفق الإرادة[(١)] .

وحقيقة الإرادة : صفة أزلية يتأتى بها تخصيص[(٢)] الممكن ببعض ما يجوز عليه

---

(١) يجب أن تثبت للقدرة أنها واحدة .
ودليل هذا أنه يلزم على تعددها اجتماع مؤثرين على أثر واحد .
ويجب أن تثبت أنها عامة التعلق بالممكنات .
ودليل هذا انه لو خرج ممكن عن تعلقها لزم منه العجز .
والحاصل أن تعلق القدرة التنجيزي مرتب في التعلق والحصول على تعلق الإرادة التنجيزي ، وتعلق الإرادة مرتب على تعلق العلم في التعلق أيضاً لا في الوجود ، لأن الواقع أنهما قديمان .
وهذا معنى قولهم يجب الإيمان بالقضاء والقدر .
فالقضاء : هو عين تعلق الإرادة والعلم التنجيزين .
والقدر : هو عين تعلق القدرة التنجيزي وتعلق الإرادة التنجيزي الحادث على القول به (ص) .
فتعلق القدرة فرع عن تعلق الإرادة أي تابع له ومتأخر عنه في التعقل (غ) .
فالتابعية هذه ليست زمانية كما قد يتوهم البعض ، بل هي فقط في التعقل ، بمعنى أن العقل لا يدرك قادراً إلا مريداً ، فالتصديق بالإرادة شرط عقلي للتصديق بالقدرة (س) .

(٢) وإسناد التخصيص إليها مجاز عقلي من باب الإسناد إلى السبب ، وإلا فالمخصص حقيقة هو الذات الأقدس .
وكذلك إسناد التأثير إلى القدرة في قول بعضهم هي صفة تؤثر في الممكن الوجود أو العدم ، فهو مجاز عقلي من باب الإسناد إلى السبب وإلا فالمؤثر حقيقة هو الذات الأقدس (ج) .

....

على وفق العلم [١] .

والذي يجوز على الممكن هي المتقابلات الستة ، وهي ستة تقابلها ستة :

الوجود والزمان المخصوص والمكان المخصوص والمقدار المخصوص والجهة المخصوصة والصفة المخصوصة . معه مقابلها . وهاتان الصفتان تطلبان أمراً زائداً على قيامهما بمحلهما . وهذا الطلب يسمى تعلقاً .

وللإرادة كما قيل تعلقات ثلاثة :

١ ـ صلوحي قديم [٢] . ٢ ـ وتنجيزي قديم [٣] .

٣ ـ وتنجيزي حادث [٤] .

---

(١) أي إن تخصيص الله تعالى للممكن على وفق تعلق علمه تعالى به لأنه جل وعز لا يخصص بإرادته إلا ما علم من الممكنات خيراً كان أو شراً ، فكل ممكن علم الله تعالى أنه يكون أو لا يكون فذلك مراده ، وبذلك تعلم أن تعلق الإرادة فرع عن تعلق العلم أي تابع له ومتأخر عنه في التعقل (غ) .
أي أن العقل لا يمكن أن يتعقل مريداً إلا بشرط كونه عالماً .
ولهذا الترتيب المذكور هنا يقول العلماء أن هذه الصفات الثلاثة صفات مترتبات .
واعلم أن هذه المسألة أي ترتب هذه الصفات الثلاثة كما هو مشروح هنا ، لها تعلقاً كبيراً في فهم معنى القضاء والقدر ، (س)

(٢) وهو صلاحيتها في الأزل للتخصيص مع ثبوت التخصيص بالفعل أزلا أيضًا (ج) من شرحه على الجوهرة .

(٣) وهو تخصيص الله الشيء أزلا بالصفات التي يعلم أنه يوجد عليها في الخارج (ج) من شرحه على الجوهرة ويقصد بالخارج أي بعد إيجاده .

(٤) وهو تخصيص الله الشيء بما تقدم عند إيجاده بالفعل ، لكن التحقيق أن هذا إظهار للتعلق التنجيزي القديم لا تعلق مستقل (ج) من شرحه على الجوهرة .

....

والقدرة لها تعلقان اثنان فقط وهما :

١ ـ صلوحي قديم[(١)] . ٢ ـ وتنجيزي حادث[(٢)] .

وتتعلق هاتان الصفتان بالممكنات فقط[(٣)] . فلا يتعلقان إذن بواجب ولا مستحيل[(٤)] .

---

(١) وهو صلاحيتها في الأزل للإيجاد والإعدام فيما لا يزال (ج) من شرحه على الجوهرة .

(٢) بإيجاد الممكن أو بإعدامه بالفعل على وفق الإرادة .

(٣) لا يقال : يلزم من عدم تعلقهما بالواجبات والمستحيلات نسبة العجز إلى الله تعالى لقصور قدرته وإرادته عن التعلق بهما ، لأنا نقول : لا عجز ولا قصور وذلك لأن العجز والقصور إنما يلزمان فيما يمكن أن تتعلق به القدرة والإرادة ولم تتعلقا به ، أما ما لا يمكن أن تتعلقا به فلا يلزم فيه ذلك أصلاً ، (غ)

أي من لزوم انقلاب كل من المستحيل والواجب ممكناً ، أو قلب الحقائق (س)

(٤) فعدم تعلق القدرة بالواجب والمستحيل ليس بعجز ، بخلاف عدم تعلقها بالممكن .

وأما قول الإمام الغزالي : « ليس بالإمكان أبدع مما كان » فقد استشكلوه قديماً لإيهامه العجز وهو عليه محال ، وأجيب عنه بأجوبة منها ؛ أن المراد بالإمكان إمكان الخلائق فالمعنى ليس في إمكان الخلائق تغيير ما أراده الله وأبدعه (ص) .

وأجيب أيضًا بأن المراد أنه لا يمكن أن يوجد أبدع من هذا العالم لعدم تعلق قدرة الله التنجيزية وإرادته القديمة ـ المرتبة على تعلق علمه تعالى القديم ـ بإيجاد هذا العالم بدليل قوله (أبدع مما كان) يشير إلى علمه وإرادته القديمين .

ولا يلزم من عدم تعلق القدرة بهما عجز لأنهما ليسا من وظيفتها ، ولأنها لو تعلقت بهما لزم الفساد إذ يلزم عليه تعلقهما بإعدام الذات العلية ، وبسلب الألوهية عنها ونحو ذلك .

وبهذا يعلم سقوط قول بعض المبتدعة إن الله قادر أن يتخذ ولداً ، إذ لو لم يقدر عليه لكان عاجزاً (ج)

....

لأنهما إن تعلقتا بإيجاد الواجب لزم تحصيل الحاصل ، وهذا باطل عقلاً .

وإن تعلقتا بإعدام الواجب لزم قلب الحقائق .

فالواجب لا يمكن أن يفنى ، لأنه إن فني أصبح غير واجب .

ويستحيل أن يكون الواجب غير واجب .

وكذلك المستحيل إن تعلقتا بإعدامه لزم تحصيل الحاصل .

وإن تعلقتا بإيجاده لزم قلب الحقائق وكلاهما باطل . فالمستحيل لا يقبَل الوجود .

والدليل على وجوب وصف الله تعالى بالقدرة .

ـ من الكتاب : قوله تعالى : ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾[(١)] .

لأن حقيقة القادر من له قدرة .

ـ ومن السنة : عَدّ الرسول ﷺ في أسماء الله تعالى اسم القادر[(٢)] .

وهذا الذي أشار إليه البيجوري هو ابن حزم الظاهري الذي قال في كتابه الفصل في الملل والنحل : « وكذلك من سأل هل الله تعالى قادر على أن يتخذ ولداً فالجواب إنه تعالى قادر على ذلك » أهـ . كلامه .

وظاهر أن كلامه هذا باطل واحتجاجه بالآية ﴿لَّوْ أَرَادَ ٱللَّهُ أَن يَتَّخِذَ وَلَدًا لَّٱصْطَفَىٰ مِمَّا يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ﴾ استدلال تافه ، لأن الاتخاذ هنا فسر في الآية نفسها بمعنى الاصطفاء وتخصيص جواب لو بالاصطفاء دليل على امتناع الاتخاذ على غير هذه الصورة (س)

(١) البقرة : ١٤٨ .

(٢) البخاري كتاب بدء الخلق باب صفحة إبليس وجنوده (٢/٦٢٤) ح (٣٢٩٣) .

....

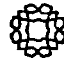
ودليل الإرادة :

ـ من الكتاب : قوله تعالى : ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ (البروج : ١٦) .

ـ ومن السنة : قوله ﷺ : « ما شاء الله كان وما شاء لم يكن »(١) .

ـ وأجمع أهل السنة على أن الله تعالى متصف بالقدرة والإرادة .

ـ وأما برهان العقل فسيأتي .



ملاحظة : الممكنات على أربعة أقسام :

١ ـ ممكن وُجد وانقضى .

٢ ـ وممكن موجود الآن .

٣ ـ وممكن سيوجد في المستقبل .

٤ ـ وممكن علم الله تعالى أنه لا يوجد كإيمان أبي جهل وغيره من الكفار الذين ماتوا على الكفر .

وتتعلق القدرة والإرادة بكل من الأقسام الثلاثة الأولى قطعاً ، وأما القسم الرابع ففيه خلاف .

والصحيح أن التعلق نظراً لإمكانه الأصلي ، هو تعلق صلوحي لا تنجيزي .

---

(١) رواه الإمام النسائي في السنن الكبرى كتاب عمل اليوم والليلة (٦/٦) ح ٩٨٤٠ .

[٩ ـ ٣] وَالْعِلْمُ الْمُتَعَلِّقُ بِجَمِيعِ الْوَاجِبَاتِ، وَالْجَائِزَاتِ، وَالْمُسْتَحِيلَاتِ.

العـلم

وحقيقة العلم: صفة أزلية يكشف بها الله كل معلوم على ما هو انكشافاً لا يحتمل النقيض بوجه من الوجوه.

وقال بعضهم: حقيقة العلم صفة أزلية لها تعلق بالمعلوم على وجه الإحاطة والشمول دون سبق خفاء[١].



والعلم يتعلق تعلقا تنجيزياً قديماً بجميع الواجبات والمستحيلات والجائزات.

مثال الواجبات: ذاته وصفاته وأسماؤه، فيعلمها على الحقيقة.

مثال المستحيلات: الزوجة والولد والشريك وسائر النقائص، فيعلمها مستحيلة منفية عنه.

ومثال الجائزات: أنه يعلم سبحانه وتعالى جميع الجائزات ذات الممكنات وصفاتها وأسماءها.

---

(١) العلم هو صفة وجودية قائمة بذاته تعالى تتعلق بالشيء على وجه الإحاطة على ما هو به دون سبق خفاء، كذا قال الكمال وهو احسن مما قاله غيره (ج). يقصد بالكمال الكمال ابن الهمام العلامة المعروف صاحب كتاب (المسايرة في العقائد المنجية في الآخرة) (س).

....

ودليل العلم :

من الكتاب : قوله تعال : ﴿وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [(١)] .

ومن السنة : أنه ﷺ عد في الأسماء الحسنى العليم .

وقد أجمع أهل السنة على أن الله تعالى عالم بعلم .

وأما برهان العقل فسيأتي .

ملاحظة : تعلق العلم كله تنجيزي قديم وليس له تعلق صلوحي لأن من صلح لأن يعلم فليس بعالم في الحال .



(١) النساء : ١٧٦ .

[١٠ ـ ٤] وَالحَيَاةُ ، وَهِيَ : لاَ تَتَعَلَّقُ بِشْيءٍ .

الحـياة

وحقيقة الحياة : صفة أزلية تُصَحح لمن قامت به أن يتصف بصفات الإدراك .

والمراد بصفات الإدراك : السمع والبصر والعلم ولا مفهوم للإدراك(١) .

فالحياة شرط عقلي في جميع صفات المعاني ؛ يلزم من عدمها عدم الإدراك ؛ ولا يلزم من وجودها وجود الإدراك ولا عدمه .

فالإدراك واجب لله لقيام الأدلة على ذلك .

والحياة لا تتعلق بشيء(٢) أي لا تطلب أمراً زائداً على قيامها بمحلها .

فليست من صفات التأثير : كالقدرة .

(١) أي كصفة خاصة منفصلة بل من حيث أنه يصدق على ما ذكر (س) .

(٢) أي لا تقتضي أمراً زائداً على القيام بمحلها بخلاف غيرها من صفات المعاني فإنه يقتضي أمراً زائداً على القيام بمحله .

فالقدرة تقتضي مقدوراً يتأتى بها إيجاده وإعدامه .

والإرادة تقتضي مراداً يتأتى بها تخصيصه .

والعلم يقتضي معلوماً يتضح به .

والسمع يقتضي مسموعاً يسمع به .

والبصر يقتضي مبصراً يبصر به .

والكلام يقتضي معنى يدل عليه (غ) .

....

ولا من صفات الانكشاف : كالسمع والبصر والعلم .

ولا من صفات الدلالة كالكلام .

والدليل على وجوب الحياة :

من الكتاب : قوله تعالى : ﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى ٱلْحَىِّ ٱلَّذِى لَا يَمُوتُ﴾[1] .

ومن السنة : قوله ﷺ : « يا حي يا قيوم »[2] .

وقد أجمعت الأمة على أن الله تعالى حي بحياة .

وبرهان العقل يأتي .



(١) الفرقان : ٥٨ .

(٢) رواه الحاكم في المستدرك كتاب الأمانة باب التأمين (٤٨٣/١) ح (٤٨٠) ، وقال حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه ورواه الترمذي أبواب الدعوات باب ما جاء ما يقول عند الكرب (٤٣٥/٥) ح (٣٤٣٦) .

[١١ ـ ١٢/٥ ـ ٦] وَالسَّمْعُ وَالبَصَرُ : المُتَعَلِّقَان بِجَمِيعِ المَوْجُودَاتِ .

السمع والبصر

وحقيقة كل من السمع والبصر : صفة أزلية ينكشف بها لله كل موجود .

وانكشاف السمع يباين انكشاف البصر .

وهما صفتان كما ورد النقل بهما ، ووجب الإيمان بهما ، ولا يزيدان على علمه في الإنكشاف بل في حقيقتهما وتعلقهما الخاص بهما وهو تعلقهما بالموجودات سواء كانت الموجودات قديمة كذاته العلية وجميع صفاته الموجودة ، أو حادثة كذوات الكائنات وجميع صفاتها الوجودية[(١)] .

وتعلقهما بذاته وصفاته الوجودية : تنجيزي قديم .

وبذوات الكائنات وصفاتها الوجودية تنجيزي حادث وصلوحي قديم .

---

(١) فيسمع سبحانه ويرى في الأزل ذاته العليا وجميع صفاته الوجودية التي منها سمعه وبصره ويسمع ويرى مع ذلك فيما لا يزال ذوات الكائنات كلها وجميع صفاتها الوجودية كيف ما كان كل منهما ، فسمعه تعالى وبصره ليس بشرط عدم البعد جداً ، وعدم السر جداً وبصرنا إنما يتعلق عادة ببعض الموجودات وهو الأجسام وألوانها وحركاتها وسكونها بشرط أن يكون المرئي في جهة الأمام وأن لا يكون بعيداً جداً ولا قريباً جداً (غ) .

وهذا لأن سمعه تعالى صفة من صفاته ، وليس عضواً منه ، فكما أن لله صفة هي العلم فله أيضاً صفة هي السمع وسمعه بلا عضو ولا جارحة ، كما هو في المخلوق ، وكذا يقال في بصره (س) .

....

والدليل على وجوب السمع والبصر :

من الكتاب : قوله تعالى : ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [(١)] .

ومن السنة : قوله ﷺ لما مرَّ بأناس يستسقون ويدعون الله جهراً فقال : « يا أيها الناس أربعوا على أنفسكم ـ أي أمهلوا عليها ـ فإنكم لم تدعوا أصم ولا أعمى وإنما تدعون سميعاً بصيراً » [(٢)] .

وأجمعت الأمة على أن الله تعالى سميع بصير .

ودليل العقل يأتي .

ملاحظة : اعلم أنه تعالى يسمع سمعه بسمعه ، ويبصر بصره ببصره ، كما أنه يعلم علمه بعلمه ، لأن صفات الانكشاف تتعلق بأنفسها ؛ بخلاف صفات التأثير فإنها تتعلق بالممكنات فقط .



---

(١) الشورى : ١١ .

(٢) رواه البخاري في صحيحه عن أبي موسى الأشعري رضي الله تعالى عنه ، كتاب القدر باب لا حول ولا قوة إلا بالله (٣٤٤/٤) ح (٦٦١٠) . ورواه مسلم في صحيحه في باب استحباب خفض الصوت بالذكر والنسائي في الكبرى وأبو داود عنه أيضاً والبيهقي عنه وعن جابر بن عبد الله .

[٧/١٣] وَالْكَلامُ الذَّي لَيْسَ بِحَرْفٍ ، وَلاَ صَوْتٍ ، وَيَتَعَلَّقُ بِمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ الْعِلْمُ مِنَ الْمُتَعَلَّقَاتِ .

الكــلام

وحقيقة الكلام هو : المعنى القائم بالذات المعبر عنه بالعبارات المختلفات ، المباين لجنس الحروف والأصوات ، المنزه عن التقديم والتأخير ، والكل والبعض ، واللحن والإعراب ، وسائر أنواع التغيرات المتعلق بما يتعلق به العلم من المتعلقات .

وكلام الله تعالى ليس بحروف لأن الحروف حادثة .

وكلام الله ليس بصوت لأن الأصوات حادثة ، والحروف والأصوات فيهما تقديم وتأخير ، وكلام الله تعالى منزه عن ذلك[1] .

وليس بسر أيضاً ولا جهر لأنهما من كلام الحوادث .

---

(١) كون كلام الله تعالى ليس بحرف ولا بصوت هو المعتمد عند أهل السنة بل هو الحق الذي لا ريب فيه . (ج)

واعلم أن بعض الحشوية الذين انتسبوا إلى السلف الصالح وهم منهم براء ، ادعوا أن كلام الله تعالى عبارة عن حوادث هي حروف وأصوات تقوم هذه الحروف والأصوات بذاته الشريفة ، وهي حادثة الشخص قديمة النوع ، أي إن كل كلمة منها حادثة ، وأما جنس الكلام فهو قديم ، لأن الله يتكلم إذا شاء ، ومشيئته تعالى قديمة ، فيلزم عليه أن يكون كلامه قديماً بالنوع حادثاً بالأفراد .

واعلم أن هذا المذهب باطل ، ولا دليل عليه من الكتاب والسنة .

ولكنهم جروا في ذلك على قياس كلام الخالق على كلام المخلوق ، فقالوا إن كل كلام نراه =

....

واعلم أنه يطلق على الكتب المنزلة على الرسل أنها كلام الله تعالى، لأنها ظهرت منه تعالى إحداثاً وتركيباً، ولم يحدثها غيره، ولا يجوز أن يقال إن جبريل عليه السلام هو الذي ركب هذه الحروف في نفسه ثم أنزلها على سيدنا محمد عليه السلام، بل الله تعالى علم جبريل هذه الألفاظ وأمره بإنزالها على سيدنا محمد عليه السلام.

وهذه الألفاظ ليست هي نفس الصفة النفسية كما يتوهم البعض، بل هي دالة عليها دلالة عقلية أو عرفية، لأن الألفاظ مركبة وحادثة، والصفة النفسية التي هي الكلام لا يجوز أن تكون كذلك، لأن الحوادث لا تقوم بالخالق عز وجل.

= في الشاهد فهو بحرف وصوت، وظاهر أن هذا قياس للخالق على المخلوق، . ثم إننا نعلم أن الكلام في اللغة قد يطلق على الإشارات والعقد بالأصابع وعلى الكلام النفسي الذي يشعر به كل إنسان في نفسه. فالطفل الصغير قبل أن يتحدث بحرف وصوت فإنه يكون قبل ذلك يحدث نفسه بالكلام النفسي، فالكلام النفسي سابق في الوجود على الكلام بالحرف والصوت.

فقياسهم إذن معتمد على مقدمة باطلة، مع أن الكلام اللفظي يلزم عليه النقص للذات واستكمال الذات لكمالاتها على التدريج، وهو باطل بلا توقف(س). بتصرف.

....

ومن هذا الباب يطلق على هذه الكلمات المنزلة على الرسل أنه كلام الله تعالى أي لأنها دالة على بعض مدلولات الكلام النفسي الأزلي .

فالكلام النفسي لله تعالى دال على جميع الواجبات والجائزات والمستحيلات .

وأما الكلام المنزل على الرسل صلوات الله تعالى عليهم ، فيدل على بعض مدلولات كلام الله تعالى النفسي ، أي إن الكتب السماوية لا تدل على جميع معلومات الله عز وجل ، ولا على جميع مدلولات كلامه النفسي [1] .



(١) فألفاظ الكتب السماوية دالة على ما يدل عليه الكلام القديم ، أي مشاركة له في مدلوله ، لكن لا في كله بل في بعضه ، لأن الكلام القديم دال على ما لا يتناهى من الواجبات والجائزات والمستحيلات ، وتلك الألفاظ ترجمة عن بعض مدلوله ولذا اختلف باختلاف الألسنة واللغات ، فالألفاظ المنزلة بالعربية قرآن وبالعبرانية توراة وبالسريانية إنجيل وزبور (غ) .

....

ويتعلق الكلام بالواجبات والمستحيلات والجائزات تعلق دلالة وإخبار[١] :

مثال دلالة الكلام على الواجب : قوله تعالى ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١﴾[٢] ، إلى آخر السورة .

ومثال دلالته على الجائز قوله تعالى ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ وَيَخْتَارُ﴾[٣] .

ومثال دلالته على المستحيل قوله تعالى ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾[٤] .

وتعلقه بالنسبة للواجب والمستحيل تنجيزي قديم وبالنسبة لأفعال المكلفين صلوحي قديم وتنجيزي حادث .

---

(١) الكتب السماوية دالة على بعض مدلولات الكلام النفسي ، ولا يحيط بكل مدلوله إلا هو . فتقسيم الكلام النفسي إلى أمر ونهي وخبر واستخبار ووعد ووعيد ، إنما هو لتلك المدلولات التي يدل عليها الكلام الحسي .
واعلم أن كلام الله يطلق بالاشتراك على الحسي والنفسي الذي هو الصفة القديمة فهو حقيقة عرفية في كل ، فالحسي ما كان بحرف وصوت مدلوله بعض مدلول الكلام النفسي القائم بذاته تعالى ، والنفسي ما ليس بحرف ولا صوت ولا يوصف بتقديم ولا تأخير ولا تقسيم ولا بداية ولا نهاية ، وهو قديم ليس بمخلوق (ص) .

(٢) الإخلاص : ١ .

(٣) القصص : ٦٨ .

(٤) الأنبياء : ٢٢ .

....

ودليل وجوب الكلام :

ـ من الكتاب : قوله تعالى : ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا﴾ (١) .

ـ ومن السنة : قوله ﷺ : « ما منكم من أحد إلا وسيكلمه ربه يوم القيامة ليس بينه وبينه ترجمان » (٢) .

ـ وأجمعت أهل السنة على أن الله تعالى متكلم بكلام قديم أزلي (٣) .

ـ وبرهان العقل يأتي .

---

(١) النساء : ١٦٤ .

(٢) رواه البخاري ـ كتاب التوحيد ـ باب كلام الرب عز وجل يوم القيامة مع الأنبياء وغيرهم حـ٤ ح (٧٥١٢) .
ومسلم : باب الحث على الصدقة ولو بشق تمرة وأحمد في المسند (١٨٠/٣٠) ح (١٨٢٤٦) عن عدي بن حاتم والبيهقي باب (التحريض على الصدقة وإن قلّت) (٢/ ٢٩٥) ح(٧٧٤٤) .

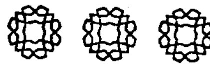
(٣) قال الصاوي : إن دليل الكلام نقلي وكذلك السمع والبصر ، لأن صنع العالم لا يتوقف على الاتصاف بها .
يقصد من هذا أننا لا نعرف بالعقل من صفات الله إلا ما كان مدلولاً من النظر في العالم .
ثم قال : « إن قلت إنه يمكن أن يكون دليلها عقلياً وتقريره أن تقول لو لم يتصف بضدها وهو نقص . والنقص عليه محال .
أجيب بأن النقص مشاهد في الحوادث ولا يقاس القديم على الحادث ، لأن كل كمال في حق الحادث لا يلزم أن يكون كمالاً في حق الله ، ألا ترى أن الزوجة والولد فإنهما كمال في حق =
الحادث لا القديم فضعف الدليل العقلي » (ص) .

....

ملاحظة : اعلم أن كلام الله تعالى للنبي موسى عليه السلام أنه أزال منه المانع حتى سمع كلامه القديم الذي ليس بحرف ولا صوت على مذهب الإمام الأشعري وأكثر أهل السنة ، ثم رد عليه المانع فلم يسمع وليس أن الله تعالى ابتدأ كلامه لموسى ولا انعدم كلامه بعد رد المانع عليه لأن كلامه تعالى قديم والقديم لا يتغير ولا يتبدل .

ملاحظة : صفات المعاني لها مطالب سبعة : وجودها ، وقدمها ، وبقاؤها ، ومخالفتها ، وغناؤها ، عن المخصص ، ووحدتها ، وعموم تعلقها بما تتعلق به إلا الحياة فمطالبها ستة .

ملاحظة : اعلم أن صفات المعاني لا يقال فيها عين الذات ولا غير الذات . فهي كالواحد مع العشرة لا عين العشرة ولا غيرها . فالعينية ممنوعة لفظاً واعتقاداً لأن الاتحاد محال . والغيرية بمعنى الانفصال عن الذات فلا تجوز لفظاً ولا اعتقاداً لأنه يلزم عليها الحدوث .



= ويقصد من هذا أن العقل لا يستطيع أن يتوصل إلى الاستدلال على السمع والبصر والكلام من مجرد ما يملكه من معلومات عن العالم من حيث حدوثه ،. لأنه ليس كل ما كان كمالاً في حق الحادث يلزم أن يكون كمالاً في حق القديم (س)

[القسم الرابع : المعنوية]

ثُمَّ سَبْعُ صِفَاتٍ ، تُسَمَّى صِفَاتٍ مَعْنَوِيَّةً ، وَهِيَ : مُلاَزِمَةٌ لِلسَّبْعِ الْأُولَى وَهِيَ :

القسم الرابع
الصفات المعنوية

وسميت معنوية : لأنها منسوبة للمعاني . بمعنى : أنها ملازمة لها[1] .

واعلم أن الملازمة من الطرفين .

والصفات المعنوية هي :

١ ـ كونه قادراً : والكون هو الثبوت .

وحقيقة القادر هو : المتمكن من الفعل والترك .

---

(١) كونه تعالى قادراً لازم للقدرة .
وكونه مريداً لازم للإرادة القائمة بذاته تعالى ، وهكذا الخمسة الباقية .
ووجه لزوم هذه الأكوان السبعة للمعاني أن كلا من المعاني صفة وجودية وكل صفة وجودية إذا قامت بموصوف قديم أو حادث لزم أن يكتسب منها حالاً لا تثبت له عند عدم تلك الصفة منه .
فمن قامت به القدرة لزم أن يكتسب حالاً وهي أن يكون قادراً على ما تعلقت به تلك القدرة ، ويعبر عن هذه الحال بكونه قادراً وبالقادرية .
ومن قام به العلم لزم أن يكتسب منه حالاً وهي أن يكون عالماً بما تعلق به هذا العلم ومطلعاً عليه ، ويعبر عن هذه الحال بكونه عالماً بالعالمية وقس الباقي(غ) .

[١/١٤] كَوْنُهُ تَعَالى قَادِراً .

[٢/١٥] وَمُرِيْدًا .

[٣/١٦] وَعَالِمًا .

[٤/١٧] وَحَيًّا .

[٥/١٨] وَسَمِيعًا .

---

٢ ـ كونه مريداً : وهي حال واجبة للذات لما قامت الإرادة بذات الله تعالى وجب وصفه بكونه مريداً .

وحقيقة المريد : هو الذي يرجح أحد طرفي الممكن على الطرف الآخر .

٣ ـ كونه عالماً : هي حال واجبة للذات ، لما قام العلم بذات الله تعالى وجب وصفه بكونه عالماً .

وحقيقة العالم هو : الذي انكشف لعلمه الواجب والمستحيل والجائز .

٤ ـ كونه حياً : هي حال واجبة للذات . لما قامت الحياة بذات الله وجب وصفه بكونه حياً .

وحقيقة الحي هو : الذي صح وصفه بصفات الإدراك .

٥ ـ كونه سميعاً : هي حال واجبة للذات ، لما قام السمع بذات الله وجب وصفه بكونه سميعاً .

وحقيقة السميع هو : الذي انكشف لسمعه كل موجود .

[٦/١٩] وَبَصِيراً .

[٧/٢٠] وَمُتَكَلِّمًا .

---

٦ ـ **كونه بصيراً** : هي حال واجبة للذات ، لما قام البصر بذات الله وجب وصفه بكونه بصيراً .

وحقيقة البصير : هو الذي انكشف لبصره كل موجود .

٧ ـ **كونه متكلماً** : هي حال واجبة للذات ، لما قام الكلام بذات الله وجب وصفه بكونه متكلماً .

وحقيقة المتكلم : الذي دل كلامه على الواجب والمستحيل والجائز .



والفرق بين المعاني والمعنوية :

أن المعاني : وجودية تعقل ذهناً وخارجاً .

والمعنوية : ثبوتية تعقل ذهناً لا خارجاً[(١)] .

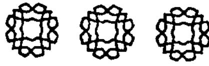
---

(١) الحال المذكورة صفة ثابتة في الخارج عن الذهن تقوم بموجود وليست موجودة بالاستقلال ولا معدومة عدماً صرفاً بل هي واسطة بين الموجود والمعدوم، أي إنها لم تبلغ درجة الموجود ولم تنحط إلى درجة المعدوم، ولعدم بلوغها درجة المعدوم لا تمكن رؤيتها (غ).

....

ملاحظة : إذا قلنا **كونه** مريداً ، **كونه** قادراً ، الخ ، فهي صفات معنوية .

وأما بدون كلمة « كونه » فتصبح أسماء للذات مثل مريد ، قادر ، الخ .



بعض

ما يستحيل على الله عز وجل

بعض ما يستحيل على الله عز وجل

[أضداد العشرين الواجبة لله جل وعز]

	الصفات الواجبة لله تعالى		الصفات المستحيلة على الله جل وعز	الجائز في حق الله تعالى
	الصفات النفسية:			
١-	الوجود	١-	العدم.	
	الصفات السلبية (التنزيهات)			
٢-	القِدَم	٢-	الحدوث	
٣-	البَقاء	٣-	طروّ العدم	
٤-	مخالفته تعالى للحوادث	٤-	المماثلة للحوادث	
٥-	قيامه تعالى بنفسه	٥-	أن لا يكون قائماً بنفسه	
٦-	الوحدانية	٦-	أن لا يكون واحدًا	
	صفات المعاني:			
٧-	القدرة	٧-	العجز عن ممكن ما	
٨-	الإرادة	٨-	عدم الإرادة	
٩-	العلم	٩-	الجهل	
١٠-	الحياة	١٠-	الموت	
١١-	السمع	١١-	الصم	
١٢-	البصر	١٢-	العمى	
١٣-	الكلام	١٣-	البكم	
	الصفات المعنوية:		بعد استحالة الصفات السابقة من ٧- العجز إلى ١٣ البكم (أضداد صفات المعاني) ينتج من	
١٤-	كونه تعالى قادرًا	١٤-	ذلك:	
١٥-	كونه تعالى مريدًا	١٥-	استحالة كونه تعالى غير قادر.	
١٦-	كونه تعالى عالمًا	١٦-	استحالة كونه تعالى غير مريد.	
١٧-	كونه تعالى حيًا	١٧-	استحالة كونه تعالى غير عالم.	
١٨-	كونه تعالى سميعًا	١٨-	استحالة كونه تعالى غير حي.	
١٩-	كونه تعالى بصيرًا	١٩-	استحالة كونه تعالى غير سميع.	
٢٠-	كونه تعالى متكلمًا	٢٠-	استحالة كونه تعالى غير بصير.	
			استحالة كونه تعالى غير متكلم.	

[بعض ما يستحيل على الله عز وجل]

وَممَّا يسْتَحِيلُ فِي حَقِّهِ تَعَالى عِشْرُونَ صِفَةً.

وَهِيَ أَضْدَادُ الْعِشْرِينَ الأُولَى. وَهِيَ:

بعض ما يستحيل على الله عز وجل

وقلنا: «بعض ما يستحيل»: لأن المستحيلات على الله لا نهاية لها تفصيلاً.

فنفي كل كمال له تعالى نقص، يجب تنزيه الله عنه.

وكل ما قدره العقل من نقص يستحيل على الله تعالى.

فيجب علينا نفيه على العموم.

وإنما يجب علينا معرفة عشرين مستحيلاً هي اضداد العشرين الواجبة.

ويجب أيضاً أن نعرِف العشرين الواجبة فكل ما ينافيها فهو مستحيل على الله تعالى.



[١] ١ ـ الْعَدَمُ.

العدم: وهو ضد[(١)] الوجود.

وهو عبارة عن لا شيء.

فالوجود لله واجب.

والعدم مستحيل عليه تعالى.



(١) الضد في اللغة: الأمر المنافي لغيره، سواء كان وجودياً أو عدمياً.
وفي الاصطلاح: الأمر الوجودي الذي يقابل أمراً وجودياً آخر.
ولا يمكن اجتماعه معه وقد يرتفع هو مقابله وذلك كالبياض والسواد فإن كلاً منهما أمر وجودي يقابل الآخر.
ولا يمكن اجتماعهما في محل واحد.
وقد يرتفعان عن المحل الواحد بأن يكون لا بياض ولا سواد بل أحمر مثلاً.
والمراد بالضد هنا الضد بالمعنى اللغوي (غ).

[٢] ١ ـ وَالحُدُوثُ .

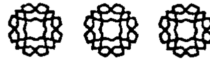
٢ ـ الحدوث : وهو ضد القدم .

فالقِدَم واجب لله .

والحدوث مستحيل عليه تعالى .

والمراد بالحدوث هو : الوجود بعد العدم

فكل من لم يكن ثُمَّ كان فهو الحادث[١] .



(١) التقابل بين الحدوث والقدم من التقابل بين الشيء وبين المساوي لنقيضه . لأن نقيض القدم لا قدم وهو عين الحدوث ، لأنه لا واسطة بينهما . (ج)

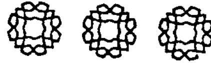
[٣] ٢ ـ وَطُرُوّ الْعَدَمِ .

٣ ـ طروّ العدم : وهو ضد البقاء .

فالبقاء واجب لله .

وطروّ العدم مستحيل على الله تعالى .

والمراد **بطروّ العدم** : الانقضاء بعد الوجود .



[٤] ٣ ـ وَالمُمَاثَلَةُ لِلْحَوَادِثِ :

٤ ـ المماثلة للحوادث[(١)] : هي ضد المخالفة الواجبة لله تعالى .

والمماثلة مستحيلة على الله .

والمماثلة عبارة عن : المشابهة للحوادث في الذات ، والصفات ، والأفعال .



---

(١) الحوادث جمع (حادث) وهو : الذي وجد بعد أن كان معدوما وهو كل ما سوى الله تعالى لأنه كان الله ولا شيء معه .

ويسمى ما سوى الله سبحانه بالعالَم بفتح اللام .

وهو قسمان : أجرام وأعارض .

١ ـ فالجرم ما يقوم بنفسه ولا يحتاج إلى ذات أخرى يقوم بها كذوات الحيوانات والحجر والشجر ، فإن كلاً من هذه يقوم بنفسه .

ومن صفات الجرم التحيز وهو أخذه قدر ذاته من الفراغ فكل جرم يأخذ مكاناً قدر ذاته من الفراغ الذي بين السماء والأرض ، فالجرم الطويل يأخذ فراغاً مقدار ذاته في الطول والقصير يأخذ فراغاً مقدار ذاته في القصر وهكذا .

٢ ـ والعرض ما لا يقوم بنفسه بل يحتاج إلى ذات يقوم بها كالسواد والبياض وسائر الألوان والحركة .

والعالم محصور في هذين القسمين .

والمولى سبحانه يستحيل في حقه أن يماثل شيئاً من ذلك فليس جرماً ولا عرضاً (ط) .

[أ] بِأَنْ يَكُونَ جِرْمًا : أَيْ تَأْخُذُ ذَاتُهُ الْعَلِيةُ قَدْراً مِنَ الْفَرَاغِ .

[ب] أَوْ يَكُونَ عَرَضًا يَقُومُ بِالْجِرْمِ .

[ج] أَوْ يَكُونَ فِي جِهَةٍ لِلْجْرمِ .

فيستحيل على الله تعالى أن تأخذ ذاته قدراً من الفراغ .

أ ـ فيستحيل عليه تعالى أن يكون جرماً .

ب ـ أو يكون عرضاً يقوم بالجرم .

ج ـ ويستحيل على الله تعالى أن يكون في جهة للجرم بأن يكون فوق العرش مثلاً أو تحته أو يمينه أو شماله أو أمامه أو خلفه .

لأن الله تعالى لو كان في جهة للجرم لكان جرماً ولو كان جرماً لانتفت المخالفة ونفي المخالفة عن الله محال .

وهذا من أوجه المماثلة المستحيلة باعتبار الذات وهو ما ينتجها بواسطة الجرمية[١] .



---

(١) قال البيجوري : فليس الله عن يمين العرش ولا عن شماله ولا أمامه ولا خلفه ولا فوقه ولا تحته ، فليحذر كل الحذر مما يعتقده العامة من أن الله تعالى فوق العالم . لكن الصحيح أن معتقد الجهة لا يكفر كما قاله ابن عبد السلام ، وقيده النووي بأن يكون من العامة (ج)

=

قلت : قال العز في القواعد الكبرى :

[د] أَوْ لَهُ هُوَ جِهَةٌ .

ويستحيل على الله تعالى أن تكون له جهة في نفسه :

بأن يكون له يمين أو شمال أو فوق أو تحت أو قدام أو خلف .

لأنه لو كان كذلك لكان جرماً وهذا من أوجه المماثلة المستحيلة باعتبار الذات وهو مما ينتجها بواسطة الجرمية[1] .



ملاحظة : اعلم أن الجرم أخص من الذات ، والذات أعم .

فكل جرم ذات ، وليس كل ذات جرماً .

فبعض الذات جرم ، كذوات الحوادث ، وبعض الذات ليس بجرم ، كذات الله تعالى .

= « ولا سيما قول معتقد الجهة ، فإن اعتقاد موجود ليس بمتحرك ولا ساكن ولا منفصل عن العالم ولا متصل به ولا داخل فيه ولا خارج عنه لا يهتدي إليه أحد بأصل الخلقة في العادة ولا يهتدي إليه أحد إلا بعد الوقوف على أدلة صعبة المدرك عسرة الفهم ، فلأجل هذه المشقة عفا الله عنها في حق العامة » أهـ . (س)

(١) يقول الأستاذ سعيد فودة : « وقد ناقشت واحداً من المجسمة قد تربع على عرش المشيخة صرح بكل وضوح أن الله تعالى له قدر وأن معنى القدر عنده هو نفس معنى الحجم والحيز ، ولكنه لا يصف الله تعالى بلفظ الحجم لأن هذا اللفظ غير جميل فالمسألة عند هؤلاء مسألة ألفاظ لا معاني . . . . » أ . هـ المقصود منه .

....

والجرم يشمل : الجسم المركب ، والجوهر الفرد[(1)] .

ملاحظة : إطلاق الذات على الله تعالى كما ورد به النقل في شعر خبيب حيث قال :

ولست أبالي حين أقتل مسلماً   على أي جنب كان في الله مصرعي
وذلك في ذات الإله وإن يشأ   يبارك على أوصال شلو ممزع

وقد سمع النبي ﷺ هذا الشعر وأقره[(2)] ، والدليل في قوله : « وذلك في ذات الإله » .

ملاحظة : حقيقة العرض : هو الذي لا يقوم بنفسه بل بالجرم .



(١) الجوهر الفرد : هو الجزء الذي لا يتجزأ بحيث لا يقبل القسمة أصلاً (ج) من شرحه على الجوهرة باختصار .

(٢) رواه البخاري عن أبي هريرة ، كتاب التوحيد (١٤) باب ما يذكر في الذات والنعوت وأسامي الله (ج٤) (ح٧٤٠٢) ص ٦١١.
قال البخاري بعد ذكر الباب وقبل إيراد الحديث : وقال خبيب : «وذلك في ذات الإله» . فذكر الذات باسمه تعالى . اهـ . والحديث مذكور في رقم ٣٠٤٥، ٣٩٨٩ أيضًا .

[هـ] أَوْ يَتَقَيَّد بِمَكَانٍ .

ويستحيل على الله تعالى أن يتقيد بمكان[١] .

وحقيقة المكان : هو استقرار جرم على جرم .

فالمستقر عليه هو المكان[٢] لأن الله لو كان له مكان لكان جرماً ، ولو كان جرماً لانتفت المخالفة ؛ ونفي المخالفة عن الله تعالى محال .

ولاحظ أن نفي المكان يستلزم نفي الحدود عن ذات الله تعالى كما نص عليه أهل السنة .

---

(١) أي يكون سبحانه في مكان .

(٢) هذا المعنى هو بأحد الإطلاقات اللغوية .

ويطلق المكان على : الحيز الذي فيه الجسم والمحدود بأطراف الجسم أما في الاصطلاح فيقول البيجوري : « والمكان عند أهل السنة هو : الفراغ الموهوم » أ . هـ

أي الفراغ الذي يشغله الجسم وتنفذ فيه أبعاده ، وسماه موهوما لأنه لا يوجد إلا في الوهم بعد أن يتخيله العقل بدون وجود الجسم فيه .

وفيه أقوال :

أحدها : أنه السطح الباطن للجسم الحاوي المماس للسطح الظاهر من الجسم المحوِيّ عليه ، كالسطح الباطن من الكوز المماس للسطح الظاهر من الماء الذي فيه .

قال الراغب : المكان عند أهل اللغة : (الموضع الحاوي للشيء) .

الثاني : أنه الأبعاد التي بين غايات الجسم .

الثالث : أنه بعد مفروض مقدر .

الرابع : أن المكان هو الخلاء ، وهو رأى علماء الكلام . ذكر هذه الأقوال الأربعة الزركشي في شرحه على جمع الجوامع ونقلناها عنه باختصار .

[و] أَوْ زَمَانٍ .

[ز] أَوْ تَتَّصِفَ ذَاتُهُ الْعَلِيَّةُ بِالحَوَادِثِ .

ويستحيل على الله زمان[١] .

فيستحيل عليه أن يمر عليه زمان .

لأن الله لو مر عليه زمان لماثل الحوادث باعتبار الذات .

وهو مما ينتجها بواسطة الجرمية .



ويستحيل : أن تتصف ذاته العلية بالصفات الحادثة[٢] :

مثل : الحركة والسكون وغيرهما .

لأن حدوث صفة يلزم منه حدوث الموصوف .

وهذا من أوجه المماثلة المستحيلة باعتبار الصفات .

وهو مما ينتجها مباشرة .

ملاحظة : الفرق بين الصفة والعرض :

أن العرض أخص .

والصفة أعم .

---

(١) أي أن يكون سبحانه في زمان .

(٢) بأن يكون سبحانه محلاً للحوادث .

[ح] أَوْ يَتَّصِفَ بِالصِّغَرِ .

[ط] أَوْ الْكِبَرِ .

فنقول : كل عرض صفة وليس كل صفة عرضاً .

فبعض الصفات عرض كصفات الحوادث وبعض الصفات ليست بعرض كصفات الله .



ويستحيل : أن تتصف ذاته العلية بالصغر أو الكبر .

فالصغر عبارة عن قلة الأجزاء .

والكبر عبارة عن كثرتها .

لأن الصغر والكبر من خواص الأجزاء والله تعالى منزه عن هذا .

وهو من أوجه المماثلة المستحيلة باعتبار الذات وهو مما ينتجها بواسطة الجرمية .



وأما الكبر بمعنى عظمة الشأن فهو واجب لله قال تعالى ﴿فَٱلْحُكْمُ لِلَّهِ ٱلْعَلِيِّ ٱلْكَبِيرِ﴾[1] .

فهو كبر بمعنى عظم القدرة والسلطان ، لا بمعنى كبر الحجم كما يقوله المجسمة .



---

(١) غافر : ١٢ .

[ي] أَوْ يَتَصَّفَ بِٱلْأَغْرَاضِ فِي ٱلْأَفْعَالِ أَوْ ٱلْأَحْكَامِ.

ويستحيل على الله تعالى: أن يتصف بالأغراض في الأفعال أو الأحكام.

والأغراض: جمع غرض[1] وهو الباعث لمراعاة المصالح ودفع المفاسد، لأن ذلك بالنسبة إلى ذاته محال إذ لا يحتاج إلى جلب منفعة ولا دفع مضرة لأنه هو الغني عن كل ما سواه[2].

---

(١) الغرض: هو الأمر الباعث أي الحامل على فعل أو حكم، ويسمى سبباً باعثاً وعلة باعثة، والله تعالى يستحيل عليه أن يتصف بغرض يبعثه على فعل من أفعاله (غ). بتصرف

(٢) واعلم أن أفعاله تعالى وأحكامه وإن كانت منزهة عن الغرض لكن لا تخلوا عن حكمة وإن لم تصل إليها عقولنا، لأنها لو لم تكن لحكمة لكانت عبثاً وهو محال عليه تعالى.

والفرق بين الغرض والحكمة:

أن الغرض: يكون مقصوداً من الفعل أو الحكم بحيث يكون باعثاً وحاملاً عليه والحكمة لا تكون كذلك (ج).

الحكمة: ما يترتب على الفعل أو الحكم ولا يكون باعثاً عليه كالركوب والزينة فإنهما الحكمة في خلق الله للخيل والبغال والحمير كما ذكره عز وجل في قوله تعالى ﴿وَٱلْخَيْلَ وَٱلْبِغَالَ وَٱلْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً﴾. [آية ٨ سورة النحل].

ألا ترى إلى حافر الأرض ليخرج الماء فإنه يريد ويقصد من حفره خروج الماء ولا يعلم هل يخرج الماء أو لا يخرج.

والله تعالى قد سبق علمه في الأزل بأفعاله وأحكامه وبما يترتب عليهما فلا تكون الأمور المترتبة على أفعاله وأحكامه حاملة له عليهما وإلا لكانت أغراضاً له وهو جل وعز منزه عنها لما سيأتي (غ).

واعلم أن اللام المذكورة في القرآن في مواضع كثيرة ومنها قوله تعالى ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ۝٥٦﴾ [آية ٥٦ سورة الذاريات] تسمى لام العاقبة ولا تسمى لام التعليل، =

....

وأما بالنسبة إلى خلقه فلا تجب عليه مصلحة لهم ولا دفع مضرة ، إذ لا يجب عليه الصلاح والأصلح خلافاً للمعتزلة .

فالغرض على كل حال محال .

ولا يلزم من نفي الغرض العبث والسفه ، لأن السفيه هو الجاهل بعواقب الأمور .

وقد نفى الله السفه بقوله تعالى : ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا﴾ (١) ، قال تعالى ﴿وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَآءَ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَٰعِبِينَ﴾ (٢) .

فالغرض من أوجه المماثلة المستحيلة باعتبار الأفعال والأحكام وهو مما ينتجها مباشرة .



ملاحظة : المراد بالأفعال : الإيجاد والإعدام والإعزاز والإذلال والإحياء والإماتة والإغناء والإفقار .

والمراد بالأحكام أحكام : الشريعة وهي الواجب والمندوب والمحرم والمكروه والمباح .

فليس فعله لغرض ولا حُكْمُه لغرض بل ذلك فضل منه أو عدل منه .

= فليست عبادة الإنس والجن هي التي دفعت الله تعالى إلى خلقهم ، لأن هذا يلزم منه أن الله تعالى محتاج إليهم لكي يعبدوه ، وهذا باطل بالعقل والنقل . فلام العاقبة في الآية الكريمة ﴿فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا﴾ [آية ٨ سورة القصص] جعل ترتب العداوة والحزن على الالتقاط مع عدم كونه مطلوبا منهم ، منزلة الغاية المطلوبة فأدخل اللام عليه استعارة (س) بتصرف .

(١) المؤمنون : ١١٥ .

(٢) الأنبياء : ١٦ .

[٥] ٤ ـ وَكَذَا يَسْتَحِيلُ عَلَيْهِ تَعَالَى أَنْ لاَ يَكُونَ قائِمًا بِنَفْسِهِ :
[أ] بِأَنْ يَكُونَ صِفَةً يَقُومُ بِمَحلٍ .

٥ ـ وكذا **يستحيل عليه تعالى أن لا يكون قائما بنفسه** بأن يكون صفة يقوم بمحل أو يحتاج إلى مخصص .

أ ـ فيستحيل على الله تعالى : أن يحل بذات كما تحل الصفة في موصوفها كما تدعيه النصارى والباطنية المنحرفون عن الصراط .

فالنصارى قالوا : حل الإله بذات عيسى .

والباطنية طائفة منحرفة قالوا : الولي الكامل يحل الله فيه .

وهذا كله كفر صريح ، لأن الله لو حل في شيء لكان صفة له ولو كان صفة له لم يصح وصفه بصفات المعاني والمعنوية لأن المعنى لا يقوم بمعنى ومولانا جل وعز يجب اتصافه بهما ، فليس بصفة بل هو ذات لا تشبه الذوات ، وصفاته لا تشبه الصفات .

ومثل الحلول في الاستحالة : الاتحاد ، وهو صيرورة الشيئين شيئاً واحداً .

وكذلك الباطنية قالوا في الولي .

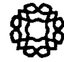
قال في الإضاءة :

ولا تصخ لمذهب النصارى	أو من إلى دعوى حلول صاراً
وذاك كالقول بالاتحاد	نحلة أهل الزيغ والإلحاد
وموهم المحذور من كلام	قوم من الصوفية الأعلام
جرياً على عرفهم المخصوص	يرجع بالتأويل للنصوص

(١) إضاءة الدجنة ، للعلامة أحمد المقري ، ص ٢٧ ، ٢٨ .

[ب] أَوْ يَحْتَاجُ إِلَى مُخَصِّصٍ.

والحاصل أن القول بالحلول والاتحاد كفر.



ملاحظة: صيرورة الشيئين شيئاً واحداً مستحيل مطلقاً في القديم والحادث.

وبرهانه: أن الشيئين إذا اتحدا:

فإن بقيا موجودين على حالهما فلا اتحاد لأنهما اثنان.

وإن عدما معاً كان الموجود غيرهما فلم يتحدا.

وإن عدم أحدهما دون الآخر، امتنع الاتحاد لأن المعدوم ليس عين الموجود.

والقول بالاتحاد كفر بإجماع المسلمين.

ب ـ ويستحيل على الله تعالى: أن يفتقر إلى مخصص[1].

لأنه لو احتاج إلى مخصص لكان حادثاً.

والحدوث على الله محال.

---

(١) المراد من المخصص الموجد (ج).
وكذا الفاعل والمؤثر، أي: أن الله تعالى لا يفتقر لا في ذاته ولا في صفاته إلى مخصص يخصصها على ما هي عليه. =

[٦] ٥ ـ وَكَذَا يَسْتَحِيلُ عَلَيْهِ تَعَالَى أَنْ لاَ يَكُونَ وَاحِداً :

٦ ـ ويستحيل أن لا يكون واحداً .

فيجب أن يكون الله واحداً :

أ ـ لا مركباً في ذاته .

ب ـ ولا يكون له مماثل في ذاته أو في صفاته .

ج ـ ولا يكون معه في الوجود مؤثر في فعل من الأفعال[١] .



= لأن ذلك يستلزم كون صفاته ممكنة الوجود وحادثة .

ولا يقال أيضًا إن الله تعالى يخصص ذاته بالوضع المعين أو بالصفات المعينة للزوم نفس المحذور أيضًا .

واعلم أن البعض خالف أهل السنة وأثبت ذلك المعنى في حق الله تعالى ، فادعى مما ادعاه أن الله تعالى (يتصرف في نفسه) ، بمعنى أنه يغير أوضاع نفسه كما شاء ، بالحركة والنزول والصعود والجلوس على العرش وإيجاد الصفات الحادثة في ذاته مثل الغضب والرضى والحروف والأصوات وغير ذلك . وهذا غلو في التجسيم (س) . بتصرف يسير .

(١) فيه رد على المعتزلة في قولهم بأن العبد يخلق أفعال نفسه الاختيارية بقدرة خلقها الله فيه . والصحيح عدم كفرهم بذلك لأنهم لم يجعلوا خالقية العبد كخالقية الله تعالى . (ج)

[أ] ـ بِأَنْ يَكُونَ مُرَكّبًا فِي ذَاتِهِ .
[ب] ـ أَوْ يَكُونَ لَهُ مُمَاثِلٌ فِي ذَاتِهِ ، أَوْ صِفَاتِهِ .
[ج] أَوْ يَكُونَ مَعَهُ فِي الْوُجُودِ مُؤَثِّرٌ فِي فِعْلٍ مِنَ الْأَفْعَالِ .

فيستحيل أن يكون لأحد من المخلوقين صفات كصفات الله بأن تكون له قدرة توجد وإرادة تخصص وهكذا إلى آخر الصفات .

وهذا مستحيل لأن الله لا شريك له في صفاته وهذا هو الكم المنفصل في الصفات ، وهو محال .

وكذا يستحيل عليه تعالى الكم المتصل في الصفات ، أي يجب أن لا تكون صفاته متعددة .

ومن قال بالتعدد فهو محجوج بالإجماع .

وقال بعضهم الكم المتصل في الصفات لا ينافي التوحيد ، لكنه خطأ وخلاف الإجماع .



ويستحيل على الله تعالى أن يكون معه شريك في الأفعال :

بأن يكون غيره يفعل كفعله ، وهذا هو الكم المنفصل في الأفعال .

وإذا عرفت هذا فلا تأثير لشيء من الكائنات في الأسباب العادية وغيرها لا

....

بطبعها ولا بقوة جعلها الله فيها[(١)] .

وأما الكم المتصل فلا ينفي لأن الفعل كله مخلوق لله تعالى .

وكذا لا تأثير للعباد وغيرهم من الأحياء في أفعالهم .

وهي قسمان : اضطرارية واختيارية .

فالأفعال الاضطرارية : هي التي يخلقها الله في الحي ولا يكون له فيها اختيار ولا قدرة كحركة الارتعاش فإن صاحبها مضطر ومجبور عليها في الظاهر أي المشاهدة وفي الباطن أي الحقيقة والواقع .

ولا خلاف في أن الخالق للأفعال الاضطرارية هو الله تعالى وقد تفضل سبحانه بإسقاط التكليف عن المضطر .

---

(١) فلا تأثير للأسباب العادية في مسبباتها .

فلا تأثير للنار في الحرق ولا للطعام في الشبع ولا للسكين في القطع وهكذا .

ومن اعتقد أن شيئاً منها يؤثر بقوة أودعها الله فيها فهو مبتدع ، ومن أعتقد أنه لا تأثير لشيء منها وإنما المؤثر هو الله تعالى لكن بين الأسباب ومسبباتها تلازم عقلي ـ فمتى وجدت النار مثلا وجد الحرق ـ فهو جاهل بحقيقة الحكم وربما جره ذلك إلى الكفر لأنه يؤديه إلى إنكار الأمور الخارقة للعادة كمعجزات الأنبياء عليهم الصلاة والسلام وكبعث الأجسام بعد فنائها .

فلا ينجو إلا من اعتقد أنه :

أ ـ لا تأثير للأسباب العادية .

ب ـ وأنه لا تلازم بينها وبين مسبباتها ، بأن اعتقد صحة التخلف . فيمكن أن يوجد السبب ولا يوجد المسبب ، والله هو الموفق (ج) . بتصرف

....

وأما الأفعال الاختيارية : فهي التي يخلقها الله في الحي كالعبد ويكون له فيها اختيار ويخلق الله معها قدرة .

وبيان ذلك أن الله تعالى إذا أراد خلق فعل اختياري[١] في العبد مثلاً كالقيام والقعود

والمشي فإنه جل وعلا يخطره ببال العبد ويجعل لخلقه سبباً وهو اختياره لذلك الفعل ، أي إرادته له وميله إليه ، فإذا اختاره وتوجه إليه خلقه الله فيه ، وخلق له معه قدرة ، وهي صفة وجودية تتعلق بالفعل الاختياري

أي ترتبط وتقترن به من غير أن يكون لها فيه تأثير[٢] .

فهي كالأسباب العادية يخلق الله الفعل عندها أي معها لا بها .

ولا يلزم من تعلقها بالفعل الاختياري تأثيرها فيه .

لأن الصفة قد تتعلق ولا تؤثر كالعلم فإنه من الصفات المتعلقة ولا تأثير له فيما يتعلق به[٣] .

---

(١) لاحظ هنا أن إرادة الله تعالى تابعة لعلمه تعالى بأن هذا العبد يريد هذا الفعل الإرادي ، فإنه بعلمه الأزلي يعلم إرادة العبد لهذا الفعل ، فيخلقه له بأن يخلق إرادة للعبد وقدرة ملازمة لهذه الإرادة (س) .

(٢) بل الاقتران بين القدرة الحادثة والإرادة الحادثة وبين الفعل الحادث القائم بالعبد إنما يسمى كسباً أو فعلاً أي لا على سبيل الخلق ، لأن الخلق هو الإيجاد من العدم ، والإيجاد من العدم لا يجوز إلا لله تعالى (س) .

(٣) معنى ذلك : أنه إذا قلنا بأن قدرة العبد لها تعلق بالفعل الاختياري ، فلا يلزم من ذلك أن هذه =

....

وذلك التعلق أعني تعلق القدرة الحادثة بالفعل الاختياري أي ارتباطها واقترانها به هو المسمى بالكسب ، ولأجله يضاف الفعل الاختياري إلى الحي وينسب إليه كما تضاف وتنسب إليه أعضاؤه كرأسه ويده ورجله مع أنها مخلوقة لله وحده[(١)] .

فالفعل الاختياري ينسب إلى الله خلقاً وللحي كسباً ، ويصح نسبة شيء واحد لفاعلين مختلفين بجهتين مختلفتين كالدار المستأجرة تنسب لمالكها بجهة الملك ولمستأجرها بجهة الانتفاع .

ومع أن الشر مخلوق لله تعالى على فرض أنه وجودي ، لكن الأدب أن لا ينسب لله تعالى إلا الحسن فينسب الخير لله والشر للنفس وإن كان منسوباً خلقاً لله ، وذلك لأن نسبة الشر يتبادر منها عادة اكتسابه والرضى به ،

= القدرة هي التي أوجدت الفعل ، لأن هذا الأمر إنما يكون قياساً على قدرة الله تعالى ، ومعلوم أن هذا لا يجوز ، أي التمثيل بين الله تعالى وبين العباد في شيء من الأمور .

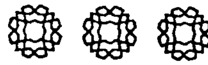
إذن ما دام نسبة الخلق والتأثير لقدرة العباد تستلزم التشبيه ، ونحن جزمنا أنها متعلقة بالفعل فلا بد إذن أن يكون تعلقها على وجه غير الخلق والتأثير ، وهذا الوجه هو الذي سماه أهل السنة بالكسب . (س) بتصرف .

(١) معلوم أن هذا التشبيه بين إضافة الرأس للعبد وبين إضافة الفعل الاختياري له ، إنما هو من حيث مطلق الإضافة فقط ، لأننا نعلم أن الرأس لا يقال فيه إن قدرة العبد متعلقة به على سبيل الكسب ، ولكن أريد هنا أنه كما لا يبعد أن يضاف إلى العبد أمر اتفق على أنه غير مخلوق له كالرأس ، فكذلك لا يبعد أن يضاف إليه فعله الاختياري على سبيل الكسب لا الخلق ، ويضاف إلى الله تعالى على سبيل الخلق لا الكسب فتأمل (س) .

....

ومعلوم أن الله تعالى لا يرضى بالشر[1] .

وما قررناه في الأفعال الاختيارية هو مذهب الإمام الأشعري ووافقه عليه جمهور أهل السنة وهو الحق الذي يجب اعتقاده وترك ما خالفه من المذاهب الباطلة[2] .



(١) المنع من نسبة الشر إلى الله تعالى إنما هو بسبب أن البعض قد يتوهم أن نسبة الشر إليه تعالى تقتضي أن يكون شريراً ، ومع أن هذا باطل ، لأن الشرير هو من اكتسب الشر لا من خلقه ، والكسب فيه جهة اتصاف ، والخلق مجرد فعل في الحقيقة لا صفة كما بينا قبل ذلك في صفات الأفعال ، وقلنا إن قولنا « صفات الأفعال » إنما هو على سبيل التجاوز لأن الفعل في الحقيقة ليس صفة ، فالصفة تقتضي أن تكون قائمة بالموصوف ، والفعل لا يقوم بالله ، لحدوثه .
فلذلك فإننا نقول بمنع نسبة الشر إلى الله تعالى دفعاً لما يتوهمه الناس من اقتضاء ذلك كونه تعالى شريراً ، ومع بطلان هذا إلا أن الاحتياط في مثل ذلك ألزم ، والمنع على سبيل الأدب ، فيصرح في مقام التعليم أن الله خالق الشر والخير . (س)

(٢) فكون الله تعالى خالقاً في العبد إرادته وفعله وقدرته لا يستلزم مطلقاً أن يكون العبد مجبوراً ، بل هذا هو الاختيار ، لأنه تابع لإرادة العبد التي علمها الله تعالى منذ الأزل .
وقد نبه إلى هذا العلامة المحقق الإمام السعد التفتازاني في شرح العقائد النسفية فقال :
« فإن قيل : بعد تعميم علم الله تعالى وإرادته ، الجبر لازم قطعاً لأنهما إما أن يتعلقا بوجود الفعل فيجب أو بعدمه فيمتنع ، ولا اختيار مع الوجوب والامتناع . قلنا : يعلم ويريد أن يفعله أو يتركه باختياره ، فلا إشكال . فإن قيل : فيكون فعله الاختياري واجباً أو ممتنعاً وهذا ينافي الاختيار . قلنا : ممنوع ، فإن الوجوب بالاختيار محقق للاختيار لا مناف ، وأيضاً منقوض بأفعال الباري جل ذكره لأن علمه وإرادته متعلقان بأفعاله فيلزم أن يكون فعله واجباً عليه » أهـ . كلامه وهو في غاية الإفادة .
ومعنى عبارته الأخيرة : « أي ومعلوم أن فعله غير واجب عليه ، فيبطل كلامكم » . (س)

[٧] ١ ـ وَكَذَا يَسْتَحِيلُ عَلَيْهِ تَعَالَى الْعَجْزُ عَنْ مُمْكِنٍ مَا .

٧ ـ العجز عن الممكنات : يستحيل على الله تعالى العجز عن ممكن ما وإيجاد شيء ما في العالم مع :

كراهيته[١] لوجوده ؛ أي عدم إرادته له تعالى .

أو مع الذهول .

أو الغفلة .

أو بالتعليل[٢] .

---

(١) الكراهة هنا هي مقابل الإرادة كما ذكرناه ، وليست مقابل المحبة كما هو بين .
أي : فاللازم أنه لا يوجد شيئاً إلا بإرادته . ولا يقال إنه تعالى لا يوجد شيئاً إلا بمحبته .
فتأمل فقد فسرها بعض المجسمة بغير هذا ، ونسبوا إلى الأشاعرة أنهم يقولون أن الله تعالى بما أنه أوجد الكفر ، ولا يوجد شيئاً مع كراهيته لوجوده ، إذن فقد أوجده مع محبته ، فقالوا إن الأشاعرة يقولون إن الله يحب الكفر مطلقاً . وهو قول باطل كما ترى . لأن الكراهة هنا مقابل الإرادة لا مقابل المحبة . فتنبه (س) .

(٢) وقع في كلام أهل السنة التعبير بالتعليل لكن ليس مرادهم به التعليل الذي قالت به الفلاسفة ، وإنما مرادهم به التلازم بين أمرين عقلاً أو شرعاً أو عادة ، فلا تغتر بظواهر العبارات (غ) .
وقد استغل البعض وقوع لفظ التعليل في كلام بعض أهل السنة في كلامهم في الفقه نحو أن يقولوا إن علة تحريم الخمر هي الإسكار ، وغير ذلك ، فادعى أنهم يتناقضون ويبطلون أصولهم التي يبنونها .
وكلامه هذا باطل لأنهم أي أهل السنة قد نبهوا على أن العلة إذا أطلقوها في الفقه وأصول الفقه فإنهم يريدون بها المعرِّف كما هو معلوم في أصول الفقه ، بخلاف العلة في كلام المعتزلة فإنهم يريدون بها المؤثر . (س) باختصار

....

أو بالطبع[1] .

وحقيقة العجز : تعذر إيجاد ما يمكن إيجاده وإعدام ما يمكن إعدامه .

وهو ضد القدرة .

والقدرة : واجبة له تعالى **والعجز** : مستحيل على الله .

فيستحيل على الله : العجز عن إيجاد ممكن ما أو إعدامه ، لأنه لو اتصف تعالى بالعجز لا يخلو : إما أن يكون الممكن قديماً أو حادثاً .

فإن كان قديماً لزم أن لا يعدم لاستحالة عدم القديم . فلا يوصف المولى تبارك وتعالى بالقدرة لاستحالة جمع الضدين .

وإذا لم يتصف بالقدرة فينتفي العالم ، وهذا محال بالمشاهدة والعيان .

وإن كان حادثاً فإن اتصف سبحانه بالعجز مع القدرة لزم الجمع بين الضدين وإن اتصف به مع عدمها لزم حدوثها لأن كل من يطرأ عليه العدم حادث .

ويلزم من حدوث الصفة حدوث الموصوف فينتفي العالم ونفي العالم محال بالمشاهدة .

---

(١) الفرق بين التعليل والطبع عند القائلين بهما وإن كانا مشتركين في عدم الاختيار أن الإيجاد بطريق التعليل لا يتوقف على وجود شرط ولا انتفاء مانع إذ لا يتصور أن تتحرك اليد ويمنع مانع من تحرك الخاتم الذي فيها ، بخلاف الإيجاد بطريق الطبع كإحراق النار فإنه يتوقف على شرط وهو المس وانتفاء مانع وهو البلل .
والفاعل بالاختيار هو الذي يتأتى منه الفعل والترك وهو مولانا سبحانه وتعالى لا غيره (ط) .
والفاعل بالتعليل والفاعل بالطبع عند القائلين بهما إنما يأتي منهما الفعل دون الترك .

[٨] ٢ ـ وَإِيجَادُ شَيْءٍ مِنَ الْعَالَمِ :

[أ] مَعَ كَرَاهَتِهِ لِوُجُودِهِ . أَيْ عَدَمِ إِرَادَتِهِ لَهُ تَعَالَى .

وأما إيجاد شيء من العالم مع كراهته لوجوده فهو محال .

لأن الكراهة ضد الإرادة ، والإرادة واجبة لله تعالى ، والكراهة مستحيلة على الله .

والمراد بها : هي الكراهة العقلية التي هي عدم الإرادة .

وأما الكراهة الشرعية التي هي إحدى الأحكام الخمسة فلا تنافي الإيجاد وهي ـ أي المكروهات على هذا المعنى ـ واقعة بإرادة الله تعالى لأنه لو لم يردها لما وقعت .

إذ لا يكون في ملكه تعالى ما لا يريد ، ولم يأمر بها إذ لا ملازمة بين الأمر والإرادة عند أهل السنة .

بل بينهما عموم وخصوص من وجه : فيتواردان في إيمان أبي بكر مثلاً فإنه مأمور به ومراد لله .

وتنفرد الإرادة في كفر أبي جهل وغيره من الكفار .

وينفرد الأمر في الإيمان منهم .

فهم مأمورون بالإيمان ، ولم يرد الله تعالى وقوعه منهم لعلمه بعدم إرادتهم لذلك .



[ب] أَوْ مَعَ الذُهُولِ .

[ج] أَوْ الْغَفْلَةِ .

[د] أَوْ بِالتَّعْلِيلِ .

ويستحيل على الله تعالى : الذهول وهو غيبوبة الشيء بعد العلم به .



ويستحيل على الله تعالى : الغفلة حالة إيجاده .

والغفلة : هي عدم العلم بالشيء مطلقاً .

أي : إنه يستحيل على الله أن يوجد شيئاً من العالم مع الغفلة أو الذهول(١) .



ويستحيل على الله تعالى : إيجاد شيء من العالم بالتعليل بأن يكون ذاته تعالى علة في إيجاد المخلوقات من غير إرادة وقدرة ، فالقائلون بذلك أهل العلة من الفلاسفة .

وحقيقة العلة عندهم : ما يأتي منها الفعل دون الترك من غير توقف على وجود شرط ولا انتفاء مانع .

مثال ذلك في الشاهد : حركة الإصبع فإنها علة حركة الخاتم ، ويلزم

---

(١) ووجه منافاة كل من الذهول والغفلة أنهما منافيان للعلم ، وكل ما كان منافياً للعلم كان منافياً للإرادة ، فهما منافيان للإرادة بواسطة منافاتهما للعلم (ج) .

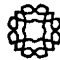
[هـ] أَوْ بِالطَّبْعِ .

....

من حركة الإصبع حركة الخاتم، ومن عدمها عدم حركة الخاتم، وهذا عندهم .

وأما عند أهل الحق فحركة الخاتم مع الإصبع مخلوقان لله تعالى . وهما متلازمان وجوداً بإيجاد الله تعالى، وليس حركة الإصبع خالقاً لحركة الخاتم، ولا العكس، بل هما متلازمان وجوداً، وقد يتسامح البعض فيطلق على أحدهما اسم السبب، ويريد به السبب العادي، بمعنى الملازم لا المؤثر .

ورد أهل السنة على أهل العلة فقالوا لهم : إن قلتم الذات قديمة يلزم قدم العالم لأن المعلول لا يتأخر عن علته وإن قلتم حادث فيفتقر إلى فاعل، والفاعل لا يكون عندكم إلا علة وهكذا . فيلزم الدور أو التسلسل وهما محالان .



ويستحيل على الله : أن يوجد شيئاً من العالم بالطبع .

وحقيقة الطبع عندهم : ما يأتي منها الفعل دون الترك مع توقف على حصول شرط أو انتفاء مانع[1] .

(١) فالفرق بين التعليل والطبع أن الأول لا يتوقف على وجود شرط وانتفاء مانع بخلاف الثاني (ج) .

....

قالوا مثال ذلك في الشاهد : النار مع الاحتراق . فإن النار طبيعتها الإحراق ولكن تتوقف على حصول شرط وهو المماسة وانتفاء مانع وهو البلل ، فإذا حصل الشرط فيما لا يزال وجد العالم من غير إرادة فلا يلزمنا قدم العالم .

فقال لهم أهل السنة : إن قلتم المانع قديم لزم أن لا ينعدم لاستحالة عدم القديم فلا يوجد العالم ، وإن قلتم حادث فيحتاج إلى مانع قبله فيلزم التسلسل وهو محال .

وأما الشرط فلا يكون إلا حادثا على قولهم ، فيحتاج إلى شرط آخر وكذلك شرطه يحتاج إلى شرط فيلزم التسلسل وينتفي العالم وهو محال .

فإذا بطلت العلة والطبيعة تعين أن الله تعالى فاعل بالاختيار بالقدرة والإرادة .

والقول بالتعليل والطبيعة باطل بالإجماع .

وقولهم إن النار طبيعتها الإحراق باطل بالإجماع إذ لا فاعل إلا الله وحده وهو الفاعل المختار .



[٩] ٣ ـ وَكَذَا يَسْتَحِيلُ عَلَيْهِ تَعَالَى الجَهْلُ وَمَا فِي مَعْنَاهُ بِمعْلُومٍ مَّا .

٩ ـ ويستحيل الجهل عليه تعالى : وهو ضد العلم .

والجهل قسمان : مركب وبسيط .

فحقيقة المركب : تصور الشيء على خلاف ما هو به ، وهو أن يجهل الشيء ويجهل جهله به ، فهو مركب من جهلين .

والبسيط : أن يجهل الشيء ويعلم أنه جاهل به .

وحقيقته : عدم العلم بالشيء فيما شأنه أن يعلم .

هذان القسمان مستحيلان على الله تعالى .

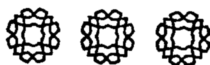
ويستحيل عليه أيضاً ما في معنى الجهل ، كالشك والظن والوهم والذهول والغفلة والنسيان وكون علمه ضرورياً أو نظرياً أو بديهياً أو معرفة ، لأن المعرفة ما تقدمها جهل على قول بعض العلماء ، أو كونه يقيناً لأن ا ليقين ما ثبت بالدليل ، أو كونه نظرياً أو كسبياً .



ملاحظة : المعلوم يشمل الواجب والمستحيل والجائز .

ملاحظة : التقابل بين العلم والجهل المركب تقابل بين الضدين ، وبين العلم والجهل البسيط من باب عدم العلم والملكة .

وحيث ثبت العلم انتفت حقيقة الجهل والملكة ، فالعلم وجودي .



[١٠] ٥ ـ وَالمَوْتُ .

[١١] ٥ ـ وَالصَّمَمُ .

١٠ ـ ويستحيل عليه تعالى : الموت : وهو ضد الحياة[١] .

وكذلك **يستحيل عليه ما في معنى الموت** ، مثل أن تكون حياته تعالى بروح أو نفس أو بأكل أو شرب أو نوم أو سنة أو غير ذلك من أوصاف الحوادث .

ملاحظة : هناك مذهبان في حقيقة الموت :

الأول : يقول : الموت عرض يعقب الحياة .

فالموت على هذا المذهب وجودي .

والثاني : يقول : الموت هو عدم الحياة فيما شأنه الحياة .

والموت على هذا المذهب عدمي .



١١ ـ ويستحيل عليه تعالى : الصمم : ضد السمع .

وحقيقة الصمم عدم السمع بالكلية بوجود آفة تمنع من ذاك[٢] .

---

(١) الموت هو : أمر وجودي عند أهل السنة .

وأما عند المعتزلة فهو : عدم الحياة عما من شأنه أن يكون حيًا .

والتقابل بينه وبين الحياة من تقابل الضدين على الأول .

ومن تقابل العدم والملكة على الثاني (ج) .

(٢) هو أمر وجودي يضاد السمع عند أهل السنة . (ج)

[١٢] ٦ ـ وَالْعَمى .

وكذا **يستحيل عليه تعالى ما في معنى الصمم** : ككونه يسمع الأصوات دون الذوات وكون سمعه بآذان أو صماخ أو غير ذلك ، بل سمعه تعالى متعلق بكل موجود (١) .



١٢ ـ ويستحيل عليه تعالى : العمى : ضد البصر .

وحقيقة العمى عدم البصر بالكلية بوجود آفة تمنع من ذلك (٢) .

وكذا **يستحيل عليه تعالى ما في معناه** : من المقلة والأجفان والحدقة وغير ذلك .



(١) قال الإمام السنوسي في شرح صغرى الصغرى :
« وقولنا في السمع والبصر المتعلقان بجميع الموجودات ، أي ينكشف لسمعه تعالى وبصره جميع الموجودات قديمة كانت أو حادثة .
وليس كسمع المخلوق الذي يختص عادة تعلقه بالأصوات ولا كبصر المخلوق الذي إنما يتعلق عادة بالأجسام والألوان والأكوان .
وبرهان عموم التعلق لسمعه تعالى أن مصحح تعلقهما إنما هو الوجود ، فلو تعلقا ببعض الموجودات دون بعض لافتقر إلى مخصص ، فيكونان حادثين ، وقيام الحوادث بذاته تعالى مستحيل .
والحاصل أن ثبوت هاتين الصفتين أخذ من الشرع وتعلقهما بجميع الموجودات أخذ من الدليل العقلي » . أهـ .

(٢) هو أمر وجودي يضاد البصر عند أهل السنة . (ج)

[١٣] ٧ ـ وَالْبَكَمُ.

[١٤ ـ ٢٠] [١ ـ ٧] وَأَضْدَادُ الصِّفَاتِ المَعْنَوِيَّةِ وَاضِحَةٌ مِنْ هَذِهِ.

---

١٣ ـ ويستحيل عليه تعالى : البكم : وهو ضد الكلام.

وحقيقة البكم : عدم الكلام بالكلية بوجود آفة تمنعه من ذلك[١].

وكذا **يستحيل عليه تعالى ما في معناه** : بأن يكون كلامه بحروف وأصوات وغير ذلك من الصفات الحادثة.



١٤ ـ ٢٠ وأما استحالة أضداد ومنافيات الصفات المعنوية فهي واضحة ويزداد جلاؤها ظهوراً بعد العلم باستحالة أضداد المعاني كما سبق.



---

(١) هو أمر وجودي يضاد الكلام عند أهل السنة. (ج)

[الجائز في حق الله تعالى]

وَأَمَّا الجَائِزُ فِي حقِّهِ تَعَالَى:

١ ـ فَفِعْلُ كَلِّ مُمْكِنٍ.

٢ ـ أَوْ تَرْكُهُ.

الجائز في حق الله تعالى

يجوز في حق الله تعالى إيجاد كل ممكن أو تركه[1].

ففعل كل فرد من أفراد الممكن وتركه جائز.

ولا يجوز فعل الممكنات جميعاً دفعة واحدة، لأن الممكنات لا نهاية لها

---

(١) ما يجوز في حقه تعالى منحصر فيما ذكر (ج).
والممكن عند علماء هذا الفن: كل ما حكم العقل باستواء وجوده وعدمه ويسمى جائزاً.
ومعنى فعل الممكن: إيجاد الله له ومعنى تركه إبقاؤه في العدم.
وكل ممكن يجوز عقلاً في حق الله تعالى فعله أو تركه، ولا يجب عليه عقلاً فعل شيء منه، ولا يستحيل عليه عقلاً ترك شيء منه بل يفعل منه ما شاء ويترك ما شاء فما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن.
ويسمى كل فعل من أفعاله تعالى شأناً له، قال تعالى ﴿كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ﴾ أي كل وقت هو أي الرب تعالى في شأن أي أمر يظهره على وفق ما قدره وأراده في الأزل من إيجاد وإعدام وإعزاز وإذلال وإغناء وإفقار وإعطاء سائل وإجابة داع وغير ذلك من شئونه جل وعز (غ).

....

فكل ما قدر العقل جوازه فهو ممكن وفعله دفعة واحدة يؤدي إلى فراغ ما لا نهاية له ، وهذا محال[1] .



ملاحظة :

دخل في الجائز : بعثة الرسل :

فليست بواجبة كما قالت المعتزلة .

ولا مستحيلة كما قالت البراهمة والسمنية .

ولا مكتسبة كما قالت الفلاسفة .

ولا ذاتية كما قالت الكرامية ، فالبراهمة والفلاسفة ضلوا والمعتزلة والكرامية مبتدعة .

ومذهب أهل السنة أن النبوة والرسالة فضل من الله تعالى .



ودخل في الجائز : **ثواب المطيع ، وعقاب العاصي**[2] ، **ورؤية الله تعالى** فيراه المؤمنون منزهاً عن الجهة والمقابلة والمكان وغير ذلك من الأمور العادية ، فكما علموه

---

(١) وأيضاً إيجاد الممكنات دفعة واحدة يؤدي إلى فراغ قدرة الله تعالى ، أي عدم قدرته على إيجاد ممكن آخر ، لأنه قد أوجده ، فتأمل (س) .

(٢) قد يعرض لبعض الممكنات :

....

منزهاً يرونه كذلك ، فرؤيته تعالى جائزة وواقعة في الآخرة للمؤمنين ، وأما في الدنيا فجائزة عقلاً ممنوعة شرعاً لحديث «لن تروا ربكم حتى تموتوا» [١] ، وأما في الدنيا فلم تقع لأحد كما هو المعتمد عند المحققين. فكل هذا جائز في العقل لكن الشرع أخبر بوقوعها فيجب الإيمان به .

= الوجوب لإخبار الشرع بوقوعه ويسمى واجباً عرضياً وواجباً لغيره .

وقد يعرض لبعضهما الاستحالة لإخبار الشرع بعدم وقوعه ويسمى مستحيلاً عرضياً ومستحيلاً لغيره .

فالأول كدخول الطائع الجنة .

والثاني كدخول الكافر الجنة ، فإن كلا منهما من الممكن عقلاً بالنظر لذاته ، لكن صار الأول واجباً شرعاً والثاني مستحيلاً شرعاً لما ذكرنا (غ) .

(١) رواه النسائي في سننه الكبرى عن عبادة بن الصامت. باب المعافاة والعقوبة (٤/٤١٩) ح ٧٧٦٤.

وقد استدل بعض الحمقى بهذا الحديث على ان الله تعالى له عينان اثنتان ، وأن معنى ذلك هو نفس ما يفهم إذا قيل إن للإنسان عينان اثنتان ، ولكنه منع فقط إطلاق اسم الجارحة والعضو والجزء عليهما ، وأما معناه فأثبته ، ونسب ذلك للسلف ولأهل السنة كذباً عليهم .

وهذا تجسيم محض ، وعدم التصريح بلفظ الجزء والبعض منه لا يعفيه من كونه مجسماً فإن حكمنا عليه بالتجسيم مبني على المعنى الذي يثبته في حق الله تعالى لا على اللفظ .

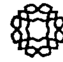
ولاحظ أنه لا يوجد تصريح مطلقاً في الحديث بأي من ذلك ، ولكنه فهمه بمفهوم المخالفة ، ومفهوم المخالفة ضعيف وفي قبوله في الفقهيات خلاف فكيف يعتمد أصلاً في العقائد !

....

ودخل في الجائز : **مراعاة الصلاح والأصلح**[(١)] .

خلافاً للمعتزلة في قولهم بوجوب الصلاح والأصلح .

والمراد بالصلاح ما ضده فساد والأصلح ما ضده صلاح .



واعلم أن **الإيجاد والإعدام وغيرهما مما يجوز في حقه تعالى تسمى بصفات الأفعال**[(٢)] ، وهي : عبارة عن التعلقات التنجيزية أي التعلقات بالفعل للقدرة كإيجاد زيد بالفعل وإعدام عمرو بالفعل ، وكلها حادثة لأنها جائزة وكل جائز حادث .

---

(١) المقصود بالصلاح والأصلح عند المعتزلة أي بالنسبة إلى الفرد لا المجموع (س) .

(٢) يطلق السادة الماتريدية على هذا المعنى صفة التكوين .

وتحديداً فإن صفة التكوين عندهم هي ما تصدر عنه هذه الأفعال وليست هي نفس هذه الأفعال .

وعندهم أن القدرة متعلقة بصحة وجود المقدور ، والتكوين متعلق بوجود المقدور ومؤثر فيه ، كما نص عليه أبو عذبة في (الروضة البهية) .

وقال السعد في شرح العقائد : « والتكوين صفة حقيقية هي مبدأ الإضافة التي هي إخراج المعدوم من العدم إلى الوجود لا عينها » . أهـ .

ومنه يفهم أن الفعل عندهم ليس قديماً بل الصفة التي يقع بها الفعل هي القديمة .

فصفات الأفعال عندهم هي صفات قديمة تصدر عنها أفعال حادثة .

والمعتمد عندهم إثبات صفة التكوين وهي صفة الفعل ، بالمعنى المتقدم .

وأما الأشاعرة فالتحقيق عندهم كما بيناه في الأصل من أن الأفعال هي تعلقات لصفة القدرة ، ولكونها ناشئة عن صفة يسمونها بصفات الأفعال . وهو الذي عليه المحققون (س) . =

....

فصفات الأفعال حادثة وليست من الصفات القائمة بذاته تعالى حتى يلزم قيام الحوادث بذاته ، وهو محال .

وإنما عدوها من صفاته تعالى :

لأنها صادرة عن قدرته فهي أثر لها لا أنها قائمة بذاته تعالى لأنها جائزة كما علمت ، فالجائز لا يقوم بذاته تعالى .

ولأن الذي يقوم بذاته من الصفات ما كان له تحقق في الخارج عن الذهن ، وصفات الأفعال ليست كذلك لأنها إضافات أي تعلقات بين القدرة ومقدوراتها ، والإضافات أمور اعتبارية لا ثبوت لها في الخارج .

ولهذا لا يطلق على صفات الأفعال الحدوث بمعنى الوجود بعد العدم ، وإنما يطلق عليها الحدوث بمعنى التجدد ، ولا شك أنها متجددة فيما لا يزال[1] .

= قال الفخر الرازي : « وأما الصفات الفعلية فليست عبارة عن حال ثابتة لذات الله تعالى ، ولا معنى قائم بذات الله تعالى ، بل هي عبارة عن مجرد صدور الآثار عنه ، ولا معنى للخالق إلا أنه وُجِدَ المخلوق منه بقدرته ولا معنى للرازق إلا أنه وصل الرزق منه إلى العبد بسبب إيصاله » أ . هـ من كتابه (أسماء الله الحسنى) .

(١) هذه الفقرة استفدناها من شرح المارغني .

وأعلم أن بعض خصوم أهل السنة قد أوهم في كلامه أن السادة الماتريدية يقولون بقيام الصفات الحادثة بالله تعالى وكون الأفعال قديمة ، في حين إنهم يقولون إن الصفة التي بها الفعل قديمة =

....

....

= وليس الأفعال ، مفسراً قولهم بصفة التكوين وهي المقصودة بصفة الأفعال كما وضحناه أعلاه ، وادعى أنهم يقولون أن إثبات هذه الصفة يلزم عنه قيام الحادث بالله تعالى .

وبيان ذلك أن نقول :

(أ) كلمة (خلق) مثلا تطلق على فعل من أفعاله الله سبحانه وتعالى ومن ثم جاز أن يطلق على الله سبحانه وتعالى اسم (الخالق) اشتقاق من كلمة (خلق) ، فكل من قام به وصف وجب أن يشتق له من اسم .

(ب) أن إطلاق اسم الفاعل أو اسم المفعول على سبيل الاشتقاق من صفة أحد ، يكون حقيقة باعتبار الحال ـ أي حال التلبس بالصفة بالفعل ـ أما قبل وجود الفعل أو بعد انتهائه فيكون إطلاق اسم الفاعل أو اسم المفعول على سبيل المجاز .

قال تعالى : ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُم مَّيِّتُونَ﴾ نزلت الآية في حياة النبي ﷺ وحياتهم ، وقال أيضًا ﴿قَالَ قَآئِلٌ مِّنْهُمْ كَمْ لَبِثْتُمْ ... ﴾ نزلت الآية بعد الحادثة بدهور .

يقول الإمام الطحاوي في عقيدته التي تلقاها جمهور الأمة بالقبول ، واصفا الله عز وجل :

« ... خالق بلا حاجة رازق بلا مؤونة ، مميت بلا مخافة باعث بلا مشقة ، ما زال بصفاته قديما قبل خلقه ، لم يزدد بكونهم شيئا لم يكن قبلهم من صفته ، وكما كان بصفاته أزليا كذلك لا يزال عليها أبديا .

ليس بعد خلق الخلق استفاد اسم (الخالق) ولا بإحداث البرية استفاد اسم (البارئ) ، له معنى الربوبية ولا مربوب ومعنى الخالق ولا مخلوق . وكما أنه محيي الموتى بعدما أحيا ، استحق هذا الاسم قبل إحيائهم ، كذلك استحق اسم الخالق قبل إنشائهم ... » أ . هـ المقصود منه .

وقد أوضح الإمام الغزالي هذه المسألة في كتابه (الاقتصاد في الاعتقاد) وهي مسألة : هل تصدق أسماء الأفعال عليه تعالى أزلا أم لا ؟ فقال معدِّدًا أنواع الأسماء الحسنى :

« ... الرابع : ما يدل على الوجود مع إضافة إلى فعل من أفعاله كالجوّاد والرزّاق والخالق =

....

....

= والمعز والمذل وأمثاله. وهذا مختلف فيه فقال قوم هو صادق أزلاً إذ لو لم يصدق لكان اتصافه به موجبًا للتغيرُّ، وقال قوم لا يصدق إذ لا خلق في الأزل فكيف يكون خالقًا؟

والكاشف للغطاء عن هذا: السيف في الغمد يسمّى صارمًا وعند حصول القطع به وفي تلك الحالة على الاقتران يسمّى صارمًا وهما بمعنيين مختلفين: فهو في الغمد صارم بالقوة، وعند حصول القطع صارم بالفعل.

وكذلك الماء في الكوز يسمّى مرويا وعند الشرب يسمّى مرويا، وهما إطلاقان مختلفان.

فمعنى تسمية السيف في الغمد صارمًا أن الصفة التي يحصل بها القطع في الحال (معدومة) لا لقصور في ذات السيف وحدّه واستعداده بل لأمر آخر وراء ذاته.

فبالمعنى الذي يسمى السيف في الغمد صارمًا يصدق اسم الخالق على الله تعالى في الأزل، فإن الخلق إذا جرى بالفعل لم يكن لتجدد أمر في الذات لم يكن بل كل ما يشترط لتحقيق الفعل موجود في الأزل.

وبالمعنى الذي يطلق حالة مباشرة القطع للسيف، اسم الصارم لا يصدق في الأزل فهذا حظ المعنى.

فقد ظهر أن من قال أنه لا يصدق في الأزل هذا الاسم فهو محق وأراد به المعنى الثاني، ومن قال يصدق في الأزل فهو محق وأراد به المعنى الأول.

وإذا كشف الغطاء على هذا الوجه ارتفع الخلاف» أ. هـ.

ونحب أن ننبه إلى أن التعظيم لله سبحانه واعتقاد الكمال في صفات الأفعال لا يكونان بالإقرار بحدوث الفعل مطلقا أزلا وأبدًا، بل بوقوعه عند تعلق الإرادة فقط، فالله القادر المختار يفعل ما يشاء متى يشاء.

البراهين على العقائد

- براهين الصفات الواجبة لله تعالى .
- براهين المستحيلات في حق الله .
- براهين ما يجوز لله تعالى .

[الشروع في البراهين على العقائد]

ـ [برهان القسم الأول : الصفات النفسية]

....

الشروع في البراهين على العقائد

واعلم أن ما مر كان عبارة عن بيان الأقسام الثلاثة :

١ ـ ما يجب .

٢ ـ وما يستحيل .

٣ ـ وما يجوز في حق الله تعالى .

من دون ذكر للأدلة .

وهذا إذا قبله الإنسان واعتقد به فإنه مؤمن ولكنه مقلد .

وقد مَرَّ الخلاف في حكم المقلد .

وللخروج من الخلاف سنذكر هنا فيما يلي الأدلة العقلية على ما مضى :



ـ [١ ـ /١] برهان وجود الله :]

أَمَّا بُرْهَانُ وُجُودِهِ تَعَالَى : فَحُدُوثُ الْعَالَمِ ، لأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مُحْدِثٌ بَلْ حَدَثَ بِنَفْسِهِ لَزِمَ أَنْ يَكُونَ أَحَدُ الأَمْرَيْنِ المُتَسَاوِيَيْنِ مُسَاوِيًا لِصَاحِبِهِ رَاجِحًا عَلَيْهِ بِلاَ سَبَبٍ وَهُوَ مُحَالٌ .

وَدَلِيلُ حُدُوثِ الْعَالَمِ : مُلاَزَمَتُهُ لِلأَعْرَاضِ الحَادِثَةِ مِنْ : حَرَكَةٍ ، وَسُكُونٍ وَغَيْرِهِمَا ، وَمُلاَزِمُ الحَادِثِ حَادِثٌ .

وَدَلِيلُ حُدُوثِ الأَعْرَاضِ : مُشَاهَدَةُ تَغَيُّرِهَا مِنْ عَدَمٍ إِلَى وَجُودٍ ، وَمِنْ وُجُودٍ إِلَى عَدَمٍ .

برهان وجود الله

برهان وجود الله[1] هو : حدوث العالم .

والمراد بالحدوث : الوجود بعد العدم .

والمراد بالعالم : كل موجود سوى الله تعالى .

أي إن خروج العالم من العدم إلى الوجود هو دليل على وجود الله تعالى ، لأن

---

(١) قال بعض العلماء : لا يبعد أن تحدث معرفة الله تعالى في عبد من العباد بالإلهام ، ولكن لا يجوز أن يقال إن معرفته تعالى تحدث في جميع الناس بالإلهام .

فمعرفة الله تعالى على الأغلب نظرية ، أي تحتاج إلى نظر ، والنظر في سبيل الوصول إلى ذلك قد يطول وقد يقصر على حسب جلاء نفس الناظر . =

....

العالم في هذه الحالة يكون حادثاً[(١)] أي صنعة والصنعة لابد لها من صانع وهو الذي ورد عن الأنبياء أن اسمه «الله».

= واعلم أن معرفة الله تعالى هي نوع من أنواع العلوم، ولا يجوز أن يقال إن معرفته تعالى تحدث في نفس الإنسان بالفطرة، أي تكون موجودة فيه منذ الولادة، وذلك لأن هذا يعني أن بعض العلوم تكون موجودة في نفس الإنسان منذ الولادة، وهذا باطل، لأنه يناقض قوله تعالى ﴿وَٱللَّهُ أَخْرَجَكُم مِّنۢ بُطُونِ أُمَّهَـٰتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْـًٔا وَجَعَلَ لَكُمُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَـٰرَ وَٱلْأَفْـِٔدَةَ ۙ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴿٧٨﴾﴾.

فهو نص صحيح على أننا عندما نخرج من بطون أمهاتنا لا نكون عالمين بشيء مطلقاً.

ومنها العلم بأن الله تعالى موجود، ولكن إذا قصد أن الإيمان بوجود الله تعالى يوافق الفطرة أي الخلقة وما يناسبها من الوصول إلى الكمال، فإنه يكون صحيحاً.

فالإنسان عند ولادته يكون مستعداً لتلقي العلوم، ولا يكون علم واحد حاصل في نفسه.

وتلقي العلوم إنما يكون بالوسائل التي ذكرها الله تعالى في نفس الآية، وهي السمع والأبصار والأفئدة.

وفي هذا الموضوع تفصيل لا يليق ذكره هنا. ولذلك قال جمهور علماء السنة: إن معرفة الله تعالى على الأغلب نظرية، أي يحتاج الإنسان إلى نظر لاكتسابها. ولا يبعد حصولها للبعض بالبداهة، كما ذكرناه. (س)

(١) اعلم أن الدليل بالترتيب المنطقي هو كما يلي:

العالم حادث، وكل حادث لا بد له من محدث، فالعالم له محدث وهو الله الواجب الوجود، لأن المحدث للعالم يجب أن يكون غير العالم، والعالم ممكن، فالله يجب أن يكون واجب الوجود، لأنه لو كان ممكناً لاحتاج إلى من يحدثه.

واعلم أن المقدمة الأولى وهي قولنا العالم حادث، نظرية ليست بديهية، أي تحتاج إلى إقامة البرهان عليها.

والمقدمة الثانية وهي ضرورة وجود محدث للحادث، تقترب من البداهة ويمكن الادعاء بأنها بديهية، (س).

....

لأن العالم لو لم يكن له محدث بل حدث بنفسه ، أي ترجح وجوده على عدمه من غير مرجح ، لزم أن يكون أحد الأمرين المتساويين في العقل مساوياً لصاحبه راجحاً عليه بلا سبب مرجح ، وهذا محال لأنه جمع بين النقيضين .



ملاحظة : المراد بالأمرين :

الوجود والعدم .

والزمان المخصوص مع مقابله من الأزمنة .

والجهة المخصوصة مع مقابلها من الجهات .

والمقدار المخصوص مع مقابله من المقادير .

والصفة المخصوصة مع مقابلها من الصفات .

والمكان المخصوص مع مقابله من الأمكنة .

فهذه ستة تقابلها ستة وكل واحد مع مقابله بالنسبة إلى الجرم مثلاً متساويان تساوياً ذاتياً ، فترجيح أحدهما على مقابله بلا مرجح محال . لأنه جمع بين النقيضين فتعين أن للعالم مرجحاً أي فاعلاً وجوده على عدمه ، وكذلك المتقابلات كلها ترجيح الفاعل المختار ، ولا فاعل إلا الله .



....

العالم ينقسم بالنظر والمشاهدة إلى :

الأجرام : وهي ما يقوم بذاته كالأجسام .

والأعراض : وهي ما يقوم بالأجرام كالحركة والسكون والألوان والكيفيات المختلفة وغير ذلك .

فطريقة البرهان على حدوث العالم أن يتم البرهان على حدوث كل من القسمين .

وبهذا يتم البرهان على حدوث العالم ، لأنه ليس شيئاً غيرهما .

فدليل حدوث الأجرام : أن كل جرم فهو ملازم للأعراض الحادثة المتجددة من حركة وسكون واجتماع وافتراق وهذه الأعراض الأربعة تسمى الأكوان الأربعة ، والجرم لا يخلو من أحدها ، لأنه إما أن يكون متحركاً أو ساكناً[١] أو مجتمعاً أو مفترقاً ، ومن الأعراض الطعوم والروائح والألوان وغير ذلك ، والأعراض حادثة ودليل ذلك تغيرها كما يأتي ، والجرم الملازم لها حادث مثلها لملازمته لها[٢] .



(١) وقال البيجوري وإنما خص الحركة والسكون بالتصريح بهما لأن ملازمة الأجرام لهما ضرورية لكل عاقل ، (ج)

(٢) ما لازم الحادث لابد أن يكون حادثاً .

وهذه المقدمة قوية جداً .

....

ملاحظة : المراد بالحركة : انتقال الجرم من حيز إلى حيز .

والمراد بالسكون ثبوت الجرم في حيز واحد .

المراد بالاجتماع كون الجوهرين بحيث لا يتخلل بينهما ثالث ، والافتراق ضده .

والبرهان على حدوث العالم : هو أن ملازم الحادث حادث .

وتفصيله أن تقول في بيان حدوث الأجرام : لو كانت الأجرام قديمة ، لزم ملازمتها للأعراض الحادثة ، ويستحيل أن يلازم القديم الحادث ، إذن الأجرام حادثة .

ودليل حدوث الأعراض[1] : مشاهدة تغيرها من عدم إلى وجود ومن وجود إلى

= فإنه قد ثبت أن الجرم لا ينفك عن الأعراض بالمشاهدة والدليل العقلي ، وثبت أن الأعراض كلها حادثة ، أي لجميع الأعراض أول وبداية لم تكن موجودة قبلها .

وبما أن الجرم يستحيل وجوده بدون الأعراض ، فصار كأن وجوده مشروط بوجود الأعراض ، ولما كانت الأعراض حادثة ، صار وجود الجرم مشروطاً بحادث ، وما كان مشروطاً وجوده بحادث فلا بد أن يكون حادثاً . (س)

(١) دليل حدوث الأعراض يتوقف على :

إبطال قيام العرض بنفسه ، وإبطال انتقاله لغيره ، وإبطال كمونه وإبطال أن القديم ينعدم .

وذلك لأن الخصم ربما يمنع أنها تتغير من عدم إلى وجود وعكسه فالحركة بعد السكون مثلاً لم تكن معدومة ثم وجدت بل كانت موجودة قبل ذلك .

فنقول له : هل كانت قائمة حينئذ بنفسها أو انتقلت من محلها لمحل آخر ، أو كمنت في محلها : =

....

عدم ، وما لم نشاهد فيه التغير فهو قابل له[1] ، ويقاس على الأول لتساويهما في أصل الجرمية ، فما صدق على أحدهما صدق على الآخر .



ملاحظة : هذا البرهان يتم إذا قلنا أن العرض يبقى زمانين ، وأما إذا قلنا إن العرض لا يبقى زمانين فكلها متغيرة بالحصول دون القبول .

وتركيب البرهان أن تقول : لو كانت الأعراض قديمة (هذه القضية ملزومة) ، لما تغيرت (وهذه لازم لها) ، لاستحالة تغير القديم (وهذا بيان الملازمة) ، لكن نفي تغير الأعراض محال (وهي الاستثنائية) ، (بيانها) المشاهدة .



= فإن كان الأول لزم قيام العرض بنفسه وهو باطل، وإن كان الثاني فكذلك لأنه يلزم قيام العرض بنفسه في لحظة الانتقال ، وإن كان الثالث لزم اجتماع الضدين وهو باطل .
فيقول سلمنا ذلك لكن لا نسلم أنه يدل على حدوثها لاحتمال أن تكون قديمة وتتغير من عدم إلى وجود وعكسه ، فنبطله بأن القديم لا ينعدم (ج) .

(١) يمكن أن يقال : إن الأعراض التي شاهدناها في العالم :
منها ما شهدنا حدوثه ، كتحرك الأشجار وغيرها .
ومنها ما شاهدنا أنه دائماً متحرك ولم نره ساكناً ، مثل القمر والكواكب .
ومنها ما شاهدنا أنه دائماً ساكن ولم نر أنه يتحرك مثل الجبال .
فالقسم الأول حادث بالمشاهدة ، والقسمان الآخران كل منهما حادث بالقياس على الأول ، لأن الجامع بينهما هو الجسمية ، (س)

....

واعلم أن الأصول التي يبنى عليها برهان حدوث العالم سبعة :

الأول : إثبات زائد على الأجرام فهو العرض .

الثاني : إبطال قيامه بنفسه .

الثالث : إبطال انتقاله .

الرابع : إبطال ظهوره وكمونه .

والخامس : استحالة عدم القديم .

السادس : إثبات كون الأجرام لا تنفك عن ذلك الزائد .

السابع : استحالة حوادث لا أول لها[1] .

ووجه الاستدلال على هذه الأصول السبعة باختصار أن تقول :

أما الأول : وهو إثبات زائد على الأجرام تتصف به كالحركة والسكون وغيرهما من الأعراض فهو ضروري لا يحتاج إلى دليل إذ ما من عاقل إلا وهو يحس أن في ذاته صفات زائدة عليها .

---

(١) وهو الأمر المسمى بتسلسل الحوادث في القدم .
وحقيقته : تتابع الأشياء واحداً بعد واحد إلى ما لا نهاية له في الزمان الماضي .
كما لو فرض أن زيداً أحدثه عمرو وأن عمراً أحدثه خالد ، وأن خالداً أحدثه بكر وهكذا إلى ما لا نهاية له ، فقد تتابعت المحدثون واحداً بعد واحد إلى ما لا نهاية له في ا لماضي .
وإنما كان التسلسل باطلاً ، لأنه يلزم عليه وجود حوادث لا أول لها ، وهو باطل ، لأن كل حادث لوجوده أول ، كما دلت على ذلك البراهين (غ) بتصرف يسير .

....

وأما الثاني : وهو إبطال قيام العرض بنفسه .

والثالث : وهو إبطال انتقاله فدليلهما أنه لو قام العرض بنفسه أو انتقل لزم قلب حقيقة العرض فإن الحركة مثلاً حقيقتها انتقال جوهر من حيز إلى حيز ، ولو قامت بنفسها أو انتقلت هي لزم قلب هذه الحقيقة ، أي تصير الحركة جوهراً وهذا باطل .

الرابع : وهو إبطال الكمون والظهور فلأن القول بالكمون والظهور يؤدي إلى الجمع بين الضدين في المحل الواحد .

وأما الخامس : وهو إثبات استحالة عدم القديم فوجهه أنه لو انعدم لكان وجوده جائزاً والجائز لا يكون وجوده إلا محدثاً ، فيكون هذه القديم محدثاً وهذا تناقض .

وأما السادس : وهو إثبات كون الأجرام لا تنفك عن ذلك الزائد فهو ضروري لأنه لا يعقل كون الجرم منفكاً عن كونه متحركاً أو ساكناً .

السابع : وهو إثبات استحالة حوادث لا أول لها ، فأقرب الأدلة فيه أن يقال : إذا كان كل فرد من أفراد الحوادث حادثاً في نفسه فعدم جميعها ثابت في الأزل ، ثم لا يخلو إما أن يقارن ذلك العدم فرد من أفراد الحادث أو لا ، فإن قارنه لزم اجتماع وجود الشيء وعدمه وذلك مستحيل بضرورة العقل ، وإن لم يقارن ذلك العدم شيء من الأفراد الحادثة لزم لجميعها أول وخلو الأزل على هذا الفرض عن جميعها[١] .

---

(١) أي مهما طرأ على ذهنك من حادث ، فإنك تجزم أن له أولاً ، ومهما طرأ على ذهنك من حوادث سواء كان لعددها نهاية أو لم يكن لها نهاية .

فالحكم العقلي القطعي ينص على أن كل واحد منها له أول ، وبالتالي فيجب أن يكون لجميعها أول .

[١/٢ ـ برهان وجوب القِدَم :]

وَأَمَّا بُرْهَانُ وُجُوبِ الْقِدَمِ لِهُ تَعَالَى : فَلأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ قَديمًا ، لَكَانَ حَادِثًا ، فَيَفْتَقِرُ إِلَى مُحْدِثٍ فَيَلْزَمُ الدَّوْرُ ، أَوِ التَّسَلْسُلُ .

برهان وجوب القِدَم

وبرهان وجوب القدم لله تعالى : أنه لو لم يكن قديماً لصار حادثاً جائز الوجود ، لأن الموجودات تنحصر في القديم والحادث فلا واسطة بينهما .

وإذا كان حادثاً فلا بد له من محدث أيضاً لأنه لو فرض أنه مثله .

ثم كذلك لزم الدور أو التسلسل ، وهما محالان باطلان لأنه يلزم في الدور التقديم والتأخير في وقت واحد لكل منهما فإن كلاً منهما فاعل للآخر ومفعول له ، وكونه فاعلاً يلزم أن يكون متقدماً على مفعوله ، وكونه مفعولاً له يلزم أن يكون متأخراً عنه ، وكون الشيء الواحد متقدماً متأخراً في وقت واحد جمع بين النقيضين .

ويلزم في التسلسل الفراغ وعدم النهاية لأن فرض التسلسل ترتيب أمور غير متناهية ودخولها في الوجود يقتضي أنها متناهية ، لأن كل ما دخل في الوجود فهو متناه ، فيلزم على القول بالتسلسل جمع بين النقيضين ، والجمع بين النقيضين محال .

فإذا بطل الدور والتسلسل بطل حدوث الإله .

....

وإذا بطل الحدوث وجب القدم وهو المطلوب .

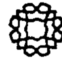


ملاحظة :

الفرق بين الوجود الجائز والوجود الواجب :

أن الوجود الجائز هو الذي سبقه العدم ويمكن لحوق العدم به .

وأما الوجود الواجب فهو الذي لا يسبقه العدم ولا يمكن لحوق العدم به .



[٢/٣ ـ برهان وجوب البقاء :]

وَأَمَّا بُرْهَانُ وَجوبِ الْبَقَاءِ لَهُ تَعَالَى : فَلأَنَّهُ لَوْ أَمْكَنَ أَنْ يَلْحَقَهُ الْعَدَمُ ، لَانْتَفَي عَنْهُ الْقِدَمُ ، لِكَوْنِ وُجُودِهِ حِينَئِذٍ يَصِيْرُ جَائِزًا لاَ وَاجِبًا ، وَالجَائِزُ لاَ يَكُونُ وُجُوْدُهُ إِلاَّ حَادِثًا ، كَيْفَ وَقَدْ سَبَقَ قَرِيبًا وُجُوبُ قِدَمِهِ تَعَالَى .

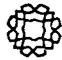
برهان وجوب البقاء

والبقاء عبارة عن : نفي العدم اللاحق للوجود ، فلو أمكن أن يطرأ عليه العدم لانتفى عنه القدم .

والقدم قد وجب له بالبرهان القاطع ، لأن وجوده حينذاك يصبح جائزاً والجائز لا يكون وجوده إلا حادثاً مسبوقاً بالعدم .

فإذا بطل نفي القدم بطل إمكان لحوق العدم وإذا بطل إمكان لحوق العدم وجب أن الإله باق وهو المطلوب .

ملاحظة : وهي عبارة عن قاعدة جليلة وهي : « كل ما ثبت قدمه استحال عدمه »[١] ولا قديم إلا الله تعالى .



(١) اتفق العقلاء على هذه القاعدة الكلية . (ج)

[٣/٤ ـ برهان وجوب مخالفته تعالى للحوادث :]

وَأَمَّا بُرْهَانُ وَجوبِ مُخالَفَتِهِ تَعَالَى لِلْحَوَادِثِ : فَلأَنَّهُ لَوْ مَاثَلَ شَيْئًا مِنْهَا ، لَكانَ حَادِثًا مِثْلَهَا ، وَذلِكَ مُحَالٌ لِما عَرَفْتَ قَبْلُ مِنْ وُجُوبِ قِدَمِهِ تَعَالَى وَبَقَائِهِ .

برهان وجوب مخالفته تعالى للحوادث

والحوادث هي : الموجودة بعد العدم أجراماً كانت أو أعراضاً أو غيرهما إن قدر أن في العالم ما ليس بجرم ولا عرض كالمجردات .

والله مخالف لكل ذلك فكل ما سواه حادث « كان الله ولا شيء معه »[(١)] فالله

---

(١) رواه البخاري عن عمران بن حصين رضي الله تعالى عنهما قال : دخلت على النبي ﷺ وعقلت ناقتي بالباب فأتاه ناس من بني تميم فقال أقبلوا البشرى يا بني تميم قالوا قد بشرتنا فأعطنا مرتين ثم دخل عليه ناس من أهل اليمن فقال أقبلوا البشرى يا أهل اليمن إذ لم يقبلها بنو تميم قالوا قد قبلنا يا رسول الله قالوا جئناك نسألك عن هذا الأمر قال كان الله ولم يكن شيء غيره وكان عرشه على الماء وكتب في الذكر كل شيء وخلق السماوات والأرض فنادى مناد ذهبت ناقتك يا بن الحصين فانطلقت فإذا هي يقطع دونها السراب فوالله لوددت أني كنت تركتها .

ورواه ابن حبان أيضاً عنه بلفظ : قال كان الله وليس شيء غيره وكان عرشه على الماء . وفي رواية أخرى عنه بلفظ : كان الله ولم يكن شيء قبله وكان عرشه على الماء ثم خلق السماوات والأرض .

وهذا الحديث خالف ابن تيمية رواياته العديدة الدالة على إثبات أن الله تعالى كان ولم يكن شيء غيره ، وادعى أنه لا توجد دلالة على ذلك من الحديث ، ورد جميع الألفاظ الواردة إلا =

....

لو شابه بعضاً من الحوادث لكان حادثاً أي موجوداً بعد العدم، لوجوب استواء المثلين في كل ما يجب وما يستحيل وما يجوز، لأن الحوادث وجب لها الحدوث واستحال عليها القدم وجاز لها الوجود والعدم.

= «كان الله ولم يكن شيء قبله»، بحجج واهية، وروى الإمام أحمد في مسنده عن المحرر بن أبي هريرة عن أبيه قال قال رسول الله ﷺ: «لا يزال الناس يسألون حتى يقولوا كان الله قبل كل شيء فما كان قبله».

والمراد من ذلك أن السؤال عن بداية كل مخلوق سؤال صحيح، وله جواب لأنه يوجد لكل المخلوقات بداية.

وأما السؤال عن بداية لوجود الله تعالى فهو سؤال باطل لأنه لا توجد له جل شأنه بداية. بل هو ثابت قبل كل شيء، وتأمل في هذه الرواية التي تنص على إبطال التسلسل في القدم وتدل عليه دلالة أكيدة.

وقد قال ابن تيمية كما ذكرنا بعدم انقطاع سلسلة الحوادث في القدم، مخالفاً في قوله ذلك جميع هذه الروايات والآيات الكثيرة التي تدل على أن الله تعالى أوجد الخلق كلهم وجعل لهم بداية، وعليه فيستحيل أن توجد سلسلة من المخلوقات لا بداية لها. (س)

وعليه فرواية البخاري عن عمران بن حصين ﷺ «كان الله ولم يكن شيء غيره وكان عرشه على الماء» في كتاب بدء الخلق أما رواية ولم يكن شيء قبله فقد رواها البخاري في كتاب التوحيد.

قال الحافظ ابن حجر في فتح الباري عند رواية «قبله»: «تقدم في بدء الخلق بلفظ «ولم يكن شيء غيره» وفي رواية أبي معاوية «كان الله قبل كل شيء، وهو بمعنى «كان الله ولا شيء معه»، وهي أصرح في الرد على من أثبت حوادث لا أول لها من رواية الباب وهي من مستشنع المسائل المنسوبة لابن تيمية، ووقفت في كلام له على هذا الحديث يرجح الرواية التي في هذا الباب على غيرها مع أن قضية الجمع تقتضي حمل هذه على التي في بدء الخلق لا العكس والجمع يقدم =

....

فلو ماثل الحوادث لوجب عليه الحدوث كما يجب لها[1] .

= على الترجيح بالاتفاق » وذكر أيضًا الحافظ ابن حجر في شرحه للحديث في كتاب بدء الخلق بعد أن ذكر رواية (قبله) : « وفي رواية غير البخاري «ولم يكن شيء معه» والقصة متحدة فاقتضى ذلك أن الرواية وقعت بالمعنى ـ يقصد رواية (قبله) ـ ولعل راويها أخذها من قوله ﷺ في دعائه في صلاة الليل كما تقدم من حديث ابن عباس «أنت الأول فليس قبلك شيء» ثم قال : « وفيه دلالة على أنه لم يكن شيء غيره لا الماء ولا العرش ولا غيرهما لأن كل ذلك غير الله تعالى » أ . هـ .

(١) الحكم بوجوب الحدوث عند المماثلة تابع للقاعدة المسلمة من جميع العقلاء التي تنص على أن الأمثال لها نفس الأحكام .

وهذه القاعدة أساس لكثير من العلوم والمعارف التي يعرفها البشر .

فلا يجوز لأحد أن يناقضها ، لكونها بديهية عند العقل (س) .

وها هو نبي الله إبراهيم عليه السلام يحتج على قومه في إثبات حدوث الأجرام السماوية بأفولها ، ثم ترقى بهم في إثبات حدوث السماوات والأرض عموما بجسميتها ﴿إِنِّي وَجَّهْتُ وَجْهِيَ لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ ...﴾ الآية . فالسموات والأرض ماثلة أمامهم لم تأفل ولم تغب وإنما هي أجسام شأنها شأن جميع الأجسام التي يدركونها بحواسهم : صغرت أو كبرت ، قربت أو بعدت جميعها حادثة بعد أن لم تكن وتحتاج إلى محدث (خالق) .

ويؤكد ذلك أن قوم سيدنا إبراهيم جميعا بل هو نفسه ﷺ لم يحضروا الكون ويعاينوه قبل خلق السماوات والأرض حتى يعترفوا ويقرّوا له عليه السلام بحدوثها بعد أن لم تكن ، وإنما الحجة في كونها أجسام مماثلة لما يعاينونه عن قرب ويعرفون حدوثه فيلزمها الحدوث مثله وتحتاج إلى فاطر يخرجها من العدم إلى الوجود وينتفي بذلك ربوبيتها ، لذا أمتدحه سبحانه بقوله ﴿وَتِلْكَ حُجَّتُنَا آتَيْنَاهَا إِبْرَاهِيمَ عَلَىٰ قَوْمِهِ﴾ .

وكذلك احتج جميع الأنبياء قبله وبعده ﴿قَالَتْ رُسُلُهُمْ أَفِي اللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ الآية .

....

وحدوث الله محال عقلاً لما تقدم من بيان وجوب قدمه تعالى وبقائه في برهان القدم والبقاء.

ودليل آخر أن نقول: لو ماثل الله شيئاً من الحوادث لزم حدوثه لأجل مماثلته ولزم قدمه لأجل ألوهيته، وكون الشيء الواحد قديماً حادثاً محال للجمع بين النقيضين.



[٤/٥ ـ برهان وجوب قيام الله بنفسه :]

وَأَمَّا بُرْهَانُ وُجُوبِ قِيَامِهِ تَعَالَى بِنَفْسِهِ :

[أ ـ] فَلأَنَّهُ لَوِ احْتَاجَ تَعَالَى إِلَى مَحَلٍ لَكَانَ صفَةً ، وَالصِّفَةُ لاَ تَتَّصِفُ بِصِفَاتِ المَعَانِي ، وَلاَ المَعْنويَّةِ .

وَمَوْلاَنَا جَلَّ وَعَزَّ اتِّصَافُهُ بِهِمَا فَلَيْسَ بِصِفَةٍ .

[ب ـ] وَلَو احْتَاجَ إِلَى مُخَصِّصٍ لَكانَ حَادِثًا .

كَيْفَ وَقَدْ قامَ الْبُرْهَانُ عَلَى وُجُوبِ قِدَمِهِ تَعَالَى وَبقَائِهِ .

برهان وجوب قيام الله بنفسه

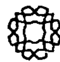
والقيام بالنفس معناه : الغني عن المحل والمخصص بالذات .

فالقيام بالنفس هو : الاستغناء بالذات عن المحل والمخصص .

فالقيام بالنفس إذن مركب من جزأين :

١ ـ الاستغناء عن المحل .

٢ ـ والاستغناء عن المخصص .



أ ـ فأما برهان الجزء الأول فلأنه تعالى لو احتاج إلى محل أي ذات يحل فيها كما تحل الصفة في الموصوف ، لكان صفة ، والصفة معنى من المعاني ، فلا يحتاج إلى محل إلا الصفات ، والذات لا تحتاج إلى ذات تقوم بها لأن الذات لو قبلت أن تقوم بذات أخرى لزم أن الذات الأخرى تقوم بذات فيلزم التسلسل ، لأن القبول وصف نفسي لكل ذات .

....

والصفة لا تتصف بصفات المعاني ولا المعنوية لأن الصفة لو قبلت أن تقوم بها صفة لكانت صفتها كذلك ، فيلزم التسلسل ودخول ما لا نهاية له في الوجود .



ملاحظة : مفهوم المعاني والمعنوية : أن الصفات تتصف بالصفات النفسية والسلبية بأن يقال علم الله موجود مثلاً فهذه صفة نفسية وكذا غير العلم من صفات المعاني فوجود كل صفة منها نفسي لها ويقال في وصف الصفات السلبية قدرة الله قديمة وباقية الخ .

وكذا يقال في علم الله وغيره من المعاني إلى آخره .

وإنما وصفت الصفات بالسلبية : لأنها عدمية لا وجود لها في الخارج .

وأما المعاني فإنها وجودية ، والمعنوية ملازمة لها ، فيلزم بها التسلسل ولذا فإن الصفة لا تتصف بصفات المعاني ولا المعنوية . والله جل وعز يجب عقلاً ونقلاً اتصافه بصفات المعاني والمعنوية فليس هو إذن صفة . بل هو ذات لا تشبه الصفات . إذن هو سبحانه لا يحتاج إلى المحل وهو المطلوب .



ب ـ وبرهان الجزء الثاني : وهو استغناؤه عن المخصص :

أنه لو احتاج إلى مخصص فاعل لكان حادثاً ، لأنه لا يحتاج إلى المخصص إلا الحادث ، وأن يكون حادثاً باطل ، لما تقدم من قيام الدليل القاطع على وجوب قدمه تعالى وبقائه .



[٦/ ٥: برهان وجوب الوحدانية لله :]

وَأَمَّا بُرْهَانُ وُجُوبِ الْوَحْدَانِيَّةِ لَهُ تَعَالَى : فَلأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ وَاحِدًا لَزِمَ أَنْ لاَ يُوجَدَ شَيْءٌ مِنَ الْعَالَمِ لِلَزومِ عَجْزِهِ حِينَئِذٍ .

برهان وجوب الوحدانية لله

التوحيد على أقسام منها : توحيد الألوهية ، وتوحيد الأفعال ، وتوحيد الصفات ، وتوحيد الذات .

١ ـ وتوحيد الألوهية : مرجعه إلى أن الله هو الإله وحده ، أي هو المتفرد بوصف الألوهية الذي يرجع كل ممكن لاحتياجه إليه .

٢ ـ وتوحيد الأفعال مرجعه إلى أن الله هو الفاعل وحده ، أي أن الله هو الخالق وحده .

٣ ـ وتوحيد الصفات مرجعه إلى أن الله هو الحي وحده .

٤ ـ وتوحيد الذات مرجعه إلى أن الله هو الموجود على الحقية[١] .



والدليل على الوحدانية أن نقول : لو لم يكن واحداً في ذاته وفي صفاته وفي أفعاله لزم أن لا يوجد شيء من العالم أجراماً كانت أو أعراضاً للزوم عجزه حينئذ .

---

(١) المقصود من الوجود على الحقية هنا أي أن الله تعالى هو الموجود الذي لا يستمد وجوده من غيره ، وأما كل ما سواه فإنهم يستمدون وجودهم من إيجاده تعالى لهم . فصار كأن وجودهم غير حقيقي لأنه ليس بالذات (س)

....

وبيان الدليل كما يلي :

لو كان معه مماثل في الألوهية للزم عجزهما سواء اتفقا أو اختلفا أو اقتسما .

فكل من هذه الأقسام ، إما أن يكون اضطرارياً أو اختيارياً .

فإن كان اضطرارياً لزم قهرهما وعجزهما فينتفي العالم ، ونفي العالم محال .

وإن اتفقا اختياراً فيتعرض لهما جوهر فرد فإن أوجداه معاً لزم انقسام ما لا ينقسم وهو محال ، لأن الجوهر الفرد لا يقبل الإنقسام .

وإن أوجد أحدهما عين ما أوجده الآخر لزم تحصيل الحاصل وهو محال .

وإن أوجده أحدهما وعجز الآخر ، فالآخر ليس بإله لأنه عجز والإله ليس بعاجز ، والذي قدر على فعله أيضاً ليس بإله لأن الفرض أنه مثل للآخر ، ومثل العاجز عاجز .

وإن عجز الاثنان فهما ليسا بإلهين ، وإذا لزم عجزهما عن إيجاد هذا الجوهر لزم عجزهما عن سائر الممكنات لأنه لا فرق بين ممكن وممكن .

وإن اختلفا بأن يريد أحدهما حركة جسم في زمان واحد ويريد الآخر سكونه في ذلك الزمان بعينه ، فلا يصح أن يحصل مرادهما لما فيه من الجمع بين الضدين ولا يصح عدم مرادهما لما فيه من ارتفاع الضدين مع قبول الجسم لهما ، ولا يصح أن يحصل مراد أحدهما دون الآخر لأن عجز أحدهما دليل على عجز الآخر لأنه مثله .

وإن اقتسما اختياراً لزم عجز كل واحد منهما مما عند صاحبه لأن شرط الإله يجب أن تكون قدرته عامة التعلق بجميع الممكنات .

ومن هذا البرهان تعلم أن الإله واحد . وهو برهان قاطع في ذلك .

....

ملاحظة : من برهان الوحدانية يلزم أنه لا تأثير للعباد بقدرتهم الحادثة لا مباشرة ولا تولداً ، بل لهم كسب فقط فهو مقارنة القدرة الحادثة للمقدور من غير تأثير .

ملاحظة : المذاهب في ثبوت القدرة الحادثة ثلاثة أقسام :

مذهب أهل السنة : وجودها مقارنة للفعل بلا تأثير .

والثاني مذهب المعتزلة : وجودها وإنها مؤثرة في الأفعال الاختيارية .

والثالث : مذهب الجبرية عدم وجودها أصلاً .

والصحيح مذهب أهل السنة .

والمذهبان الأخيران باطلان .

ومذهب المعتزلة مخالف لدليل العقل والنقل ، لأن دليل العقل دل على أنه لا خالق إلا الله تعالى ، كما في برهان الوحدانية . وأما النقل فقد قال الله تعالى ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٍ﴾[1] .

ومذهب الجبرية باطل بالضرورة للفرق الواضح بين حركتي المرتعش والمختار .

والحاصل أن قدرة العبد وفعله مخلوقان لله فمن خلق له قدرة حادثة واختياراً كلفه ، حتى وإن كان لا تأثير له فلا يسأل عما يفعل .

---

(١) الزمر : ٦٢ .

....

قال صاحب إضاءة الدجنة[1] :

وقدرة للعبد وغير ذلك فالكل خلق للقدير المالك
نعم له كسب به يكلف شرعاً ولا تأثير منه يعرف

والكسب مقارنة القدرة الحادثة للفعل بلا تأثير ، وكذلك لا تأثير للأسباب العادية فلا أثر للنار في الإحراق ولا الماء في الري ولا للجدار في ظل ولا للثوب في الستر ولا للسكين في القطع ولا لغير ذلك من الأسباب والحوادث إذ لا فاعل إلا الله وحده .



(١) إضاءة الدجنة ، للمقري ، ص ٣١ .

[(٧ ـ ١٠) (١ ـ ٤)] برهان وجوب اتصافه تعالى بالقدرة والإرادة والعلم والحياة :]

وَأَمَّا بُرْهَانُ وُجُوبِ اتِّصَافِهِ تَعالَى : بِالْقُدْرَةِ وَالْإِرَادَةِ والعِلْمِ وَالحَيَاةِ : فَلأَنَّهُ لَوِ انْتَفى شَيْءٌ مِنْهَا لَمَا وُجِدَ شَيْءٌ مِنَ الحَوَادِثِ .

برهان وجوب اتصافه تعالى بالقدرة والإرادة والعلم والحياة

لو انتفى شيء من صفات المعاني الأربعة والمعنوية الأربعة وكذلك لو انتفى مطلب من مطالبها لما وجد شيء من الحوادث لاستحالة وجود المتوقف بدون المتوقف عليه ، إذ وجود العالم متوقف على اتصاف الفاعل بهذه الصفات :

فلو انتفت **القدرة** لزم العجز ، والعاجز لا يوجد شيئاً من الحوادث .

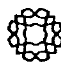
ولو انتفت **الإرادة** لانتفى التخصص فلا يوجد شيء من الحوادث .

ولو انتفى **العلم** لانتفت الحوادث لاستحالة القصد للشيء المجهول .

ولو انتفت **الحياة** لانتفت هذه الصفات فلا يوجد شيء من الحوادث .

ونفي الحوادث محال ودليل هذا المشاهدة .

فإذا بطل نفي الحوادث بطل انتفاء شيء من هذه الصفات ووجب أن الإله متصف بهذه الصفات وهو المطلوب .



[(١١ ـ ١٣) (٥ ـ ٧)] برهان وجوب السمع والبصر والكلام]

وَأَمَّا بُرْهَانُ وُجُوبِ السَّمْعِ لَهُ تَعَالَى وَالْبَصَرِ وَالْكَلَامِ:

فَالْكِتَابُ، والسُنَّةُ، والإِجْمَاعُ.

وَأَيْضًا: لَوْ لَمْ يَتَّصِفْ بِهَا لَزِمَ أَنْ يَتَّصِفَ بِأَضْدَادِهَا، وَهِيَ نَقَائِصُ، وَالنَّقْصُ عَلَيْهِ تَعَالَى مُحَالٌ.

برهـان وجـوب السمع والبصر والكلام

والدليل على ثبوت هذه الصفات: الكتاب والسنة والعقل.

فأما الكتاب والسنة[١] فقد مر ذكر دليل عليها منهما.

وأما العقل: فلأنه تعالى لو لم يتصف بهذه الصفات لزم أن يتصف بأضدادها التي هيَ الصمم والعمى والبكم، وهذه الأضداد هي نقائص لا تجوز نسبتها إلى المولى العظيم فالنقص عليه محال، بمعنى أنه ممتنع عقلاً ونقلاً.

---

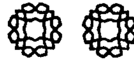
(١) إن قلت: إن الكتاب والسنة والإجماع إنما دلت على أنه تعالى سميع بصير متكلم، لا على أنه متصف بصفات هي السمع والبصر والكلام كما هو قول أهل السنة.

فالجواب: إن أهل اللغة لا يفهمون من سميع وبصير ومتكلم إلا ذاتاً متصفة بالسمع والبصر والكلام، لأن من لم يقم به وصف لا يشتق له منه اسم، فلا يقال قائم إلا لمن اتصف بالقيام ولا قاعد إلا لمن اتصف بالقعود (غ)

....

فلو لم يتصف بها لزم أن يتصف بأضدادها لأن المحل القابل للوصف لا يخلو عن الاتصاف به أو بمثله أو بضده ، لكن اتصافه بأضدادها محال لأنها نقائص والنقص عليه تعالى محال[1] لأنه يلزم عليه احتياجه إلى من يدفع عنه النقص ، والاحتياج ينافي الاستغناء ونفي الاستغناء عنه تعالى محال .

ملاحظة : اعلم أن الدليل النقلي في السمع والبصر والكلام أقوى من العقلي[2] .



(١) حاصل هذا الدليل كما يلي :
هذه الأضداد نقائص ، والنقص عليه تعالى محال عقلاً ونقلاً كما مر ، ينتج أن هذه الأضداد مستحيلة عليه تعالى . إذن ما دام الاتصاف بأضداد هذه الصفات مستحيلاً ، يلزم وجوب اتصافه تعالى بها ، أي بالسمع والبصر والكلام .
قال البيجوري : وقد تقدم ضعف ذلك بأنه لا يلزم من كونها نقائص في الشاهد أن تكون نقائص في الغائب . أهـ (س)

(٢) فإن عدم الولد مثلاً نقص في حق المخلوق دون الخالق سبحانه ولأجل مثل هذا الاعتراض لم يكتف في هذه الصفات بالدليل العقلي وإنما يذكر تبعاً للنقلي (ط) .

[برهان القسم الثاني : هو المستحيلات في حق الله تعالى]

....

برهان القسم الثاني
وهو المستحيلات في حق الله

إن براهين الواجبات هي نفسها تستلزم البرهان على المستحيلات في حق الله تعالى .

لأنه لا يثبت الواجب إلا بنفي المستحيل .

فإنه يستحيل مثلاً أن يكون الله عالماً وغير عالم .

لأنه لو جاز لجاز اجتماع النقيضين وهذا باطل .

إذن إما أن يكون عالماً أو جاهلاً ، ولا قسم آخر .

فلما أثبتنا كونه عالماً بطل أن يكون جاهلاً .

وهكذا القول في باقي الصفات .



[برهان جواز فعل الممكنات وتركها]

وَأَمَّا بُرْهَانُ كَوْنِ فِعْلِ الْمُمْكِنَاتِ أَوْ تَرْكِهَا جَائِزًا فِي حَقِّهِ تَعَالَى: فَلأَنَّهُ لَوْ وَجَبَ عَلَيْهِ تَعَالَى شَيْءٌ مِنْهَا عَقْلاً، أَوِ اسْتَحالَ عَقْلاً لاَنْقَلَبَ الْمُمْكِنُ وَاجِبًا أَوْ مُسْتَحِيلاً، وَذلِكَ لاَ يُعْقَلُ.

برهان جواز فعل الممكنات وتركها

لو وجب عليه تعالى فعل شيء من الممكنات عقلاً أو استحال عقلاً لانقلب الممكن الذي صح في العقل وجوده وعدمه واجباً لا يتصور في العقل عدمه.

فلو وجب عليه بعض الممكنات عقلاً لزم أن تنقلب كلها واجبة أو استحال بعضها عقلاً لزم أن تنقلب كلها مستحيلة وذلك باطل لا يتصور في العقل وجوده لأنه يؤدي إلى الجمع بين النقيضين لأنه بالنظر لكونه ممكناً يقبل الوجود والعدم.

وبالنظر لكونه واجباً لا يقبل إلا الوجود فقط، وبالنظر لكونه مستحيلاً لا يقبل إلا العدم فقط، وكون الشيء الواحد يقبل الأمرين ولا يقبل إلا واحداً تناقض وهو باطل.

ملاحظة: إذا وجب عليه البعض وجب الكل، وإذا استحال البعض استحال الكل لأنه لا فرق بين ممكن وممكن لأنه ما ثبت للأمر ثبت لمثيله.

وحاصل الدليل أنه إذا بطل انقلاب الممكن واجباً أو مستحيلاً بطل وجوب البعض أو استحالته وإذا بطل وجوب البعض أو استحالته وجب أن الممكنات جائزة

....

وهو المطلوب .

إذن فجميع الممكنات لا يجب منها على الله فعل شيء ولا تركه لا شرعاً ولا عقلاً .

ودليل النقل على جواز فعل الممكنات أو تركها :

ـ من الكتاب : قوله تعالى : ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ وَيَخْتَارُ﴾[1] .

ـ ومن السنة : قوله ﷺ : « ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن »[2] .

وبهذا نكون قد انتهينا من بيان ما يجب على المسلم معرفته مما يتعلق بالذات الإلهية ، ونشرع بعون الله فيما يلي في بيان ما يتعلق بالرسل من أحكام .

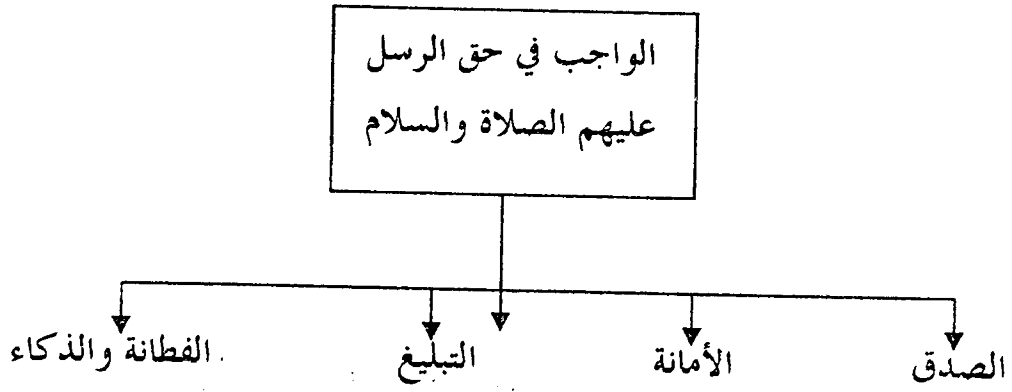


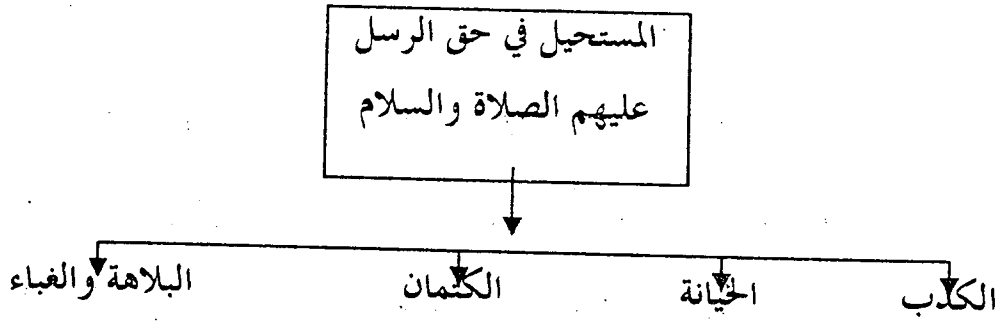
(١) القصص : ٦٨ .

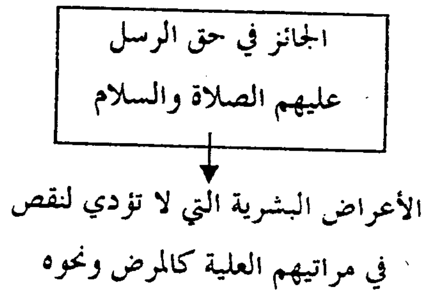
(٢) مر تخريجه .

الرُّسُلُ عَلَيْهِمُ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ

- تعريف الرسول والنبي.
- الواجب في حق الرسل عليهم الصلاة والسلام.
- المستحيل في حق الرسل عليهم الصلاة والسلام.
- الجائز في حق الرسل عليهم الصلاة والسلام.







الأعراض البشرية التي لا تؤدي لنقص
في مراتبهم العلية كالمرض ونحوه

[الرُّسُلُ عَلَيْهِمُ الصَّلاةُ وَالسَّلاَمُ]

وَأَمَّا الرُّسُلُ عَلَيْهِمُ الصَّلاةُ وَالسَّلاَمُ.

الرسل عليهم الصلاة والسلام

الرسول[١] : هو إنسان حر ذكر بالغ فطن أوحى الله إليه بشرع وأمره بتبليغه للعباد سواء كان له كتاب أم لا.

فخرج : الملائكة والجن فإن الله تعالى لم يرسل إلينا ملكاً ولا جنياً.

وخرج : العبد لأن الرسول لا يكون إلا حراً.

وخرج : الأنثى والخنثى والصبي.

---

(١) قال الإمام عبد القاهر البغدادي : والفرق بينهما ـ أي بين النبي والرسول ـ :
أن النبي : من أتاه الوحي من الله عز وجل ونزل عليه الملك بالوحي.
والرسول : من يأتي بشرع على الابتداء أو بنسخ بعض أحكام شريعة قبله. أهـ.
ومال الإمام التفتازاني كما في شرح المقاصد إلى الترادف بين معنى النبي والرسول، فقال : النبي إنسان بعثه الله لتبليغ ما أوحي إليه، وكذا الرسول. أهـ.
وعلى هذا مشى الإمام السنوسي في أم البراهين.
وما اختاره القاضي البيضاوي في تفسير قوله تعالى ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ﴾ الآية، حيث قال الرسول من بعثه الله بشريعة متجددة يدعو الناس إليها، والنبي يعمه ومن بعثه إلى الخلق لتقرير شرع سابق.
وقيل الرسول من جمع إلى المعجزة كتاباً منزلاً عليه والنبي غير الرسول من لا كتاب له. (س)

....

وخرج : الأبله والبليد والمتنبئ وهو من يدعي النبوة وهو كذاب .

وخرج : أيضاً من هذا التعريف النبي لأنه قال « أمره بتبليغه » .

فالنبي هو : إنسان حر بالغ فطن أوحى الله إليه بشرع وإن لم يؤمر بتبليغه للخلق .

فالرسول أخص من النبي والنبي أعم .

فكل رسول نبي وكل نبي ليس رسولاً ، فبعض النبي رسول وبعض النبي ليس برسول إذا لم يؤمر بالتبليغ .

ملاحظة : ليس كل ما علمه الرسول يبلغه ، فإن هناك أموراً يعلمها الرسول ولا يبلغها [(١)] .

ولكن كل ما أمر الرسول بتبليغه فإنه يبلغه ، وذلك لأن الأقسام ثلاثة :

قسم أمروا بتبليغه .

وقسم أمروا بكتمانه .

وقسم خيروا فيه .



---

(١) خصوصاً في الأسرار الإلهية والأمور الأخروية (س) .

[الواجب في حق الرسل عليهم الصلاة والسلام]

فَيَجِبُ فِي حَقِّهِمْ :

الصِّدْقُ .

الواجب[١] في حق الرسل عليهم السلام

ـ الصدق[٢] في دعواهم للرسالة وفيما يبلغونه عن الله تعالى .

وحقيقة الصدق مطابقة الخبر لما في نفس الأمر وافق الاعتقاد أو لا .

---

(١) المراد بالوجوب هنا : عدم الانفكاك ولو بالدليل الشرعي ، لأن وجوب الأمانة والتبليغ بدليل شرعي .

وأما وجوب الصدق .

١ ـ فبدليل عقلي على أن دلالة المعجزة عقلية .

٢ ـ أو وضعي بناء على أن دلالتها وضعية لأنها منزلة قوله تعالى صدق عبدي فيما يقول .

٣ ـ ودلالته وضعية .

وهذا ظاهر كلام السنوسي .

والصحيح أنه عادي بناء على أن دلالتها عادية ، أي مستندة للعادة الجارية بأن تلك معجزة علامة على الصدق (ج) بتصريف يسير .

(٢) اعلم أن الصدق ثلاثة أقسام :

أ ـ الصدق في دعوى الرسالة .

وَالْأَمَانَةُ .

ـ **الأمانة** : وهي حفظ جوارحهم الظاهرة والباطنة من الوقوع في محرم أو مكروه[(١)] .

= ب ـ والصدق في الأحكام التي يبلغونها عن الله تعالى .

ج ـ والصدق في الكلام المتعلقة بأمور الدنيا كقام زيد وقعد عمرو وأكلت كذا أو شربت كذا ونحو ذلك .

والمراد هنا القسمان الأولان ، لأن البرهان المذكور فيما يأتي إنما يدل عليهما ، وأما القسم الثالث فهو داخل في الأمانة . (ج) بتصرف واختصار

(١) وعرفها بعضهم : بعدم خيانتهم بفعل محرم أو مكروه .

وقال بعضهم : هي ملكة راسخة في النفس تمنع صاحبها من ارتكاب المنهيات وعلى كل فهي ترجع إلى العصمة التي عبر بها بعضهم (ج) بتصرف يسير .

والعصمة المذكورة هي عصمة كاملة عن صدور المعصية منهم أصلا وليس وقوعها مع عدم الإقرار عليها أو الإقرار فترة يسيرة والتوبة بعد ذلك كما زعمه بعض الخارجين على الإجماع وإليك بعض النماذج من كلام رسول الله ﷺ نفسه تدل على ذلك :

(أ) ففي صحيح البخاري : كتاب المغازي ـ باب بعث علي بن أبي طالب وخالد بن الوليد إلى اليمن ح (٤٣٥١) عن أبي سعيد الخدري وفيه قسمته ﷺ للذهب بين أربعة نفر فقال رجل من أصحابه (كنا نحن أحق بهذا من هؤلاء) فبلغ ذلك النبي ﷺ فقال : « ألا تأمنوني وأنا أمين من في السماء ، يأتيني خبر السماء صباحًا ومساءً ؟ ! ! » .

فعند ذلك قام رجل من الجيل الأول للخوارج هو ذو الخويصرة التميمي وقال : (يا رسول الله إتق الله) قال ﷺ : « ويلك أو لست أحق أهل الأرض أن يتقي الله ؟ ! » .

وفي رواية عبد الله بن زيد عند مسلم : كتاب الزكاة ـ باب إعطاء المؤلفة ومن يخاف على إيمانه ح (١٤٠) (١٠٦٢) . =

وَتَبْلِيغُ مَا أُمِرُوا بِتَبْلِيغِهِ لِلْخَلْقِ .

ـ تبليغ ما أمروا بتبليغه للخلق[1] .

ـ الفطانة والذكاء .

= فقال رجل : « والله إن هذه القسمة ما عدل فيها وما أريد فيها وجه الله » ولمّا بلغ ذلك رسول الله ﷺ قال : « فمن يعدل إن لم يعدل الله ورسوله ؟ ! . . . » الحديث .

(ب) وعندما تباطأ الناس في التحلل من إحرامهم يوم الحديبية دخل رسول الله ﷺ على أم سلمة وقال : « هلك المسلمون أمرتهم أن يحلقوا وينحروا فلم يفعلوا » الحديث رواية أبي المليح ذكرها الحافظ في الفتح .

(ج) عن عبد الله بن عمرو قال : كنت أكتب كل شيء اسمعه من رسول الله ﷺ أريد حفظه فنهتني قريش فقالوا : إنك تكتب كل شيء تسمعه من رسول الله ﷺ ورسول الله ﷺ بشر يتكلم في الغضب والرضا ، فأمسكت عن الكتاب فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ فقال :

« أكتب فو الذي نفسي بيده ما خرج مني إلا حق » صحيح رواه أحمد وغيره .

وغير هذه النماذج كثير وإلا لكان للمعترضين على فعله ﷺ بعض الحق ! ! ، إذ أن احتمال المعصية ولو للحظة واحدة قائم وحاشاه (ص) .

(١) الأقسام ثلاثة :

الأول : ما أمروا بتبليغه .

والثاني : ما أمروا بكتمانه .

والثالث : ما خيروا فيه .

فالأول : هو الواجب عليهم أن يبلغوه ويجب علينا الاعتقاد بأنهم قد بلغوه .

والثاني : يجب عليهم كتمانه ، ويجب علينا الاعتقاد بأنهم قد كتموه .

والثالث : خيروا فيه فيخبرون به من شاءوا (س) .

[المستحيل في حق الرسل عليهم الصلاة والسلام]

وَيَسْتَحِيلُ فِي حَقِّهِمْ عَلَيْهِمُ الصَّلاَةُ وَالسَّلاَمُ أَضْدَادُ هَذِهِ الصِّفَاتِ ، وَهِيَ :

الْكَذِبُ .

وَالْخِيَانَةُ بِفِعْلِ شَيْءٍ مِمَّا نُهُوا عَنْهُ نَهْيَ تَحْرِيمٍ أَوْ كَرَاهَةٍ .

المستحيل في حق الرسل عليهم السلام

يستحيل في حقهم عليهم الصلاة والسلام أضداد الصفات الواجبة وهي كما يلي :

ـ **الكذب** : وحقيقة الكذب عدم مطابقة الخبر لما في نفس الأمر سواء وافق الاعتقاد أم لا .

ـ **الخيانة** : بفعل شيء مما نهوا عنه نهي تحريم كالزنا وشرب الخمر ، أو كراهة كقراءة القرآن في الركوع والسجود مثلاً .

وأما وقوع المكروه[١] منهم عليهم الصلاة والسلام في بعض الأوقات للتشريع فجائز .

---

(١) المراد بالكراهة هنا ما يشمل خلاف الأولى ولا يرد على ذلك أنه ﷺ بال قائماً وتوضأ مرة مرة وتوضأ مرتين مرتين لأنه بال للتشريع ولبيان الجواز ، وذلك واجب في حقه ﷺ . (ج)

....

وإنما المكروه المستحيل عليهم هو الذي لم يقع بقصد التشريع فإنه لا يقع منهم .

فالأمانة واجبة لهم والخيانة مستحيلة عليهم ، فهم معصومون من الصغائر والكبائر[١] قبل النبوة وبعدها فلا يقع منهم محرم ولا مكروه لا عمداً ولا سهواً من حين فطرتهم إلى حين انتقالهم إلى دار الكرامة[٢] .

---

(١) واعلم أنه لا فرق بين الصغيرة والكبيرة فلا تقع منهم صغيرة ولا كبيرة ولو سهواً قبل البعثة وبعدها ، لا يقال ما كان سهواً أو قبل البعثة ليس بمعصية ، لأنا نقول هو صورة المعصية ، وما ورد مما يوهم وقوع ذلك منهم يجب تأويله (ج) . قلت : وجميع ما ورد بحمد الله له تأويل صحيح يتفق مع عصمتهم عليهم السلام عن الذنوب كما يتضح من كتب التفسير وقد ألّف الفخر الرازي رسالة في (عصمة الأنبياء) شرح فيها ذلك .

(٢) يقول الإمام السنوسي في شرحه لعقيدته (أم البراهين) : لاشك أن الرسل عليهم الصلاة والسلام قد أمرنا بالاقتداء بهم في أقوالهم وأفعالهم إلا ما ثبت اختصاصهم به عن أممهم قال الله تعالى في حق نبينا ومولانا محمد صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم « قل إن كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله » وقال تعالى ﴿وَٱتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ وقال عزّ وجلّ ﴿وَرَحْمَتِى وَسِعَتْ كُلَّ شَىْءٍ فَسَأَكْتُبُهَا لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَٱلَّذِينَ هُم بِـَٔايَٰتِنَا يُؤْمِنُونَ * ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلرَّسُولَ ٱلنَّبِىَّ ٱلْأُمِّىَّ﴾ إلى غير ذلك مما يطول تتبعه ، وقد علم من دين الصحابة ضرورة إتباعه عليه السلام من غير توقف على نظر أصلا في جميع أقواله وأفعاله إلا ما قام به دليل على اختصاصه به فقد خلعوا نعالهم لما خلع عليه الصلاة والسلام نعله ونزعوا خواتمهم لما نزع عليه السلام خاتمه وحسر أبو بكر وعمر رضي الله تعالى عنهما عن ركبتيهما في قصة جلوسهم على البئر كما فعل النبي صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم وكاد يقتل بعضهم بعضا من شدة الازدحام على الحلاق عند ما رأوه ﷺ يحلق رأسه وحل من عمرته في قصة الحديبية ، وكانوا يبحثون البحث العظيم عن هيئة جلوسه ونومه وكيفية أكله وغير ذلك ليقتدوا به وقال لهم =

....

....

= عليه وعلى آله الصلاة والسلام لما أرادوا التبتل والانقطاع للعبادة ليلا ونهارا : أما أنا فآكل وأنام وأتزوج النساء ، أو كلاما يقرب من هذا ، فمن رغب عن سنتى فليس مني . فانظر كيف ردهم بفعله الذي لا معدل عن الاقتداء به عما قصدوه مع أنه يظهر قبل التأمل أن ما قصدوه هو من أكبر الطاعات وجهاد النفس ، وقد ثبت أن ابن عمر رضي الله عنهما لما سأله السائل عن صبغه بالصفرة ولبسه النعال السبتية وكونه لا يحرم إذا أهل هلال الحجة وإنما يحرم في يوم التروية وكونه إنما يلمس الركنين اليمانيين فأجابه بأنه استند في ذلك كله لفعله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم ، وقد أدار رضي الله تعالى عنه راحلته في موضع واعتل لذلك بأنه كذلك رأي النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فعله ، وانظر قول عمر رضي الله تعالى عنه للحجر الأسود لقد علمت أنك حجر لا تضرّ ولا تنفع ولولا أني رأيت رسول الله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم قبلك ما قبلتك » .

ثم قال ﷺ : « وبالجملة فالاتباع له صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم في جميع أفعاله وأقواله إلا ما اختص به ، ورؤية الكمال فيها جملة وتفصيلا بلا تردّد ولا توقف أصلا مما علم من دين السلف ضرورة ، ولا شك أن هذا دليل قطعي إجماعي على عصمته صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم . وفي معناه عصمة سائر الرسل عليهم الصلاة والسلام من جميع المعاصى والمكروهات . وأن أفعالهم عليهم الصلاة والسلام دائرة بين الواجب والمندوب والمباح ، وهذا بحسب النظر إلى الفعل من حيث ذاته . وأما لو نظر إليه بحسب عوارضه ، فالحق أن أفعالهم دائرة بين الوجوب والندب لا غير ، لأن المباح لا يقع منهم عليهم الصلاة والسلام بمقتضى الشهوة ونحوها كما يقع من غيرهم . بل لا يقع منهم إلا مصاحبا لنية يصير بها قربة . وأقل ذلك أن يقصدوا به التشريع للغير . وذلك من باب التعليم . وناهيك بمنزلة قربة التعليم وعظيم فضلها ، وإذا كان أدنى الأولياء لله يصل إلى رتبة تصير معها مباحاته كلها طاعات بحسن النية في تناولها ، فما بالك بخيرة الله تعالى من خلقه وهم أنبياؤه ورسله عليهم الصلاة والسلام . لا سيما أفضل الخلق وأشرف العالمين جملة وتفصيلا بإجماع من يعتمد بإجماعه سيدنا ومولانا محمد صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم ولأجل انحصار أفعالهم في الواجب والمندوب على هذا =

أَوْ كِتْمانُ شَيْءٍ مِمَّا أُمِرُوا بِتَبْلِيغِهِ لِلْخَلْقِ .

ملاحظة : جاء في الحديث « كل خلة يطبع عليها المؤمن إلا الخيانة والكذب »[(١)] .

ـ كتمان شيء مما أمروا بتبليغه للخلق المبعوثين إليهم ، فهذا مستحيل في حقهم ولا يقع منهم عمداً ولا سهواً[(٢)] .

ملاحظة : قال القاضي عياض في الشفاء : وكذا يستحيل عليهم الجنون والجذام والبرص ، وما كان لسيدنا أيوب ليس بجذام .

ـ البلاهة والغباء مستحيلان عليهم صلوات الله تعالى عليهم أجمعين .

= الذي ذكرناه اقتصرنا في أصل العقيدة على ما يقتضي الاختصاص بهما وهو الطاعة وزدنا التقييد بقولنا في حقهم إشارة إلى أن بعض أفعالهم وإن كان يطلق عليها الإباحة بالنظر إلى الفعل في نفسه وبالنظر إلى مطلق وجوده من عامة المؤمنين : فهو في حقهم عليهم الصلاة والسلام لكمال معرفتهم بالله تعالى وسلامتهم من دواعي النفس والهوى وأمنهم من طوارق الفترات والملل يقظة ونوما وتأييدهم بعصمة الله تعالى في كل حال لا يقع منهم إلا طاعة يثابون عليها صلى الله تعالى وسلم على نبينا وعلى جميع إخوانه من النبيين والمرسلين . ولتكن أيها المؤمن على حذر عظيم ووجل شديد على إيمانك أن يسلب منك بأن تصغى بأذنك أو عقلك إلى خرائف ينقلها كذبة المؤرخين وتبعهم في بعضها بعض جهلة المفسرين فقد سمعت الحق الذي لا غبار عليه في حقهم عليهم الصلاة والسلام فشدّ يدك عليه وانبذ كل ما سواه والله المستعان » . اهـ .

(١) رواه القضاعي في مسند الشهاب عن مصعب بن سعد عن أبيه قال : قال رسول الله ﷺ (يطبع المؤمن على كل خلة خلا الخيانة والكذب) . (٣٤٣/١) ح (٥٨٩) . ورواه ابن أبي الدنيا في مكارم الأخلاق عن مصعب بن سعد عن أبيه قال قال رسول الله ﷺ : «على كل خلة يطبع ـ أو يطوى ـ المؤمن إلا الخيانة والكذب» (س) .

(٢) السهو في التبليغ مستحيل ، وأما في غيره فجائز فقد سها عليه الصلاة والسلام في الصلاة لكن باشتغال قلبه بالتعظيم لله (ج)

[الجائز في حق الرسل عليهم السلام]

وَيَجُوزُ فِي حَقِّهِمْ عَلَيْهِمُ الصَّلاَةُ وَالسَّلاَمُ مَا هُوَ مِنَ الأَعْرَاضِ الْبَشَرِيَّةِ الَّتِي لاَ تُؤَدِّي لَنَقْصٍ فِي مَرَاتِبِهِمِ الْعَلِيَّةِ كالْمَرَضِ وَنَحْوِهِ.

الجائز في حق الرسل عليهم السلام

يجوز عقلاً وشرعاً في حقهم عليهم الصلاة والسلام: ما هو من الأعراض أي الصفات الحادثة المتجددة، بعكس الصفات القديمة التي هي صفات الله فلا يصح أن يتصف بها غيره لأن الحادث لا يتصف بصفات القديم.

وتجوز على الرسل: الصفات البشرية التي لا تؤدي إلى نقص ودناءة في مراتبهم العلية عند الله، كالمرض الخفيف كالحمى والصداع، وغير ذلك.

أما الأمراض المزمنة كالعقاد والجذام والبرص الذي تعافه الأنفس والجنون قليله وكثيره والعمى والعور وداء الفرج كالجب والإعتراض والخصاء والعنة فلا يجوز في حقهم.

ومثل المرض الخفيف أيضاً يجوز كالنوم وكذلك الجرح والقتل وإذاية الخلق لهم بالقول والفعل، والموت والنكاح والطلاق والبيع والشراء والجوع والعطش والسهو في الصلاة فإن هذا كله جائز.

وكل ما وجب للرسل واجب للأنبياء الذين لم يرسلوا للتبليغ للخلق فإنهم لم يؤمروا به، لكن يجب على النبي أن يخبر الناس أنه نبي ليحترمه الناس.



....

ملاحظة : النصارى وصفوا النبي عيسى عليه السلام بصفات الله فزعموا أنه صفة العلم القديمة قائمة بجسد عيسى عليه السلام وجعلوه لذلك إلهاً على خبط لهم عظيم لا يفوه به عاقل .

ملاحظة : اليهود وصفوا الأنبياء بالأمور التي لا تليق بهم ، فالنصارى أفرطوا فرفعوا عيسى فوق حقه إلى قولهم إنه ابن الله واليهود فرطوا .

ملاحظة : ما ذكر عن النبي شعيب ﷺ أنه كان ضريراً لم يثبت كما ذكره المحققون .

وأما يعقوب عليه السلام فحصلت له غشاوة ولم تمنعه النظر ثم زالت عنه .

وأما بلاء أيوب ﷺ فلم تَعَفْه النفس ولم يستقر به بل صار بدنه بعد الشفاء أجمل منه قبل .

ملاحظة : الأنبياء تنام أعينهم ولا تنام قلوبهم[1] إما غالباً على رأى البعض أو دائماً كما ذهب إليه آخرون قال الإمام النووي : وهو الصحيح .

---

(١) رواه البخاري في صحيحه عن أبي سلمة بن عبد الرحمن . ـ كتاب التهجد باب قيام النبي ﷺ بالليل في رمضان وغيره (٤٩١/١) ح (١١٤٧) .
وروى البيهقي في سننه الكبرى عن عائشة في حديث ذكره في صلاة الليل قالت فقلت يا رسول الله تنام قبل أن توتر فقال « يا عائشة أن عيني تنامان ولا ينام قلبي » .
قال : رواه البخاري في الصحيح عن القعنبي ورواه مسلم عن يحيى بن يحيى عن مالك وروينا عن جابر بن عبد الله وأبي هريرة وأنس بن مالك عن النبي ﷺ . (س)

براهين ما يتعلق بالرسل
عليهم الصلاة والسلام

- برهان وجوب صدقهم .
- برهان وجوب الأمانة .
- برهان وجوب كونهم قد بلغوا ما أمرو به .
- برهان وجوب الفطانة والذكاء لهم .
- برهان جواز الأعراض البشرية عليهم .

[براهين ما يتعلق بالرسل عليهم الصلاة والسلام]

[١ ـ برهان وجوب صدقهم عليهم السلام :]

أَمَّا بُرْهَانُ وُجُوبِ صِدْقِهِمْ عَلَيْهِمُ الصَّلاَةُ وَالسَّلاَمُ : فَلأَنَّهُمْ لَوْ لَمْ يَصْدُقُوا لَلَزِمَ الكَذِبُ فِي خَبَرِهِ تَعَالَى لِتَصْدِيقِهِ تَعَالَى لَهُمْ بِالْمُعْجِزَةِ النَّازِلَةِ مَنْزِلَةَ قَوْلِهِ : صَدَقَ عَبْدِي فِي كُلِّ مَا يُبَلِّغُ عَنِّي .

برهان وجوب صدقهم عليهم السلام

لو انتفى عنهم الصدق وثبت لهم الكذب لزم الكذب في كلامه تعالى لهم بالمعجزة[١] المنزلة في الدلالة في صدق الرسل منزلة قوله جل وعز « صدق عبدي مدعي الرسالة في كل ما يبلغ عني » .

فالمعجزة تنزل في الدلالة على صدق الرسل منزلة التصديق بالكلام وتساوي الكلام في المعنى .

فلو لم يصدق الرسل للزم الكذب في خبره تعالى لتصديقه تعالى لهم بالمعجزة النازلة ، لكن الكذب في خبره تعالى محال ، لأن خبره على وفق علمه ، والخبر على

---

(١) المعجزة أمر خارق للعادة مقرون بدعوى النبوة أو الرسالة ، مأخوذة من الإعجاز لإعجازها للغير عن معارضتها أي الإتيان بمثلها وتكون : **قولاً** كالقرآن ، **وفعلاً** كنبع الماء من بين أصابع نبينا ﷺ ، وانشقاق القمر له ، **وغير قول ولا فعل** كعدم إحراق النار لسيدنا إبراهيم عليه السلام ، وكيفما كانت المعجزة فهي دالة على تصديق الله تعالى لمن ظهرت على يده ، (غ) بتصرف

....

وفق العلم لا يكون إلا صدقاً ، وإذا بطل الكذب في خبره تعالى بطل الكذب في خبر الرسل ، وإذا بطل الكذب في خبر الرسل وجب صدق الرسل وهو المطلوب .

والدليل على إثبات الصدق للرسل من جهة النقل :

الكتاب ، والسنة ، والإجماع .

أما الكتاب : فقوله تعالى في حق نبينا : ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ ۝٤﴾[1] .

وقوله تعالى : ﴿لِّيَسْـَٔلَ ٱلصَّـٰدِقِينَ عَن صِدْقِهِمْ﴾[2] .

وقوله تعالى : ﴿وَصَدَقَ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ﴾[3] .

والسنة : قوله ﷺ : « لا تجدوني بخيلاً ولا كذوباً ولا جباناً »[4] .

وأما الإجماع : فقد أجمع المسلمون على وجوب صدق الرسل والأنبياء عليهم الصلاة والسلام .



(١) النجم : ٣ - ٤ .

(٢) الأحزاب : ٨ . (٣) الأحزاب : ٢٢ .

(٤) البخاري ـ كتاب الجهاد والسير ـ باب الشجاعة في الحرب والجبن (٤٣٧/٢) ح (٢٨٢١) صحيح البخاري مع كشف المشكل لابن الجوزي .

....

ملاحظة : حقيقة المعجزة : أمر خارق للعادة مقرون بالتحدي مع عدم المعارضة .

ملحوظات حول الخوارق :

الكرامة(١) : هي أمر خارق للعادة غير مقرون بدعوى النبوة ولا مقدمة لها . وهي للأولياء .

والمقرون بدعوى النبوة : **معجزة** ، والمقدمة لها : **إرهاص** فإنه للأنبياء سابق على دعوى النبوة كتظليل الغمام له ﷺ .

وإعانة : وهي ما تقع لبعض عوام المؤمنين الذين لم يصلوا لمرتبة الولاية تخليصاً لهم من المحن والمهالك .

واستدراج : وهو ما يقع لبعض الكفرة والفسقة مطابقة لمرادهم .

وإهانة : وهي ما تقع للفساق والكفرة أيضاً مخالفة لمرادهم كما وقع لمسيلمة الكذاب أنه بزق في بئر ليزداد حلاوة فصار ملحاً أجاجاً :

وابتلاء وهو ما يحصل على يد من يريد إضلال الخلق كالدجاجلة مثلاً .

وأما السحر والشعوذة فليسا من الخوارق لأن لهما أسباباً تتعلم .

وهذه الخوارق لا تأثير للعباد فيها وإنما الفاعل هو الله وحده .

---

(١) نفى أبو عبد الله الحليمي من أهل السنة ، والمعتزلة وقوع الكرامات ، قالوا لو وجدت الكرامات لالتبست بمعجزات الأنبياء فيلتبس النبي بغيره ، ولو وجدت واستمرت لكثرت وخرجت عن كونها خارقة للعادة ﷺ . والجمهور من أهل السنة على جواز الكرامة ووقوعها في حياة الولي وبعد موته ، ومن قال بنفيها لا يلتفت إليه (غ) .

[٢ ـ برهان وجوب الأمانة للرسل عليهم السلام]

وَأَمَّا بُرْهَانُ وُجُوبِ ٱلْأَمَانَةِ لَهُمْ عَلَيْهِمُ الصَّلاَةُ وَالسَّلاَمُ: فَلأَنَّهُمْ لَوْ خَانُوا بِفِعْلِ مُحَرَّمٍ، أَوْ مَكْرُوهٍ، لاَ نْقَلَبَ المُحَرَّمُ، أَوِ المَكْرُوهُ طَاعَةً فِي حَقِّهِمْ عَلَيْهِمُ الصَّلاَةُ والسَّلاَمُ، لأَنَّ اللهَ تَعَالَى قَدْ أَمَرَنَا بِالاِقْتِدَاءِ بِهِمْ فِي أَقْوالِهِمْ وَأَفْعَالِهِمْ، وَلاَ يَأْمُرُ تَعَالَى بِمُحَرَّمٍ وَلاَ مَكْرُوه.

برهان وجوب الأمانة للرسل عليهم السلام

لو خانوا بفعل محرم أو مكروه لانقلب المحرم أو المكروه طاعة في حقهم.

لأن الله قد أمرنا معشر العباد بالاقتداء بهم في أقوالهم وأفعالهم[1]:

قال تعالى في حق نبينا: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾[2].

وقال تعالى: ﴿وَٱتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾[3].

---

(١) وتقريراتهم وسكوتهم على الفعل إذ لا يقرون على خطأ، ويستثنى من ذلك ما ثبتت خصوصيته بهم كنكاح ما زاد على الأربع.
ويعلم من ذلك أنه ليس للمكلف منا أن يتوقف في فعل شيء مما ثبت عنه ﷺ، لاحتمال الخصوصية، بل يتبعه في جميع أقواله وأفعاله إلا ما ثبت أنه من خصوصياته لإطلاق قوله تعالى ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى﴾.

(٢) آل عمران: ٣١.

(٣) الأعراف: ١٥٨.

....

وقال ﷺ : « عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين »[(١)] .

والله تعالى لا يأمر بمحرم ولا مكروه لقوله تعالى : ﴿قُلْ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِٱلْفَحْشَآءِ﴾[(٢)] .

وانقلاب المحرم أو المكروه طاعة في حقهم محال لأنه جمع بين النقيضين ، فإذا بطل انقلاب المحرم أو المكروه طاعة في حقهم بطل صدور الخيانة منهم ، وإذا بطل صدور الخيانة منهم وجب لهم الأمانة وهو المطلوب .



---

(١) رواه البيهقي في السنن الكبرى ـ كتاب آداب القاضي (١١٤/١٠) ورواه الحاكم في المستدرك (١٧٥/١) ح (٣٢٩) .

(٢) الأعراف : ٢٨ .

[برهان وجوب كونهم قد بلغوا ما أمروا به]

وَهذَا بِعَيْنِهِ هُوَ بُرْهَانُ وُجُوبِ الثَّالِثِ.

برهان وجوب كونهم قد بلغوا ما أمروا بتبليغه

وهو يجري على نفس طريق البرهان السابق.

وبيانه: لو كتموا لانقلب الكتمان الذي هو محرم طاعة في حقهم لأن الله قد أمرنا بالاقتداء بهم في أقوالهم وأفعالهم ولا يأمر الله بمحرم ولا مكروه، وإذا بطل انقلاب كتمان طاعة في حقهم بطل كتمان الرسل وإذا بطل كتمان الرسول وجب التبليغ، وهو المطلوب.

والدليل على وجوب التبليغ من النقل: الكتاب، والسنة، والإجماع.

أما الكتاب: فقد قال الله تعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾[1].

وقال تعالى: ﴿قَد تَّبَيَّنَ ٱلرُّشْدُ مِنَ ٱلْغَيِّ﴾[2].

وقال تعالى: ﴿فَتَوَلَّ عَنْهُمْ فَمَآ أَنتَ بِمَلُومٍ﴾[3].

---

(١) المائدة: ٣.

(٢) البقرة: ٢٥٦.

(٣) الذاريات: ٥٤.

....

والسنة : قوله ﷺ : «ألا هل بلغت قالوا نعم قال اللهم أشهد فليبلغ الشاهد الغائب فرب مبلغ أوعى من سامع»[١] .

وقد أجمع السلف على أن الأنبياء لم يكتموا شيئاً مما أمروا بتبليغه للخلق لا عمداً ولا نسياناً .



(١) البخاري ـ كتاب الحج ـ باب الخطبة أيام منى جـ ١ ح (١٧٣٩) وورد في موضع آخر في الصحيح في كتاب الفتن .

[برهان وجوب الفطانة والذكاء لهم عليهم السلام :]

....

برهان وجوب الفطانة والذكاء لهم عليهم السلام

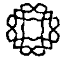
الفطانة هي حدة العقل .

ولا يجوز أن يكون الرسول مغفلاً أو بليداً أو أبلهاً .

لأنهم قد أرسلوا لإقامة الحجة وإبطال شبه المجادلين ولا يكون ذلك من مغفل ولا أبله ولا بليد .

ولأننا مأمورون بالاقتداء بهم في أقوالهم وأفعالهم والمقتدي به لا يكون بليداً .

ولأن البلادة صفة نقص تخل بمنصبهم الشريف .



[برهان جواز الأعراض البشرية على الرسل عليهم السلام]

وَأَمَّا دَلِيلُ جَوَازِ ٱلْأَعْرَاضِ الْبَشَرِيَّةِ عَلَيْهِم صَلَوَاتُ الله وَسَلاَمُهُ، عَلَيْهِمْ: فَمْشَاهَدَةُ وُقُوعِهَا بِهِمْ:

برهان جواز الأعراض البشرية على الرسل عليهم الصلاة السلام

والأعراض الجائزة هي التي لا تؤدي إلى نقص في مرابتهم العلية.

ودليل جوازها: هو وقوعها بهم. فمن كان في عصرهم رآها، ومن لم يكن في عصرهم فقد ورده الخبر المتواتر بهذا الأمر.

والحاصل أن الأعراض البشرية شوهد وقوعها بهم تارة وعدم وقوعها بهم تارة أخرى وما كان بهذا السبيل فهو الجائز.

فإذا بطل نفي وقوع الأعراض البشرية بهم بطل عدم جوازها وإذا بطل عدم جوازها وجب أن تكون الأعراض جائزة في حقهم وهو المطلوب.

وقد دل: الكتاب، والسنة، والإجماع على ذلك.

- قال تعالى: ﴿وَقَالُواْ مَالِ هَٰذَا ٱلرَّسُولِ يَأْكُلُ ٱلطَّعَامَ وَيَمْشِي فِي ٱلْأَسْوَاقِ﴾ [1]، وقال تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ إِلَّآ إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ ٱلطَّعَامَ وَيَمْشُونَ فِي ٱلْأَسْوَاقِ﴾ [2].

---

(١) الفرقان: ٧.　(٢) الفرقان: ٢٠.

إِمَّا لِتَعْظِيمِ أُجُورِهِمْ .

ـ وأما السنة : فقد صح أنه ﷺ أكل وشرب ونام وتزوج وطلق وباع واشترى ، وكذا غيره من الأنبياء عليهم الصلاة والسلام ، وقال ﷺ : « أما والله إني لأخشاكم لله وأتقاكم له لكني أصوم وأفطر وأصلي وارقد وأتزوج النساء فمن رغب عن سنتي فليس مني »[(١)] .

وقد أجمعت الأمة على ذلك .



فوائد وقوع الأعراض بهم عليهم السلام :

تعظيم الأجور : أي تكثير الثواب باعتبار ما يطرأ على ظواهرهم من ا لآفات والتغيرات والآلام وتجرع كأس الحمام .

فقد مرض ﷺ واشتكى وأصابه الحر والبرد والجوع والعطش وأصاب غيره من الأنبياء ما هو أعظم من ذلك .

فكل هذه الأعراض تقع ويصبرون عليها ، فهم أشد الناس بلاء . قال ﷺ : « إنا كذلك معشر الأنبياء يضاعف علينا الوجع ليضاعف لنا الأجر »[(٢)] .

---

(١) البخاري ، كتاب النكاح ـ باب الترغيب في النكاح حـ٣ ح (٥٠٦٣) .

(٢) رواه الحاكم في المستدرك ـ كتاب الرقاق ـ باب الأنبياء أشد بلاء ثم الصالحون (٤٣٦/٥) ح (١٩١٨) وقال صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه . وابن أبي الدنيا في كتاب المرض والكفارات .

أَوْ لِلتَّشْرِيعِ .
أَوْ لِلتَّسَلِّي عَنِ الدُّنْيَا .
ولِلتَّنْبِيهِ لِخِسَّةِ قَدْرِهَا عِنْدَ الله تَعَالَى ، وَعَدَمِ رِضَاهُ بِهَا دَارَ جَزَاءٍ لأَنْبِيَائِهِ بِاعْتِبَارِ أَحْوَالِهِمْ فِيهَا عَلَيْهِمُ الصَّلاَةُ وَالسَّلاَمُ .

وهذه الأعراض حظها منهم الظاهر ، وأمّا بواطنهم فمنزهة عن ذلك . وقد حفظت من النوم الذي هو أدنى فما بالك بغيره .

التشريع : أي التعليم للغير كما عرفنا أحكام الصلاة من السهو الواقع له عليه الصلاة والسلام ، وعرفنا كيف تؤدي الصلاة في المرض من فعله عليه الصلاة والسلام .

التسلي : أي التصبر ووجود الراحة واللذة عن الدنيا عند فقدها لأجل كونهم أكرم الخلق على الله أصابتهم الشدائد وكان من دونهم من باقي البشر أحرى . فإذا أصابت باقي البشر تسلي هؤلاء بالرسل عن الدنيا .

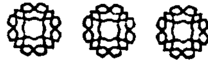
التنبيه لخسة قدر الدنيا عند الله ، فإن العاقل إذا نظر في ما واجهه الأنبياء عليهم الصلاة

والسلام في هذه الدنيا تبين لهم قطعاً أن الدنيا خسيسة القدر عند الله إذ لو كان لها بال لأعطاها السادة الكرام ومنعها الفجار اللئام ، وإن الله لم يرض الدنيا دار جزاء لأوليائه بسبب اعتبار أحوال الرسل من الضيق والشدائد .

....

ملاحظة : اعلم أن النبي ﷺ ترك الدنيا زاهداً فيها[1] وكذلك الأنبياء، وقد راودته الجبال أن تكون ذهباً فأبى . فلا يقال إنه ﷺ فقير ولا مسكين ومن قال ذلك يقتل . وكذلك الأنبياء كلهم عليهم الصلاة والسلام .

ملاحظة : حقيقة التواتر خبر جماعة يستحيل تواطئهم على الكذب عادة ولا يكون خبر التواتر إلا عن محسوس لا عن معقول .



(١) اعلم أن الذم الوارد في الدنيا إنما هو في الدنيا الشاغلة عن الله تعالى وعليه يحمل قوله ﷺ : «الدنيا ملعونة ملعون ما فيها إلا ذكر الله وما والاه» أي من التسبيح والتحميد والتهليل. [رواه الترمذي ـ الزهد، باب ١٤ حديث ٢٣٢٢ وابن ماجه ـ الزهد ـ باب مثل الدنيا (ج ٣ ح ٤١١٢) ص ١٤٧٠] .
أما الدنيا التي لم تشغل المؤمن فلا ذم فيها بل هي محمودة يحمل عليها قوله ﷺ : نعم الدنيا مطية المؤمن بها يصل إلى الخير وبها ينجو من الشرور . (ح) ذكره العلجوني في كشف الخفا بلفظ «لا تسبوا الدنيا، فنعم مطية المؤمن» (٤٨٧/٢) ح ٣٠٢٩ وقال : رواه الديلمي عن ابن مسعود .

باب

في كيفية اندراج معاني العقائد المتقدمة في الشهادتين

« أشهد أن لاَ إِلهَ إلاَّ اللهُ وأشهد أن مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ »

- معنى الألوهية .
- ملخص بعض ما يتعلق بالسمعيات والأمور الأخروية وابتناء العقائد بعضها على بعض وفوائد أخرى عديدة :
- استغناء الله عن كل ما سواه .
- افتقار كل ما سوى الله جل وعز إليه .
- تضمن قول « لا إله إلا الله » بما يجب على المكلف معرفته في حق الله .
- بيان ما تتضمنه كلمة « محمد رسول الله » من العقائد .
- معنى الإيمان والإسلام .
- إشارة لطيفة إلى كيفية انبناء علم السلوك على ما تقدم من العقائد .

[باب في كيفية اندراج معاني العقائد المتقدمة في الشهادتين]

وَيَجْمَعُ مَعَانِيَ هذِهِ العَقَائِدِ كُلهَا قَوْلُ : لاَ إِلهَ إِلاَّ اللهُ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللهِ .

باب في كيفية اندراج معاني العقائد المتقدمة في الشهادتين
أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً رسول الله

وهذا الباب من استوعبه حصل لديه الفهم بعقائد الإيمان تفصيلاً وإجمالاً .

قول : « لا إله إلا الله محمد رسول الله » يجمع معاني هذه العقائد المتقدمة كلها ، فمعنى هذا القول هو الجامع لمعنى العقائد .

ولابد من فهم « لا إله إلا الله محمد رسول الله » ، لأن من لم يفهم معناها لم ينتفع بها .

والمراد بمعناها : اعتقاد الوحدانية لله ، واعتقاد الرسالة لرسوله ، بأن يعتقد أن الله واحد لا شريك له ، وأن محمداً عبده ورسوله .

ويلزم من كلمة التوحيد :

ثبوت معنى الألوهية لله وحده ، **ونفيه** عن كل ما عداه .

والمنفي : كل فرد من أفراد حقيقة إله ، غير مولانا جل وعز .

والمثبت : من تلك الحقيقة فرد واحد وهو مولانا عز وجل .

فلا يمكن أن توجد تلك الحقيقة لغيره لا عقلاً ولا شرعاً ، لأنه دل النقل والعقل أن الإله الحق هو الله وحده الواجب الوجود ، المستحق جميع العبادة وعبادة غيره باطلة وكفر .

وها نحن نذكر كيفية جمع الكلمة لجميع العقائد .

[معنى الألوهية]

إذ مَعْنَى ٱلأُلُوهِيَّةِ : اسْتِغْنَاءُ ٱلإِلهِ عَنْ كُلِّ مَا سِوَاهُ ، وَافْتِقَارُ كُلِّ مَا عَدَاهُ إِلَيْهِ .

فَمَعْنى لاَ إِلهَ إِلاَّ اللهُ : لاَ مُسْتَغْنِي عَنْ كُلِّ مَا سِوَاهُ ، وَمُفْتَقِر إِلَيْهِ كُلُّ مَا عَدَاهُ إِلا اللهُ تَعَالَى .

معنى الألوهية[١] :

١ ـ استغناء الإله عن كل ما سواه .

٢ ـ وافتقار كل ما عداه إليه .

وهذا معنى الألوهية استلزاماً ، ولا شك أن الاستغناء والافتقار يستلزمان جميع العقائد كما يأتي بيانه .

وأما معنى الألوهية مطابقة فهو : عبارة عن وجوب الوجود واستحقاق العبادة[٢] .

---

(١) لما كان الإمام السنوسي قد اختار المعنى المذكور أعلاه للألوهية ، اعترض عليه البعض بأن معنى الألوهية المشهور هو كون الإله معبوداً بحق ، ويلزم من ذلك استغناؤه عن كل ما سواه ، وإذا كان معنى الإله ما ذكر كان معنى لا إله إلا الله لا معبود بحق إلا الله ، ويلزم من ذلك أنه لا مستغني عن كل ما سواه إلا الله ، (س) عن البيجوري بتصرف .

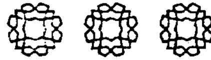
(٢) لاحظ أن استحقاق العبادة إنما يكون لازماً عن كونه تعالى واجب الوجود ، فكونه واجب الوجود هو الأصل ، وكونه مستحقاً للعبادة هو الفرع (س) .

....

ومعنى الإله كلي ، انحصر بالأدلة النقلية والعقلية في فرد واحد ولا شك أن هذا المعنى خاص بالله تعالى .

فيكون « لا إله إلا الله » لا مستغنى عن كل ما سواه ومفتقراً إليه كل ما عداه إلا الله تعالى .

أو هو « لا إله » « واجب الوجود » ومستحق للعبادة « إلا الله » تعالى إذ هو الإله الواجب الوجود المستحق للعبادة .



[ملخص بعض ما يتعلق بالسمعيات والأمور الأخروية، وابتناء العقائد بعضها على بعض، وفوائد أخرى عديدة:]

[١ ـ استغناء الله عن كل ما سواه:]

أَمَّا اسْتِغْنَاؤُهُ جَلَّ وَعَزَّ عَنْ كُلِّ مَا سِوَاهُ فَهُوَ يُوجِبُ لَهُ تَعَالَى:

[١] الْوُجُودَ.

[الاستغناء الذاتي الأبدي لرب العزة والجلال عن كل ما سواه]

أما العقائد التي تندرج تحت الاستغناء فهي غناه الذاتي الأبدي جل وعز عن كل ما سواه.

فاستغناؤه يوجب له تعالى: وجوب الوجود: لأنه لو كان جائز الوجود لافتقر إلى محدث والافتقار ينافي الاستغناء.

ونفي الاستغناء عن الله تعالى محال لثبوته له عقلاً ونقلاً قال الله تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ أَنتُمُ ٱلۡفُقَرَآءُ إِلَى ٱللَّهِۖ وَٱللَّهُ هُوَ ٱلۡغَنِيُّ ٱلۡحَمِيدُ﴾[1].

وأما العقل فهو برهان القيام بالنفس.

ملاحظة:

معنى جل: هو تنزه عن كل نقص.

ومعنى عزَّ: هو انفرد بكل كمال.

---

(١) فاطر: ١٥.

[٢] وَالْقِدَمَ .

[٣] وَالْبَقَاءَ .

[٤] وَالمُخَالَفَةَ لِلْحَوَادِثِ .

[٥] وَالْقِيَامَ بِالنَّفْسِ .

واستغناؤه تعالى يوجب له : القدم : أي انتفاء العدم السابق للوجود لأنه لو لم يكن قديماً لكان حادثاً ، ولو كان حادثاً لافتقر إلى محدث ، وينتفي عنه الغنى ، ونفي الغنى عن الله تعالى محال لثبوته له عقلاً ونقلاً .

واستغناؤه يوجب له تعالى : البقاء : وهو عبارة عن انتفاء العدم اللاحق للوجود لأنه لو أمكن أن يلحقه العدم لكان جائز الوجود والجائز لا يكون وجوده إلا حادثاً ، فيفتقر إلى محدث وينتفي عنه الغنى ، ونفي الغنى عن الله تعالى محال لثبوته له عقلاً ونقلاً .

واستغناؤه يوجب له تعالى : المخالفة للحوادث : أي عدم المماثلة والمشابهة للحوادث في الذات والصفات والأفعال ، لأنه لو ماثل شيئاً منها لكان حادثاً مثلها فيفتقر إلى محدث والافتقار ينافي الاستغناء ونفي الاستغناء عن الله تعالى محال لثبوته له عقلاً ونقلاً .

واستغناؤه يوجب له تعالى : القيام بالنفس الذي هو : الاستغناء عن المحل والمخصص ، لأنه لو افتقر إلى محل أو مخصص لم يكن غنياً ونفي الغنى عن الله تعالى محال لثبوته له عقلاً ونقلاً .

[٦] وَالتَّنَزُّهَ عَنِ النَّقَائِصِ .

وَيَدْخُلُ فِي ذٰلِكَ وُجُوبُ :

[٧] السَّمْعِ لَهُ تَعَالَى .

[٨] وَالْبَصَرِ .

[٩] وَالْكَلاَمِ .

لا يقال القيام بالنفس هو الاستغناء فكيف يستدل على الشيء بنفسه ؟ لأنا نقول القيام بالنفس خاص بالاستغناء عن المحل والمخصص فقط ، والاستغناء عن كل ما سواه أعم ، والاستدلال بالأعم على الأخص صحيح هنا .

واستغناؤه يوجب له تعالى : **التنزه عن النقائص** : وهي الخصال الدنيئة ، لأنه لو لم يكن منزهاً عنها ، لاتصف بها ، فيحتاج إلى من يدفع عنه النقائص ، والاحتياج ينافي الاستغناء ونفي الاستغناء عن الله محال لثبوته له عقلاً ونقلاً .



ويدخل في وجوب التنزه عن النقائص :

- وجوب السمع له تعالى والبصر والكلام .
- ووجوب كونه سميعاً وبصيراً ومتكلماً .

لأن وجود المعاني يستلزم وجود المعنوية .

لاحظ أن ما يندرج من الصفات الواجبة تحت الاستغناء إحدى عشرة صفة :

واحدة نفسية وهي الوجود .

إِذْ لَوْ لَمْ تَجِبْ لَهُ تَعَالى هذِهِ الصِّفَاتُ لَكَانَ مُحْتَاجًا إِلَى: المُحْدِثِ، أَوِ المَحَلِّ، أَوْ مَنْ يَدْفَعُ عَنْهُ النَّقَائِصَ.

وأربعة سلبية وهي القدم والبقاء والمخالفة للحوادث والقيام بالنفس.

وثلاثة معاني وهي السمع والبصر والكلام.

وثلاثة معنوية وهي كونه سميعاً وبصيراً ومتكلماً.

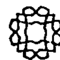
وإذا ثبتت هذه الصفات انتفت أضدادها وهي إحدى عشرة أيضاً.

إذ لو لم تجب له هذه الصفات الإحدى عشرة وانتفت أضدادها لكان محتاجاً إلى المحدث وهذا استدلال على وجوب الوجود والقدم والبقاء والمخالفة للحوادث وأحد جزأي معنى القيام بالنفس الذي هو الاستغناء عن المخصص.

يعني لو انتفت هذه الصفات لكان محتاجاً إلى المحدث، واحتياجه تعالى محال لثبوت الغنى له تعالى عقلاً ونقلاً.

أو لكان محتاجاً إلى المحل وهذا استدلال على وجوب الجزء الثاني من معني القيام بالنفس وهو الاستغناء عن المحل، فلو لم يكن مستغنياً عن المحل لكان محتاجاً له والاحتياج ينافي الاستغناء، ونفي الاستغناء عنه تعالى محال، لوجوبه عقلاً ونقلاً. أو لكان محتاجاً إلى من يدفع عنه النقائص، وهذا استدلال على وجوب التنزه عن النقائص

ومن جملة النقائص أضداد السمع والبصر والكلام، لأنه لو لم يكن منزهاً عن النقائص لكان محتاجاً إلى من يدفع عنه النقائص والاحتياج ينافي الاستغناء ونفي الاستغناء عن الله تعالى محال لثبوته له عقلاً ونقلاً.



[١٠] وَيُؤْخذُ مِنْهُ: تَنَزُّهُهُ تَعَالَى عَنِ ٱلأَغْرَاضِ فِي الأَفْعَالِ وَالأَحْكَام، وَإِلاَّ لَزِمَ افْتِقَارُهُ إِلَى مَا يُحَصِّلُ غَرَضَهُ، كَيْفَ وَهُوَ جَلَّ وَعَلا الْغَنِيُّ عَنْ كُلِّ مَا سِوَاهُ.

ويؤخذ من وجوب استغنائه جل وعز عن كل ما سواه: تنزهه تعالى عن الأغراض في أفعاله وأحكامه.

والأغراض: جمع غرض وهي البواعث لمراعاة المصالح ودفع المفاسد[١].

وأفعال الله: نحو الإيجاد والإعدام والإعزاز والإفقار والإحياء والإماتة.

وأحكامه: هي الأحكام الشرعية الخمسة.

وإن جاز عدم تنزهه عن الأغراض في أفعاله وأحكامه لزم افتقاره إلى ما يحصل غرضه، لأننا نشاهد أن كل من له غرض في شيء يحتاج إلى ما يحصل به غرضه لكن افتقاره تعالى إلى ذلك ينافي الاستغناء.

والاستغناء ثبت له تعالى عقلاً ونقلاً، كيف يتصور افتقاره وهو جل وعز الغني عن كل ما سواه.



---

(١) سواء فرضت المصلحة لله تعالى وتنزه، أو فرضت للمخلوقات، فوجود الباعث على ذلك مستحيل في حق الله. وإنما مصلحة العباد تنشأ عن أمره تعالى ونهيه (س).

[١١] وَكَذَا يُؤْخَذُ مِنْهُ أَيْضًا : أَنَّهُ لاَ يَجِبُ عَلَيْهِ تَعَالَى فِعْلُ شَيْءٍ مِنَ المُمْكنَاتِ وَلاَ تَرْكُهُ ، إِذْ لَوْ وَجَبَ عَلَيْهِ تَعَالَى شَيْءٌ مِنهَا عَقْلاً أو اسْتَحَال عَقْلا كالثَّوَابِ مَثَلاً ، لَكانَ جَلَّ وَعَزَّ مُفْتِقَرًا إِلَى ذلِكَ الشَّيْءِ لِيَتَكَمَّلَ بِهِ ، إِذْ لاَ يَجِبُ فِي حَقِّهَ جَلَّ وعَزَّ إلاَّ مَا هُوَ كَمَالٌ لَهُ ، كَيْفَ وَهُوَ الْغَنِيُّ جَلَّ وَعَلا عَن كُلِّ مَا سِوَاهُ .

ويؤخذ من استغنائه تعالى : أنه لا يجب عليه تعالى فعل شيء من الممكنات إيجاداً وإعداماً[1] ولا تركه ، أي عدم فعله .

إذ لو وجب عليه تعالى فعل شيء منها كالثواب والصلاح والأصلح وبعثة الرسل عليهم الصلاة والسلام لكان جل وعز مفتقراً إلى ذلك الشيء ليكتمل به ، إذ لا يجب في حقه تعالى إلا ما هو كمال له لكن احتياجه محال ، كيف وهو الغني عن كل ما سواه .

وإذا بطل وجوب شيء عليه وجب أن فعل الممكنات أو تركها جائز في حقه تعالى وهو المطلوب .

وما مَرَّ كان عبارة عن بيان ما يندرج من العقائد تحت الاستغناء .



---

(١) شأن الواجب أن يحصل الكمال بفعله ، كالصلوات الخمس فإنها واجبة على الإنسان فإذا فعلها صار متكملاً بها فهو مفتقر إليها (ط) .

ومن هذا تعلم لماذا نفي أهل السنة أن يكون ثَمّ واجب على الله تعالى (س) .

[٢ ـ افتقار كل ما سوى الله جل وعز إليه]

وَأَمَّا افْتِقَارُ كُلِّ مَا سِواه إِلَيْهِ جَلَّ وَعَزَّ فَهُوَ يُوجِبُ لَهُ تَعَالَى :

[١] الحَيَاةَ .

[٢] وَعُمُومَ الْقُدْرَةِ .

[٣] وَالْإِرَادَةِ .

وأما افتقار كل ما سواه إليه فهو يوجب له تعالى عقلاً : الحياة أي كونه حياً ، إذ لو لم يتصف بالحياة لما افتقر إليه شيء لأن الميت لا يوجد شيئاً ولا يفتقر إليه شيء .

ونفي الافتقار إليه تعالى محال لثبوته له عقلاً ونقلاً :

أما النقل : فقوله تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَنتُمُ الْفُقَرَاءُ إِلَى اللَّهِ﴾[١] .

وأما العقل : فبرهان الوحدانية لأنه دل على أنه لا إله غيره .

وافتقار كل ما سواه إليه يوجب له تعالى : عموم تعلق القدرة وعموم تعلقها بجميع الممكنات ، فلو لم تكن له قدرة عامة التعلق لاتصف بالعجز ، ولو كان عاجزاً لما افتقر إليه كل ما سواه .

وافتقار كل ما سواه إليه يوجب له : الإرادة وعموم تعلقها بجميع الممكنات إذ لو لم تكن له إرادة عامة التعلق لاتصف بالكراهة ، ولو كان كارها لما افتقر إليه شيء ، ونفي الافتقار إليه تعالى محال لثبوته عقلاً ونقلاً .

---

(١) فاطر : ١٥ .

[٤] وَالْعِلْمِ .

إِذْ لَو انتَفى شَيْءٌ مِنْهَا لَمَا أَمْكَنَ أَنْ يُوجَدَ شَيْءٌ مِنَ الحَوادِثِ فَلاَ يَفْتَقِرُ إِلَيْهِ شَيْءٌ ، كَيْفَ وَهُوَ الذَّي يَفْتَقِرُ إِلَيْهِ كُلُّ مَا سِوَاهُ .

[٥] وَيُوجِبُ لَهُ تَعَالَى أَيْضًا الْوَحْدَانِيةَ ، إِذْ لَوْ كانَ مَعَهُ ثَانٍ فِي الْأُلُوهِيَّةِ لَمَا افْتَقَرَ إِلَيْهِ شَيْءٌ لِلُزومِ عَجْزِهِمَا حِينَئِذٍ ، كَيْفَ وَهُوَ الذَّي يَفْتَقِرُ إِلَيْهِ كَلُّ مَا سِوَاهُ تَعَالى .

وافتقار كل ما سواه إليه يوجب له تعالى : العلم وعموم تعلقه بجميع المعلومات ، لأنه لو اتصف بالجهل لما افتقر إليه شيء ونفي الافتقار إليه تعالى محال لثبوته له عقلاً ونقلاً .

وثبوت هذه الصفات يستلزم المعنوية وهي : كونه قادراً وكونه مريداً وكونه عالماً .

ولو انتفى شيء من هذه الصفات أو مطلب من مطالبها وأحرى لو انتفى جميعها لما أمكن أن يوجد شيء من الحوادث ، والعلة في ذلك استحالة وجود المتوقف بدون المتوقف عليه ، فلا يفتقر إليه شيء ، لأن علة الافتقار الإمكان والحدوث فلو انتفى شيء منها لما افتقر إليه شيء ، كيف يتصور نفي الافتقار إليه تعالى وهو عز وجل يفتقر إليه كل ما سواه ابتداء بالإيجاد ودواماً بالإمداد .

وافتقار كل ما سواه إليه جل وعلا يوجب له تعالى : الوحدانية في الألوهية ، إذ لو كان معه ثان في الألوهية لما افتقر إليه شيء للزوم عجزهما حينئذ ، أي حين فرض وجودهما معاً ويثبت العجز لهما سواء اتفقا أو اختلفا أو اقتسما ، لكن كونه لا يفتقر إليه شيء باطل لما سبق من وجوب افتقار كل ما سواه إليه ، كيف وهو جل وعلا الذي يفتقر إليه كل ما سواه ابتداء ودواماً .

[٦] وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَيْضًا حُدُوثُ الْعَالَمِ بِأَسْرِهِ، إِذْ لَوْ كانَ شَيْءٌ مِنْهُ قَدِيمًا لَكَانَ ذلِكَ الشَّيْءُ مُسْتَغْنِيًا عَنْهُ تَعَالَى، كَيْفَ وَهُوَ جَلَّ وعَزَّ الَّذِي يَجِبُ أَنْ يَفْتَقِرَ إِلَيْهِ كُلُّ مَا سِوَاهُ.

ويؤخذ من افتقار كل ما سواه إليه : حدوث العالم بأسره، إذ لو كان شيء منه قديماً لكان ذلك الشيء واجب الوجود ويكون مستغنياً عنه تعالى لوجوده وحصوله وتحصيل الحاصل محال.

إذ كون الشيء لا يقبل العدم سابقاً ولا لاحقاً دليل على عدم افتقاره إلى مخصص، فيكون ذلك الشيء غنياً عنه تعالى، وهذا محال، لأنه لو استغنى البعض لاستغنى الكل للتماثل وغنى كل الممكنات عنه تعالى محال، لوجوب افتقار كل ما سواه إليه، كيف يتصور عقلاً غنى شيء عنه تعالى وهو جل وعلا الذي يجب عقلاً أن يحتاج إليه كل ما سواه بدليل العقل والنقل.

ملاحظة : اعلم أن من قال بقدم شيء من العالم أو ببقائه ـ أي بالذات ـ أو شك في ذلك كان كافراً بالإجماع.



[٧] وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَيْضًا : أَنَّهُ لاَ تَأْثِيرَ لِشَيْءٍ مِنَ الْكَائِنَاتِ فِي أَثَرٍ ما ، وإلا لَزِمَ أَنْ يَسْتَغْنِيَ ذلِكَ الأَثَرُ عَنْ مَوْلاَنَا جَلَّ وَعَزَّ ، كَيْفَ وَهُوَ الَّذِي يَفْتَقِرُ إِلَيْهِ كُلُّ مَا سِوَاهُ عُمُومًا .

وَعَلَى كُلِّ حَالٍ ، هذَا إِنْ قَدَّرْتَ أَنَّ شَيْئًا مِنَ الْكَائِنَاتِ يُؤَثِّرُ بِطَبْعِهِ ، وَأَمَّا إِنْ قَدَّرْتَهُ مُؤَثِّرًا بِقُوَّةٍ جَعَلَهَا اللهُ تَعَالى فِيهِ كما يَزْعُمُهُ كَثِيرٌ مِنَ الْجَهَلَةِ فَذلِكَ مُحَالٌ أَيْضًا ، لأَنَّهُ يَصِيرُ حِينَئِذٍ مَوْلاَنَا جَلَّ وَعَزَّ مُفْتَقِرًا فِي إِيجَادِ بَعْضِ الأَفْعَالِ إِلَى وَاسِطَةٍ ، وَذلِكَ بَاطِلٌ لِمَا عَرَفْتَ قَبْلُ مِنْ وُجُوبِ اسْتِغْنَائِهِ جَلَّ وَعَزَّ عَنْ كُلِّ مَا سِوَاهُ .

ويؤخذ من افتقار كل ما سواه إليه جل وعلا : أنه لا تأثير لإيجاد ولا إعدام لشيء من الكائنات في أثر ما ولو قل .

فلا تأثير للنار في الإحراق ولا للطعام في الشبع ولا للماء في الري ولا لغيره في سبب من الأسباب العادية وغيرها .

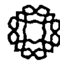
فلو كان لشيء من الأسباب العادية وغيرها تأثير ما لزم أن يستغنى ذلك الأثر عن مولانا جل وعز ، ويفتقر لمن أثر فيه وذلك محال لأنه لو استغنى البعض لاستغنى الكل عن مولانا جل وعز ، وذلك ينافي الافتقار إليه تعالى .

ونفي الافتقار إليه تعالى محال لثبوته له عقلاً ونقلاً .

كيف يتصور الاستغناء وهو جل وعلا يفتقر إليه كل ما سواه عموماً في جميع

....

الذوات وعلى كل حال[1] في جميع الصفات سواء كانت أجراماً أو أعراضاً أم غيرهما إن قدر أن في العالم ما ليس بجرم ولا عرض كما يزعمه الفلاسفة، وعلى كل حال ابتداء ودواماً.



ملاحظة: إن قدرّت أن شيئاً من الكائنات يؤثر بطبعه أي يحققه بذاته فإن بطلان هذا إنما يؤخذ من الافتقار. وأما إن قدرّته مؤثراً بقوة جعلها الله تعالى فيه فإنما يؤخذ بطلان هذا من الاستغناء. وقد تبع كثيرٌ من جهلة المؤمنين الفلاسفة في هذا الاعتقاد.

---

(١) وعلى كل حال: أي في حالتي الوجود والعدم فالممكن يفتقر إليه تعالى في الحالتين أما في حالة القدم فلأنه يحتاج إليه تعالى في إيجاده.
وأما في حالة الوجود فلأنا إن قلنا إن العرض لا يبقى زمانين افتقر الممكن إليه تعالى في إمداد ذاته بالأعراض التي لولا تعاقبها عليها لانعدمت.
وإن قلنا بأن العرض يبقى زمانين فأكثر وهو الراجح، افتقر الممكن إليه تعالى أيضاً في دوام وجوده بناء على المختار من أن منشأ افتقار الممكن الإمكان، أي استواء نسبتي الوجود والعدم إليه بالنظر لذاته، لأن هذا الوصف لا يفارقه فيكون مفتقراً إليه تعالى في كل لحظة في ترجيح وجوده على عدمه.
وأما على مقابله من أن منشأ افتقاره الحدوث أي الوجود بعد العدم فلا يفتقر إليه تعالى من دوام وجوده ضرورة أن هذا الوصف أعني الوجود بعد عدم قد حصلا، فلو احتاج إليه بعد حصوله لزم تحصيل الحاصل (ج).

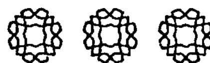
....

ملاحظة : إن من اعتقد أن تلك الأسباب تؤثر في ما قارنها بطبع أو علة فلا خلاف في كفره ، ومن اعتقد أنها تؤثر بقوة جعلها الله فيها فهو فاسق مبتدع على الأرجح .

وأما من اعتقد أنها لا تؤثر بطبعها ولا بقوة أودعها الله فيها وزعم أن التلازم بينها وبين ما قارنها أمر عقلي ولا يصح فيه التخلف ، فهو جاهل بحقيقة الحكم العادي وربما جره جهله إلى الكفر ، وذلك إذا أنكر نحو معجزات الأنبياء والبعث لأنها كلها على خلاف العادة .

وأما من اعتقد أنها لا تؤثر بطبعها ولا بقوة جعلها الله فيها ، وزعم أن التلازم بينها وبين مسبباتها أمر عادي يصح فيه التخلف ، فهذا هو المؤمن المحقق الإيمان ، الذي ينجو بفضل الله تعالى من مهالك الدنيا والآخرة .

ملاحظة : تأثير شيء من الكائنات بقوة جعلها الله تعالى فيه ممتنع عقلاً ، لأنه يصير حينئذ مولانا محتاجاً في إيجاد بعض الأفعال إلى واسطة تلك القوة ، وهذا باطل لما عرف من وجوب استغنائه جل وعز عن كل ما سواه . ويلزم عليه أن إرادته وقدرته قد طرأ عليهما التخصيص لخروج شيء من تعلقاتهما ، وهو يستلزم النقص ، وهو محال .



[تضمن قول : « لا إله إلا الله » : لما يجب على المكلف في حق مولانا جل وعز :]

فَقَدْ بَانَ لَكَ تَضَمُّنُ قَوْلِ : لاَ إِلهَ إِلاَّ اللهُ لِلأَقْسَامِ الثَّلاثَةِ التَّي يَجِبُ عَلَى المُكَلَّفِ مَعْرِفَتُهَا فِي حَقِّ مَوْلاَنَا جَلَّ وَعَزَّ . وَهِيَ :

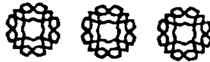
١ ـ مَا يَجِبُ فِي حَقِّهِ تَعَالَى .

٢ ـ وَمَا يَسْتَحِيلُ .

٣ ـ وَمَا يَجُوزُ .

وبهذا يكون قد بان لك تضمن كلمة « لا إله إلا الله » للأقسام الثلاثة التي يجب على المكلف معرفتها باعتقادها بالدليل وربط القلب بها ، وهي الأقسام التي في حق مولانا عز وجل :

ما يجب ، وما يستحيل ، وما يجوز .



[بيان ما تتضمنه كلمة « محمد رسول الله » من عقائد]

وَأَمَّا قَوْلُنَا : « مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللهِ ﷺ » فَيَدْخُلُ فِيْهِ :

[١] الإِيمَانُ بِسَائِرِ ٱلْأَنْبِيَاءِ .

[بيان ما تتضمنه كلمة محمد رسول الله من عقائد]

وأما كلمة « **محمد رسول الله** » فقد حان بيان ما تتضمنه من عقائد :

فقولنا : « محمد رسول الله » : يدخل فيه التصديق بجميع الأنبياء .

أي : التصديق بوجودهم ، وأنهم من عباد الله أكرمهم الله تعالى بهذه الرتبة التي لا يصل إليها أحد غيرهم .

وأنهم معصومون من الصغائر والكبائر كما تقدم .

أولهم سيدنا آدم وآخرهم سيدنا محمد ﷺ وبه ختم الله النبوة كما قال تعالى ﴿وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾[1] ، عليهم الصلاة والسلام[1] .

ويجب تعظيمهم وتوقيرهم ، وأن من استخف بأحد منهم قتل كفراً إن لم يتب إجماعاً ، وحداً إن تاب عند المالكية .

ويجب الإيمان تفصيلاً بمن اشتهر منهم اسمه بالكتاب والسنة[2] ، كسيدنا :

---

(١) الأحزاب : ٤٠ .

(٢) إن شريعة نبينا محمد ﷺ نسخت كل الشرائع التي قبلها وذلك بصريح الآية ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي ٱلْآخِرَةِ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴿٨٥﴾﴾ وهذه الآية لا تقبل التأويل فيجب اعتقاد ذلك إذن . (ص)

(٣) ذكر في القرآن أسماء خمسة وعشرين نبياً ، فمن أنكر واحداً منهم بعد معرفته كفر (ص) .

....

محمد وإبراهيم وموسى وعيسى وأيوب ويعقوب ويوسف وغيرهم ، وإجمالاً لمن لم يشتهر بأن تعتقد أن كل ما في علم الله من نبي فهو حق .

واختلف هل يعلم عدد الأنبياء والرسل أم لا ؟

فقيل : لا يعلم عددهم ، لقوله تعالى : ﴿مِنْهُم مَّن قَصَصْنَا عَلَيْكَ وَمِنْهُم مَّن لَّمْ نَقْصُصْ عَلَيْكَ﴾[1] .

وقيل : يعلم عدد الأنبياء والرسل لما في بعض الروايات من حديث أبي ذر قال قلت : يا رسول الله كم عدد الأنبياء والرسل ؟ قال : « مائة ألف نبي وأربعة عشر ألفاً » قلت يا رسول الله كم الرسل منهم ؟ قال : « ثلاثمائة وثلاثة عشر جم غفير »[2] .

أولو العزم منهم خمسة على ما ذكره ابن عطية وهم ساداتنا : محمد ونوح وإبراهيم وموسى وعيسى صلاة الله عليهم وسلامه عليهم أجمعين ، وزاد الكشاف خمسة وهم يعقوب وإسحاق ويوسف وداود وأيوب[3] .

ملاحظة : الصحيح أن الذبيح هو إسماعيل وهذا هو ما عليه الشافعي وكثير من العلماء ، وقد قال بعض العلماء نظماً :

إن الذبيح هديت إسماعيل ... نطق الكتاب بذاك والتنزيل

شرف به خص الإله نبينا ... وابانه التفسير والتأويل

---

(١) غافر : ٧٨ .

(٢) السنن الكبرى للبيهقي كتاب السير باب مبتدأ الخلق (٩/٥) ح ١٧٧٠١ .

(٣) اختلف العلماء في ثلاثة منهم أنهم من الأنبياء أو لا ، وهم لقمان والعزير وذو القرنين (ص) .

[٢] وَالمَلاَئِكَةِ عَلِيْهُم الصَّلاَةُ والسَّلاَم .

ويدخل في قولنا : « محمد رسول الله » : الإيمان بسائر الملائكة :

ومعنى الإيمان بهم : التصديق بوجودهم وأنهم مكرّمون لا يعصون الله ما أمرهم ويفعلون ما يؤمرون وأنهم سفراء بين الله وبين خلقه متصرفون فيهم كما أذن لهم ، صادقون فيما أخبروا به ، وأنهم بالغون من الكثرة ما لا يعمله إلا الله ، قال تعالى : ﴿وَمَا يَعْلَمُ جُنُودَ رَبِّكَ إِلَّا هُوَ﴾ [(١)] ، وقال ﷺ : « أطّت السماء وحق لها أن تئط ، ما فيها موضع أربع أصابع إلا وملك واضع جبهته ساجداً لله » [(٢)] .

ملاحظة : قوله : أطّت بفتح الهمزة أي : صوتت وحنت من ثقل ما عليها من ازدحام الملائكة ، وقال بعضهم : هذا ضرب مثل وإعلام بكثرة الملائكة وإن لم يكن ثَمَّ أطيط حقيقة . قال بعض المحققين والأول أولى لأنه جائز أن يخلق الله إدراكاً وصوتاً فيها .

ويجب الإيمان بهم تفصيلاً في من اشتهر وعلم من الكتاب والسنة : كجبريل وميكائيل وإسرافيل وملك الموت [(٣)] ومالك ورضوان ومنكر ونكير ورقيب وعتيد . جبريل صاحب الوحي للأنبياء وإسرافيل موكل بالروح والنفخ في الصور وميكائيل موكل بالأرزاق والأمطار والبحار وملك الموت موكل بقبض الأرواح ، ورقيب

---

(١) المدثر : ٣١ .

(٢) الترمذي في أبواب الزهد ، عن أبي ذر باب قول النبي ﷺ « لو تعلمون ما أعلم لضحكتم قليلا » جـ ٤ ح (٢٣١٣) قال الترمذي هذا حديث صحيح .

(٣) يقال أن اسمه عزرائيل ، وبعض الناس يقول لم يرد هذا الاسم ، ولذا لا يجوز تسميته به وبعضهم يقول بل ورد في بعض الأحاديث وهي وإن كانت ضعيفة إلا أن هذا الأمر يكفي فيه مثل هذا ، ولا يترتب عليه ضرر (س) .

[٣] وَالْكُتُبِ السَّمَاوِيَّةِ .

كاتب الحسنات وعتيد كاتب السيئات ورضوان خازن الجنان ومالك خازن النيران ومنكر ونكير موكلان بسؤال الأموات وما عدا هؤلاء يجب الإيمان بهم إجمالاً ، بأن يعتقد المكلف أن كل ما في علم الله من ملك فهو حق .

وساب الملائكة كساب الأنبياء ، يقتل سابهم .



ويدخل في قولنا : « محمد رسول الله » : الإيمان بالكتب السماوية :

ومعنى الإيمان بها التصديق بها ، ونعتقد أنها كلام الله ، أي دالة على كلامه القديم القائم بذاته ، وأن ما فيها فهو حق وصدق أنزلها على بعض رسله .

ويجب تفصيلاً معرفة أربعة وهي : القرآن أنزل على نبينا محمد ، والتوراة على النبي موسى ، والإنجيل على النبي عيسى ، والزبور على النبي داود ، وما عدا هؤلاء الأربعة يعتقدها على الجملة ، ولا يعلم عددها إلا الله تعالى .

ملاحظة : قال بعض العلماء : جملتها مائة كتاب ، خمسون على شيث ، وثلاثون على إدريس وعشرة على إبراهيم وعشرة على موسى قبل التوراة .

والتحقيق : الإمساك عن حصرها في عدد للاختلاف فيه .

فالواجب على المكلف الاعتقاد أن الله أنزل كتباً من السماء على الإجمال إلا الكتب الأربعة فالواجب عليه معرفتها والإيمان بها تفصيلاً .

ملاحظة : سميت بالكتب السماوية : لأن جبريل أتى بها من جهة السماء والله سبحانه يستحيل عليه الجهات .

[٤] وَٱلْيَوْمِ ٱلآخِرِ .

ويدخل في قولنا : « محمد رسول الله » : الإيمان باليوم الآخر أي : التصديق به وبما اشتمل عليه من البعث لعين هذه الأجساد لا لمثلها قال تعالى : ﴿ كَمَا بَدَأْنَآ أَوَّلَ خَلْقٍ نُّعِيدُهُۥ وَعْدًا عَلَيْنَآ ﴾[١] .

ومن جملة ما اشتمل عليه :

الحشر : وهو سَوْق الناس إلى المحشر ، وهو موضع الوقوف كل واحد يساق على حسب عمله في الدنيا .

والشفاعة : يتنصل منها كل أحد إلا سيد البشر عليه الصلاة والسلام ويقول : « أنا لها أنا لها ، أمتي أمتي »[٢] .

ويشفع في فصل القضاء وهي الشفاعة العظمى .

والميزان : والجمهور على أن الموزون هو صحائف الأعمال ، وأن الميزان واحد .

وإعطاء كتب الحسنات والسيئات .

والحوض .

والصراط : فيمرون عليه[٣] .

---

(١) الأنبياء : ١٠٤ .

(٢) البخاري ، كتاب التوحيد (٣٦) ـ باب كلام الرب عز وجل يوم القيامة مع الأنبياء وغيرهم ٦٤٧/٤ ح ٧٥١٠ ط ، والحديث ذكر «أنها لها» مرة واحدة وقد روي هذا الحديث كثير من حفاظ الأمة .

(٣) حتى الكفار على الأصح (ج) . وكل يمر عليه بحسب عمله في الدنيا .

لأَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلاَةُ وَالسَّلاَمُ جَاءَ بِتَصْدِيقِ جَمِيعِ ذلِكَ .

وغير ذلك مما هو مفصل في الكتاب والسنة وتآليف العلماء[1] .

وكل ما مضى يدخل تحت قولنا : « محمد رسول الله » : لأنه عليه الصلاة والسلام جاء مرسلاً من الله بتصديق معاني ذلك كله ، فهو إذن حق .

وجاء أيضاً بتكليفنا بتصديق كل هذا .

فمن لم يصدق بواحد مما ذكر لم يكن مؤمناً لأن الإيمان ستة :

الإيمان بالله .

والإيمان بالأنبياء .

والإيمان بالملائكة .

---

(١) أصول السمعيات أربعة :

١ ـ الإيمان بسائر الرسل .

٢ ـ والملائكة .

٣ ـ والكتب السماوية .

٤ ـ واليوم الآخر .

ومن السمعيات الواجب اعتقادها شرعاً :

الإيمان بالقضاء والقدر .

وبسؤال القبر ونعيمه وعذابه .

وبالنشر والبعث والحشر والحساب وأخذ الصحف أي الكتب وبالميزان والصراط وحوض خير الرسل ﷺ ، وشفاعة نبينا المختار وغيره من مرتضى الأخيار .

والجنة والنار ووجودهما وأنهما دارا خلود للسعيد والشقي ، وأن من نعيم الجنان الحور العين =

....

والإيمان بالكتب السماوية .

والإيمان باليوم الآخر .

والإيمان بالقدر (١) :

بأن يعتقد أن كل ما وقع من خير أو شر إنما هو بإرادة الله وقدرته كما تعلق به علمه قبل وجوده .

= والولدان وأن أعظم نعيمها وأجله رؤية الباري جل وعلا .

ومنها وجوب الإيمان بالحفظة والكتبة الكرام من الملائكة عليهم السلام وبملك الموت سيدنا عزرائيل عليه السلام وأنه الذي يقبض الأرواح قاطبة وبعموم الموت أي فناء كل العالم إلا ما ورد استثناؤه كالعرش والكرسي والقلم والجنة والنار وعجب الذنب وأجساد الأنبياء عليهم الصلاة والسلام والشهداء .

وبوجود إبليس اللعين عليه وعلى كل أتباعه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين ، وأنه أول من عصىٰ وكفر ، وحسد وكذب وتكبر ، وبوجود الجن وهم نسل إبليس ومنهم الشياطين وفيهم المؤمن والكافر .

ومما يجب الإيمان به أفضلية نبينا ﷺ على سائر الخلق وإسراؤه ومعراجه بجسده يقظة .

وأفضلية صحبه رضوان الله عليهم على سائر الأمة وبراءة زوجه عائشة رضي الله عنها مما رميت به من الإفك .

ونزول سيدنا عيسى عليه السلام قرب الساعة وقتله الدجال ورفع القرآن وبقاء الأرواح وأن الموت بالأجل وأن الفسق لا يزيل الإيمان .

ومما يجب الإيمان به أيضاً حياة الأنبياء عليهم الصلاة والسلام والشهداء في قبورهم عند ربهم يرزقون ، وثبوت المعجزة والعصمة للأنبياء والرسل والكرامة للأولياء رضي الله عنهم ، ونفع الدعاء .

فهذه عدة من السمعيات وهي أهمها وآكدها يجب على المكلف معرفتها والإيمان بها تفصيلاً أو إجمالاً كما مضى تفصيله في بيان معرفة الله عز وجل ومعرفة رسله عليهم السلام (غ) بتصرف يسير .

(١) واختلفوا في تعريف القدر : =

- وَيُؤْخَذُ مِنْهُ:

وُجُوبُ صِدْقِ الرّسُلِ عَلَيْهِمُ الصَّلاَةُ وَالسَّلاَمُ.

وَاسْتِحَالَةُ الْكَذِبِ عَلَيْهِمْ.

وَإِلاَّ لَمْ يَكُونُوا رُسُلاً أُمَنَاءَ لِمَوْلاَنَا الْعَالِمِ بِالخَفِيَّاتِ جَلَّ وَعَزَّ.

ويؤخذ من قولنا: «محمد رسول الله»: وجوب صدق الرسل عليهم الصلاة والسلام:

أي: مطابقة خبرهم للواقع.

وإضافة الرسول إلى الله تقتضي وجوب صدقه.

ويؤخذ أيضاً: استحالة الكذب عليهم.

وذلك لأن الإيمان بالرسالة الواجبة بشهادة ما لا يحصى من المعجزات توجب شرعاً الإيمان برسالتهم. لأنه جاء بتصديقهم، وإن لم يصدقوا، لم يكونوا رسلاً أمناء لمولانا العالم بالخفيات.



= فقالت الأشاعرة: هو إيجاد الله للأشياء على طبق ما سبق به علمه وإرادته، فهو صفة فعل وهي حادثة.

وقالت الماتريدية هو تحديده تعالى أزلاً كل مخلوق بحده الذي يوجد به من حسن وقبح وغير ذلك. فهو تعلق العلم والإرادة، وعليه فهو قديم. (ص) بتصرف يسير.

ـ وَاسْتِحَالَةُ فِعْلِ المَنْهِيَّاتِ كلِّهَا لأَنَّهُمْ عَلَيْهُم الصَّلاَةُ والسَّلاَمُ أُرْسِلُوا لِيُعَلِّمُوا الخَلْقَ بِأَقْوَالِهِمْ، وَأَفْعَالِهِمْ وَسُكُوتِهِمْ، فَيَلْزَمُ أَنْ لاَ يَكُونَ فِي جَمِيعِهَا مُخَالَفَةٌ لأَمْرِ مَوْلاَنَا جَلَّ وَعَزَّ الذِّي اخْتَارَهُمْ عَلَى جَمِيعِ الخَلْقِ وَأَمِنَهُمْ عَلَى سِرِّ وَحِيْهِ.

ويؤخذ من قولنا: «محمد رسول الله»: استحالة فعل المنهيات كلها سواء نهي تحريم أو كراهة.

وذلك محال على الأنبياء كلهم. لأنهم أرسلوا ليعلموا الخلق المبعوثين إليهم بأقوالهم وأفعالهم وسكوتهم.

فإن فعل أحد من الناس فعلاً وعلم به الرسول أو بلغه وسكت عنه واقره عليه ولم ينكر على الفاعل فنستدل على جوازه بسكوته، فنفعله.

وإن كان من جنس العبادات فمطلوب إما وجوباً أو ندباً.

وإن كان من جنس العادات فمباح، لأنهم عليهم الصلاة والسلام لم يقروا أحداً على باطل.

فيلزم أن لا يكون في جميعها مخالفة لأمر مولانا جل وعز الذي اختارهم على جميع خلقه، واختياره لهم يستلزم وصفهم بالصدق والأمانة وهو تعالى أمنهم على خبر وحيه.



ـ وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أيضًا : جَوَازُ الأَعْرَاضِ الْبَشَرِيةِ عَلَيْهِمْ التي لا تُؤَدِّي إلى نَقْصٍ في مَرَاتِبِهم العَلِيَّةِ عَلَيْهِمُ الصَّلاَةُ والسَّلاَمُ ، إِذْ ذَاكَ لاَ يَقْدَحُ فِي رِسَالَتهِمْ ، وَعُلُوِّ مَنْزِلَتِهِمْ عِنْدَ اللهِ تَعَالَى بَلْ ذَاكَ مِمَّا يَزِيدُ فِيهَا .

ملاحظة : يؤخذ مما ذكرنا من اختيار الله للأنبياء على جميع الخلق تفضيلهم على الملائكة وهو قول الجمهور ، وذهب المعتزلة وبعض أهل السنة إلى تفضيل الملائكة على الأنبياء ، وهذا الخلاف واقع في غير سيدنا محمد ، وأما هو ﷺ ، فلا خلاف في أنه أفضل من جميع الخلق على الإطلاق ، ونقل الأئمة عليه الإجماع .

ملاحظة : ذهب الزمخشري إلى تفضيل جبريل على نبينا محمد ﷺ ، ولذا قال بعض المغاربة :

جهل الزمخشري مذهبه ، لأن المعتزلة يقولون أنه ﷺ افضل من جميع الأنبياء ومن جميع الملائكة .



ويؤخذ من قولنا : « محمد رسول الله » جواز الأعراض البشرية عليهم صلاة الله وسلامه عليهم .

لأننا أضفنا لنبينا محمد الرسالة وليس الألوهية حتى يلزم استحالة الأعراض البشرية في حقه .

والعرض البشري لا ينقص في رسالتهم ونبوتهم وعلو منزلتهم عند الله تعالى بل ذاك مما يزيد فيها بصبرهم عليها .



فَقَدْ بَانَ لَكَ تَضَمُّنُ كَلِمَتَي الشَّهَادَةِ مَعَ قِلَّةِ حُرُوفِهَا لِجَمِيعِ مَا يَجِبُ عَلَى المُكَلَّفِ مَعْرِفَتُهُ مِنْ عَقَائِدِ الإِيمَانِ فِي :

١ ـ حَقِّهِ تَعَالَى .

٢ ـ وَفِي حَقِّ رُسُلِهِ عَلَيْهِمُ الصَّلاَةُ وَالسَّلاَمُ .

وبهذا يكون قد بان لك تضمن كلمتي الشهادة مع قلة حروفها لجميع ما يجب على المكلف معرفته من :

١ ـ عقائد الإيمان في حقه تعالى .

٢ ـ وفي حق رسله عليهم الصلاة والسلام .



[معنى الإيمان والإسلام]

وَلَعَلَّهَا لاِخْتِصَارِهَا مَعَ اشْتِمَالِهَا عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ جَعَلَهَا الشَّرْعُ تَرْجَمَةً عَلَى مَا فِي الْقَلْبِ مِنَ الإِسْلامِ، وَلَمْ يَقْبَلْ مِنْ أَحَدٍ الإِيمَانَ إِلاَّ بِهَا.

باب في بيان
معنى الإيمان والإسلام

ذهب جمهور الماتريدية وبعض المحققين من الأشاعرة إلى: ترادف الإيمان والإسلام.

وذهب جمهور الأشاعرة إلى: أنهما متغايران لأن مفهوم الإيمان شرعاً تصديق القلب[1] بكل ما جاء به النبي ﷺ مما علم من الدين بالضرورة بمعنى إذعانه له وتسليمه إياه[2].

---

(١) هذا التصديق يستلزم أمرين:
الأول: هو نسبة الصدق إلى النبي عليه الصلاة والسلام.
والثاني: الإذعان النفسي لما أخبر به النبي عليه السلام. وهو ما يطلق عليه بعض العلماء اسم حديث النفس التابع للمعرفة. فليس التصديق هو مجرد القول بأن النبي عليه السلام صادق، خلافاً لما يصوره بعض جهلة الحشوية عن مذهب أهل السنة (س).

(٢) قال الإمام السعد التفتازاني في شرح العقائد النسفية: ذهب جمهور المحققين إلى أنه ـ أي الإيمان ـ التصديق بالقلب، وإنما الإقرار شرط لإجراء الأحكام في الدنيا، لما أن التصديق بالقلب أمر باطن لابد له من علامة، فمن صدق بقلبه ولم يقر بلسانه فهو مؤمن عند الله تعالى وإن لم يكن مؤمناً =

....

ومفهوم الإسلام شرعاً : امتثال الأوامر واجتناب النواهي لبناء العمل على ذلك بالإذعان بالقلب .

وهما مختلفان مفهوماً ، وإن تلازما شرعاً بحيث لا يوجد مسلم ليس بمؤمن ولا مؤمن ليس بمسلم .



ملاحظة : إن أريد بالإسلام الإذعان بالقلب والقبول والانقياد ، فهو مرادف للإيمان وإن أريد به عمل الجوارح مثل الصلاة والصوم والحج ولفظ الشهادتين وغير ذلك من الأعمال فهما متغايران لكنهما متلازمان شرعاً[1] ، وهذا التفصيل هو الحق .

= في أحكام الدنيا ، ومن أقر بلسانه ولم يصدق بقلبه كالمنافق فبالعكس ، وهذا هو اختيار الشيخ أبي منصور-رحمه الله ، والنصوص معاضدة لذلك ، قال الله تعالى ﴿أُوْلَٰٓئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ ٱلْإِيمَٰنَ﴾ وقال تعالى ﴿وَقَلْبُهُۥ مُطْمَئِنٌّۢ بِٱلْإِيمَٰنِ﴾ ، وقال تعالى ﴿وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَٰنُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾ ، وقال النبي عليه السلام : « اللهم ثبت قلبي على دينك » ، وقال عليه السلام لأسامة حين قتل من قال لا إله إلا الله : « هلا شققت عن قلبه ؟ » انتهى كلام السعد .

(١) معنى أنهما متلازمان شرعاً أي إن أحدهما لا يغني عن الآخر ، فمن صدق بقلبه وانقاد انقياداً نفسانياً ، فإن الشرع لم يعفه من الواجبات الشرعية الأخرى نحو الصلاة والزكاة والحج وغيرها ، وكذلك فمن صلى وقام بالأعمال المأمور هو بها ولم يحقق أصل التصديق في نفسه فعمله باطل ، لكفره (س)

....

وفُسِّر الإيمان بأنه حديث النفس التابع للمعرفة ، والمراد بحديث النفس الإذعان والانقياد والقبول والتسليم الباطني كله معنى واحداً ، فتصديق النبي ﷺ ، في كل ما جاء به من عند الله والتسليم له والإذعان والانقياد له بقلبه هو تصديق خاص لا مجرد نسبة النبي ﷺ للصدق من غير انقياد وإذعان وقبول وتسليم ، فعلى هذا يكون الإيمان والإسلام مترادفين .

والحاصل أن تصديق النبي ﷺ في كل ما جاء به من عند الله ، فهو مع الإذعان بالقلب والانقياد هو إسلام وإيمان ، وأما عمل الجوارح كالصلاة والصوم والنطق بالشهادتين وغير ذلك فهو الإسلام .

إن الإيمان لا يقبل من الكافر القادر على النطق بالشهادتين إلا بهما ، أما المسلم الذي ولد في الإسلام فإيمانه صحيح وإن لم ينطق بهما إلا إنه عاص بترك النطق لأنها تجب في العمر مرة واحدة[١] .

ولا يشترط في حق الكافر لفظ أشهد ولا النفي ولا الإثبات بل إن قال الله واحد محمد رسوله كفى ذلك[٢] .

---

(١) الحكم بالكفر هنا من حيث الظاهر . وأما أولاد المؤمنين فليس النطق فيهم شرطاً ، ولا شطراً اتفاقاً ، كالذي له عذر في عدم النطق بها فيحكم عليهم بالإيمان وإن لم ينطقوا بها أصلاً ، نعم يجب عليهم النطق بها في الصلاة دون غيرها . (ج) بتصرف يسير .

(٢) هذا الإيجاب إنما هو جار على مذهب الإمام مالك ، وأما الإمام الشافعي وأكثر الفقهاء والشافعية أنه لا يكفي الله واحد ومحمد رسول مثلاً ، بل يشترط النفي والإثبات ، وهو المعتمد عن الشافعية . وأما عند المالكية فما ذكرناه أعلاه هو المعتمد (ج) . بتصرف يسير .

....

والراجح في مسألة الإيمان أن الإيمان هو التصديق بالقلب(١) فقط وأما النطق بالشهادتين فهو شرط إجراء أحكام المسلمين(٢) عليه من الغسل والصلاة إذا مات والدفن في مقابر المسلمين وغير ذلك من الأحكام . فالكافر إذا صدَّق بقلبه ولم ينطق بلسانه فهو مؤمن عند الله تعالى ، إلا أن يكون بحيث لو طلب منه النطق يأبى فلا ينفعه تصديقه إلا أن يكون لا يقدر على النطق . والحاصل أن الآبي الممتنع من النطق كافر والعاجز معذور(٣) .



---

(١) واعلم أن المراد بالتصديق ، ليس نسبة الصدق إلى النبي ﷺ ، بل الإذعان بذلك أيضاً ، والكافي في ذلك الإذعان النفسي ، (س) بتصرف يسير .

(٢) القول بأن التلفظ بالشهادتين شرط صحة قول ضعيف ، والقول بأنها شطر منه أقوى مما قبله ولكن فيه ضعف ، والراجح أنها شرط لإجراء الأحكام الدنوية فقط ، فهي شرط كمال في الإيمان على التحقيق ، (ج) بتصرف يسير .

(٣) يشترط في الإيمان الإتيان بلفظ أشهد وبالنفي والإثبات عند الشافعية ، وأن يعرف المعنى ولو إجمالاً ، وأن يرتب فلو عكس لم يحكم بإسلامه على المعتمد . تبعاً وأن لا يظهر منه ما ينافي الانقياد ، (ج) بتصرف واختصار .

[إشارة لطيفة إلى كيفية انبناء علم السلوك على ما تقدم من العقائد وهي ختام المتن]

فَعَلَى الْعَاقِلِ أَنْ يُكْثِرَ مِنْ ذِكْرِهَا ، مُسْتَحْضِرًا لِمَا احْتَوَتْ عَلَيْهِ مِنْ عَقَائِدِ الْإِيمَانِ ، حَتَّى تَمْتَزِجَ مَعَ مَعْنَاهَا بِلَحْمِهِ وَدَمِهِ ، فَإِنَّهُ يَرَى لَهَا مِنَ الْأَسْرَارِ وَالْعَجَائِبِ إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى مَالاَ يَدْخُلُ تَحْتَ حَصْرٍ .

ولذا فعلى العاقل : أن يكثر من كلمة التوحيد ، فالإكثار مندوب .

وأن يستحضر حين الذكر : ما احتوت عليه من عقائد الإيمان حتى تمتزج مع معناها بلحمه ودمه ، فإنه يرى لها من الأسرار من محاسن الأخلاق الدينية الباطنة ؛ كالزهد والتوكل ؛ وهو ثقة القلب بالله تعالى ، والحياء بتعظيم الله تعالى وغير ذلك من الأمور الدينية ، ومن العجائب من كرامات ظاهرة تحصل لذاكرها .

وهذا كله إنما يحصل إذا ذكرها بقصد العبودية والإخلاص لله تعالى .

فيجب على الذاكر أن لا يقصد بعمله التشوف للكرامات ولا غيرها ، وإلا كانت عبادته هباءً منثورًا ولا يحصل له ما قصده .



وَباللهِ التَّوْفِيقُ لاَ رَبَّ غَيْرُهُ، وَلاَ مَعْبُودَ سِوَاهُ.

نَسْأَلُهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَنْ يَجعَلَنَا وَأَحِبَّتَنَا عِنْدَ المَوْتِ نَاطِقِينَ بِكَلِمَةِ الشَّهَادَة عَالِمِينَ بِهَا.

وبالله التوفيق[١] لا رب غيره ولا معبود سواه.

نسأله سبحانه وتعالى أن يجعلنا وأحبتنا عند الموت ناطقين بكلمتي الشهادة عالمين بها.

---

(١) قال العلامة الهدهدي في شرح أم البراهين: والتوفيق: خلق الطاعة. وقيل: خلق قدرة الطاعة في العبد. أهـ.

وعلق العلامة المحقق الشرقاوي على كلامه هذا فقال: وقوله خلق الطاعة، هذا تعريف إمام الحرمين، وهو أولى مما بعده المنسوب إلى الأشعري، لأنه مأخوذ من الوفاق، فيكون خلق ما يكون به العبد موافقاً لما طلبه منه الشرع، والموافقة مباشرة إنما تكون بنفس الطاعة لا بالقدرة عليها، ولأن خلق القدرة على الطاعة موجودة في الكافر، مع أنه غير موفق. وأجيب عن هذا بأن القدرة هي العرض المقارن للطاعة، وذلك غير موجود في الكافر لعدم وجود الطاعة منه، وليس المراد بها سلامة الأسباب كما فهم المعترض. أهـ، كلامه.

والله تعالى بمنه وكرمه يوفقنا ويوفق جميع المسلمين بفضله لمقتضى أمره ونهيه بجاه أكرم رسله وأشرف خلقه سيدنا ومولانا محمد صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم، والحمد لله رب العالمين (س).

نسأل الله الكريم أن ينفع بالفرع كما نفع بالأصل، القارئ والسامع والكاتب وأن يتقبل هذا العمل ويجعله خالصًا لوجهه الكريم، وأن يجزي عنا السابقين من العلماء العاملين خير ما جزى عالمًا عن أمته وصلى الله على سيدنا محمد وعلى وآله وصحبه وسلم ومن سار عليه دربهم إلى يوم الدين والحمد لله رب العالمين.

وَصَلَّى اللهُ عَلَى سَيِّدنَا ومَوْلاَنَا مُحَمَّدٍ ، كُلَّمَا ذَكَرَهُ الذَّاكِرُونَ ، وَغَفَلَ عَنْ ذِكْرِهِ الْغَافِلُونَ .

وَرَضِيَ اللهُ تَعَالى عَنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللهِ أَجْمَعِينَ وَعَن التَّابِعِين لَهُمْ بِإِحْسَانٍ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ .

وَسَلاَمٌ عَلَى جَميعِ المُرْسَلِينَ .

وَالحَمْدُ للهِ رَبِّ العَالَمِينِ .

وصلى الله على سيدنا محمد كلما ذكره الذاكرون وغفل عن ذكره الغافلون .

ورضي الله عن أصحاب رسول الله أجمعين وعن التابعين وتابع التابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين وسلام على جميع الأنبياء والمرسلين والحمد لله رب العالمين .

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله ومن اتبعه إلى يوم الدين .



السنوسية

أم البراهين

(الصغرى)

لأبي عبد الله محمد بن محمد بن يوسف السنوسي

دار المصطفى

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

متن السنوسة « أمّ البراهين »

للإمام أبي عبد الله محمد بن محمد بن يوسف السنوسي

قال الإمام أبو عبد الله محمد بن محمد السنوسي رحمه الله تعالى ونفعنا بعلومه بالدارين :

الحَمْد للهِ ، وَالصَّلاَةُ وَالسَّلاَمُ عَلَى رَسُولِ اللهِ .

اعْلَمْ أَنَّ الحُكْمَ العَقْلِيَّ يَنْحَصِرُ فِي ثَلاَثَةِ أَقْسَامٍ :

[١ -] الْوُجُوبِ .

[٢ -] وَالاِسْتِحَالَةِ .

[٣ -] وَالجَوَازِ .

- فَالْوَاجِبُ : مَالا يُتَصَوَّرُ فِي الْعَقْلِ عَدَمُهُ .

- وَالمُسْتَحِيلُ : مَالاَ يُتَصَوَّرُ فِي الْعَقْلِ وُجُودُهُ .

- وَالجَائِزُ : مَا يَصِحُّ فِي الْعَقْلِ وُجُودُهُ وَعَدَمُهُ .

وَيَجِبُ عَلَى كُلِّ مُكَلَّفٍ شَرْعًا أَنْ يَعْرِفَ :

[١ -] مَا يَجِبُ فِي حَقِّ مَوْلاَنَا جَلَّ وَعَزَّ .

[٢ -] وَمَا يَسْتَحِيلُ .

[٣ -] وَمَا يَجُوزُ .

وَكَذَا يَجِبُ عَلَيْهِ : أَنْ يَعْرِفَ مِثْلَ ذلِكَ فِي حَقِّ الرُّسُلِ عَلَيْهِمُ الصَّلاَةُ وَالسَّلاَمُ .



فَمَمَّا يَجِبُ لِمَوْلاَنَا جَلَّ وَعَزَّ عِشْرُونَ صِفَةً . وَهِيَ :

[١/١ ـ] الْوَجُودُ .

[٢/٢ ـ] وَالْقِدَمُ .

[٣/٣ ـ] وَالبَقَاءُ .

[٤/٤ ـ] وَمُخَالَفَتُهُ تَعَالَى لِلْحَوَادِثِ .

[٥/٥ ـ] وَقِيَامُه تَعَالَى بِنَفْسِهِ : أَيْ لاَ يَفْتَقِرُ إِلَى :

[أ] مَحَلٍّ . [ب] وَلاَ مُخصِّصٍ .

[٦/٦ ـ] وَالْوَحْدَانِيَّةُ :

[أ] أَيْ لاَ ثَانِيَ لَهُ فِي ذَاتِهِ . [ب] وَلاَ فِي صِفَاتِهِ . [ج] وَلاَ فِي أَفْعَالِهِ .

فهذِهِ سِتُّ صِفَاتٍ :

الأُولَى **نَفْسِيَّةٌ** ، وَهِيَ : الْوَجُودُ .

وَالخَمْسَةُ بَعْدَهَا **سَلْبِيَّةٌ** .

ثُمَّ يَجِبُ لَهُ تَعَالَى سَبْعُ صِفَاتٍ ، تُسَمَّى صفَاتِ المَعَانِي .

[٧ ـ ١/٨ ـ ٢] وَهِيَ : الْقُدْرَةُ ، وَالْإِرَادَةُ : المُتَعَلِّقَتَانِ بِجَمِيعِ المُمْكِنَات .

[٣/٩] وَالْعِلْمُ : المُتَعَلِّقُ بِجَمِيعِ الْوَاجِبَاتِ ، وَالجَائِزَاتِ ، وَالمُسْتَحِيلاَتِ .

[٤/١٠ ـ] وَالحَيَاةُ ، وَهِيَ : لاَ تَتَعَلَّقُ بِشْيءٍ .

[١١ ـ ٥/١٢ ـ ٦] وَالسَّمْعُ وَالبَصَرُ : المُتَعَلِّقَان بِجَمِيعِ المَوجُودَات .

[٧/١٣] وَالْكَلامُ : الذَّي لَيْسَ بِحَرْفٍ ، وَلاَ صَوْتٍ ، وَيَتَعَلَّقُ بِمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ الْعِلْمُ

مِنَ المُتَعَلَّقَاتِ .

ثُمَّ سَبْعُ صِفَاتٍ ، تُسَمَّى صِفَاتٍ **مَعْنَوِيَّةً** ، وَهِيَ : مُلاَزِمَةٌ لِلسَّبْعِ الأُولَى .

وَهِيَ : كَوْنُهُ تَعَالَى :

[١/١٤] قادِراً .

[٢/١٥] وَمُرِيداً .

[٤/١٦] وَعَالِمًا .

[٤/١٧] ، وَحَيًّا .

[٥/١٨] ، وَسَمِيعًا .

[٦/١٩] ، وَبَصِيراً .

[٧/٢٠] ، وَمُتَكَلِّمًا .



ـ وَمِمَّا يسْتَحِيلُ فِي حَقِّهِ تَعَالى عِشْرُونَ صِفَة : وَهِيَ أَضْدَادُ الْعِشْرِينَ الأُولَى .

وَهِيَ :

[١] ١ ـ الْعَدَمُ .

[٢] ١ ـ وَالحُدُوثُ .

[٣] ٢ ـ وَطُرُوّ الْعَدَمِ .

[٤] ٣ ـ وَالمُمَاثَلَةُ لِلْحَوَادِثِ :

أ ـ بِأَنْ يَكُونَ جِرْمًا : أَيْ تَأْخُذَ ذَاتُهُ الْعَلِيةُ قَدْراً مِنَ الْفَرَاغِ .

ب ـ أَوْ يَكُونَ عَرَضًا يَقُومُ بِالْجِرْمِ .

ج ـ أَوْ يَكُونَ فِي جِهَةٍ لِلْجِرْمِ .

د ـ أَوْ لَهُ هُوَ جِهَةٌ .

هـ ـ أَوْ يَتَقَيَّد بِمَكَانٍ .

و ـ أَوْ زَمَانٍ .

ز ـ أَوْ تَتَّصِفَ ذَاتُهُ الْعَلِيَّةُ بِالْحَوَادِثِ .

ح ـ أَوْ يَتَّصِفَ بِالصِّغَرِ ، أَوْ الْكِبَرِ .

ط ـ أَوْ يَتَصَّفَ بِالْأَغْرَاض فِي الْأَفْعَالِ أَوْ الْأَحْكَامِ .

[٥] ٤ ـ وَكَذَا يَسْتَحِيلُ عَلَيْهِ تَعَالَى : أَنْ لاَ يَكُونَ قَائِمًا بِنَفْسِهِ .

أ ـ بِأَنْ يَكُونَ صِفَةً يَقُومُ بِمَحلٍ .

ب ـ أَوْ يَحْتَاجُ إِلَى مُخَصَّصٍ .

[٦] ٥ ـ وَكَذَا يَسْتَحيلُ عَلَيْهِ تَعَالَى : أَنْ لاَ يَكُوْنَ وَاحِداً :

أ ـ بِأَنْ يَكُونَ مُرَكّبا فِي ذَاتِهِ .

ب ـ أَوْ يَكُونَ لَهُ مُمَاثِلٌ فِي ذَاتِهِ ، أَوْ صِفَاتِهِ .

ج ـ أَوْ يَكُونَ مَعَهُ فِي الْوُجُودِ مُؤَثِّرٌ فِي فِعْلٍ مِنَ الْأَفْعَالِ .

[٧] ١ ـ وَكَذَا يَسْتَحِيلُ عَلَيْهِ الْعَجْزُ عَنْ مُمْكِنٍ مَّا ، وَإِيجَادُ شَيْءٍ مِنَ الْعَالَمِ مَعَ :

أ ـ كَرَاهَتِهِ لِوُجُودِهِ . أَيْ عَدَمِ إِرَادَتِهِ لَهُ تَعَالَى .

ب ـ أَوْ مَعَ الذُهُولِ .

ج ـ أَوْ الْغَفْلَةِ .

د ـ أَوْ بِالتَّعْلِيلِ .

هـ ـ أَوْ بِالطَّبْعِ .

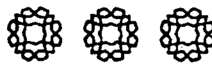
[٨] ٢ ـ وَكَذَا يَسْتَحِيلُ عَلَيْهِ تَعَالَى الجَهْلُ وَمَا فِي مَعْنَاهُ بِمَعْلُومٍ مَّا ، وَالمَوْتُ ، وَالصَّمَمُ ، وَالْعَمى وَالْبَكَمُ .

[١٤ ـ ٢٠] ١ ـ ٧ ـ وَأَضْدَادُ الصِّفَاتِ المَعْنَوِيَّةِ وَاضِحَةٌ مِنْ هَذِهِ .

وَأَمَّا الجَائِزُ فِي حقِّهِ تَعَالَى :

١ ـ فَفِعْلُ كَلِّ مُمْكِنٍ .

٢ ـ أَوْ تَرْكُهُ .



[١-١] أَمَّا بُرْهَانُ وُجُودِهِ تَعَالَى :

فَحُدُوثُ الْعَالَمِ ، لأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مُحْدِثٌ بَلْ حَدَثَ بِنَفْسِهِ لَزِمَ أَنْ يَكُونَ أَحَدُ الْأَمْرَيْنِ المُتَسَاوِيَيْنِ مُسَاوِيًا لِصَاحِبِهِ رَاجِحًا عَلَيْهِ بِلاَ سَبَبٍ وَهُوَ مُحَالٌ .

وَدَلِيلُ حُدُوثِ الْعَالَمِ :

مُلاَزَمَتُهُ لِلأَعْرَاضِ الحَادِثَةِ مِنْ : حَرَكَةٍ ، وَسُكُونٍ وَغَيْرِهِمَا ، وَمُلاَزِمُ الحَادِثِ حَادِثٌ .

وَدَلِيلُ حُدُوثِ الْأَعرَاضِ : مُشَاهَدَةُ تَغَيُّرِهَا مِنْ عَدَمٍ إِلَى وَجودٍ ، وَمِنْ وُجُودٍ إِلَى عَدَمٍ .

[٢-١] **وَأَمَّا بُرْهَانُ وُجُوبِ الْقِدَمِ لَهُ تَعَالَى :**

فَلأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ قَدِيمًا ، لَكَانَ حَادِثًا فَيفْتَقِرُ إِلَى مُحْدِثٍ فَيَلْزَمُ الدَّوْرُ ، أَوِ التَّسَلْسُلُ .

[٣-٢] **وَأَمَّا بُرْهَانُ وَجُوبِ الْبَقَاءِ لَهُ تَعَالَى :** فَلأَنَّهُ لَوْ أَمْكَنَ أَنْ يَلْحَقَهُ الْعَدَمُ ، لاَنْتَفَي عَنْهُ الْقِدَمُ لِكَوْنِ وُجُودِهِ حِينَئِذٍ يَصِيرُ جَائِزًا لاَ وَاجِبًا ، وَالجَائِزُ لاَ يَكُونُ وُجُودُهُ إِلاَّ حَادِثًا ، كَيْفَ وَقَدْ سَبَقَ قَرِيبًا وُجُوبُ قِدَمِهِ تَعَالَى .

[٤-٣] **وَأَمَّا بُرْهَانُ وَجُوبِ مُخَالَفَتِهِ تَعَالَى لِلْحَوَادِثِ :**

فَلأَنَّهُ لَوْ مَاثَلَ شَيْئًا مِنْهَا ، لَكَانَ حَادِثًا مِثْلَهَا ، وَذَلِكَ مُحَالٌ لِمَا عَرَفْتَ قَبْلُ مِنْ وُجُوبِ قِدَمِهِ تَعَالَى وَبَقَائِهِ .

[٥-٤] **وَأَمَّا بُرْهَانُ وُجُوب قِيَامِهِ تَعَالَى بِنَفْسِهِ :**

فَلأَنَّهُ لَوِ احْتَاجَ تَعَالَى إِلَى :

١ ـ مَحَلٍ لَكَانَ صِفَةً ، وَالصِّفَةُ لاَ تَتَّصِفُ بِصِفَاتِ المَعَانِي ، وَلاَ المَعْنَوِيَّةِ ، وَمَوْلاَنَا جَلَّ وَعَزَّ اتِّصَافُهُ بِهِمَا فَلَيْسَ بِصِفَةٍ .

وَلَو احْتَاجَ إِلَى مُخَصِّصٍ لَكَانَ حَادِثًا ، كَيْفَ .

وَقَدْ قَامَ الْبُرْهَانُ عَلَى وُجُوبِ قِدَمِهِ تَعَالَى وَبَقَائِهِ .

[٦-٥] **وَأَمَّا بُرْهَانُ وُجُوبِ الْوَحْدَانِيَّةِ لَهُ تَعَالَى ،** فَلأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ وَاحِدًا لَزِمَ أَنْ لاَ يُوجَدَ شَيْءٌ مِنَ الْعَالَمِ لِلزومِ عَجْزِهِ حِينَئِذٍ .

[٧-١٠/١-٤] **وَأَمَّا بُرْهَانُ وُجُوبِ اتِّصَافِهِ تَعَالَى بِالْقُدْرَةِ وَالْإِرَادَةِ والعِلْمِ وَالحَيَاةِ :**

فَلأَنَّهُ لَوِ انْتَفى شَيْءٌ مِنْهَا لَمَا وُجِدَ شَيْءٌ مِنَ الحَوَادِثِ .

[١١-١٣/٥-٧] **وَأَمَّا بُرْهَانُ وُجُوبِ السَّمْعِ لَهُ تَعَالَى وَالْبَصَرِ وَالْكَلاَمِ :**
فَالْكِتَابُ والسُّنَّةُ والإجمَاعُ .
وَأَيْضًا : لَوْ لَمْ يتَّصِفْ بِهَا لَزِمَ أَنْ يَتَّصِفَ بِأَضْدَادِهَا ، وَهِيَ نَقَائِصُ ، وَالنَّقْصُ عَلَيْهِ تَعَالَى مُحَالٌ .

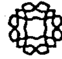
وَأَمَّا بُرْهَانُ كَوْنِ فِعْلِ الْمُمْكِنَاتِ أَوْ تَرْكِهَا جَائِزًا فِي حَقِّهِ تَعَالَى :
فَلأَنَّهُ لَوْ وَجَبَ عَلَيْهِ تَعَالَى شَيْءٌ مِنْهَا عَقْلاً ، أَوِ اسْتَحالَ عَقْلاً لاَ نْقَلَبَ الْمُمْكِنُ وَاجِبًا أَوْ مُسْتَحِيلاً ، وّذلِكَ لاَ يُعْقَلُ .



وَأَمَّا الرُّسُلُ عَلَيْهِمُ الصلاةُ وَالسَّلاَمُ :
فَيَجِبُ فِي حَقِّهِمْ :
الصِّدْقُ .
وَالْأَمَانَةُ .
وَتَبْلِيغُ مَا أُمِرُوا بِتَبْلِيغِهِ لِلْخَلْقِ .
وَيَسْتَحِيلُ فِي حَقِّهِمْ عَلَيْهِمُ الصَّلاَةُ وَالسَّلاَمُ أَضْدَادُ هذِهِ الصِّفَاتِ ، وَهِيَ :
الْكَذِبُ .
وَالْخِيَانَةُ : بِفِعْلِ شَيْءٍ مِمَّا نُهُوا عَنْهُ نَهْيَ تَحْرِيمٍ أَوْ كَرَاهَةٍ .
أَوْ كِتمْانُ شَيْءٍ مِمَّا أُمِرُوا بِتَبْلِيغِهِ لِلْخَلْقِ .

وَيَجُوزُ فِي حَقِّهِمْ عَلَيْهِمُ الصَّلاَةُ وَالسَّلاَمُ :

مَا هُوَ مِنَ ٱلأَعْرَاضِ الْبَشَرِيَّةِ التَّي لاَ تُؤَدِّي لنَقْصٍ فِي مَرَاتِبِهِمِ الْعَلِيَّةِ كالْمَرَضِ وَنَحْوِهِ .



أَمَّا بُرْهَانُ وُجُوبِ صِدْقِهِمْ عَلَيْهِمُ الصَّلاَةُ وَالسَّلاَمُ :

فَلأَنَّهُمْ لَوْ لَمْ يَصْدُقُوا لَلَزِمَ الكَذِبُ فِي خَبَرِهِ تَعَالَى لِتَصْدِيقِهِ تَعالَى لَهُمْ بِالْمُعْجزَةِ النَّازِلَةِ مَنْزِلة قَوْلِهِ : صَدَقَ عَبْدِي فِي كُلِّ مَا يُبَلِّغُ عَنِّي .

وَأَمَّا بُرْهَانُ وُجُوبِ ٱلأَمَانَةِ لَهُمْ عَلَيْهِمُ الصَّلاَةُ وَالسَّلاَمُ :

فَلأَنَّهُمْ لَوْ خَانُوا بِفِعْلِ مُحَرَّمٍ ، أَوْ مَكْرُوهٍ ، لاَ نْقَلَبَ المُحَرَّمُ ، أَوِ المَكْرُوهُ طَاعَةً فِي حَقِّهِمْ عليهم الصَلاَةُ والسَّلامُ ، لأَنَّ اللهَ تَعَالَى قَدْ أَمَرَنَا بِالاقْتِدَاءِ بِهِمْ فِي أَقْوالِهِمْ وَأَفْعَالِهِمْ ، وَلاَ يَأْمُرُ تَعَالَى بمُحَرَّمٍ وَلاَ مَكْرُوه .

وَهذَا بِعَيْنِهِ هُوَ بُرْهَانُ وُجُوبِ الثَّالِثِ .

وَأَمَّا دَلِيلُ جَوَازِ ٱلأَعْرَاضِ الْبَشَرِيَّةِ عَلَيْهِمْ صلواتُ اللهِ وسلامُهُ عليهمَ :

فَمُشَاهَدَةُ وُقُوعِهَا بِهِمْ :

إِمَّا لِتَعْظِيمِ أُجُورِهِمْ أَوْ لِلتَّشْرِيعِ أَوْ لِلتَّسَلِّي عَنِ الدُّنْيَا ، وْلِلتَّنْبِيهِ لِخِسَّةِ قَدْرِهَا عِنْدَ اللهِ تَعَالَى ، وَعَدَمِ رِضَاهُ بِهَا دَارَ جَزَاءٍ لأَنْبِيَائِهِ بِاعْتِبَارِ أَحْوَالِهِمْ فِيهَا عَلَيْهِمُ الصَّلاَةُ وَالسَّلاَمُ .



وَيَجْمَعُ مَعَانِيَ هذِهِ العَقَائِدِ كُلهَا قَوْلُ :

« لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللهُ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللهِ »

إذ **مَعْنَى الأُلُوهِيَّةِ** : اسْتِغْنَاءُ الإِلهِ عَنْ كُلِّ مَا سِوَاهُ ، وَافْتِقَارُ كُلِّ مَا عَدَاهُ إِلَيْهِ .

فَمَعْنى لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللهُ : لاَ مُسْتَغْنِي عَنْ كُلِّ مَا سِوَاهُ ، وَمُفْتَقِرٌ إِلَيْهِ كُلُّ مَا عَدَاهُ إِلاَّ اللهُ تَعَالَى .



أَمَّا اسْتِغْنَاؤُهُ جَلَّ وَعَلاَ عَنْ كُلِّ مَا سِوَاهُ فَهُوَ يُوجِبُ لَهُ :

ـ الْوُجودَ ، وَالْقِدَمَ ، وَالْبَقَاءَ ، وَالمُخَالَفَةَ لِلْحَوَادِثِ ، وَالْقِيَامَ بِالنَّفْسِ ، وَالتَّنَزُّهَ عَنِ النَّقَائِصِ .

ـ وَيَدْخُلُ فِي ذلِكَ وُجُوبُ السَّمْعِ لَهُ تَعَالَى وَالْبَصَرِ وَالْكَلاَمِ ، إِذْ لَوْ لَمْ تَجِبْ لَهُ تَعالَى هذِهِ الصِّفَاتُ لَكَانَ مُحْتَاجًا إِلَى المحْدِثِ ، أَوِ المحَلِّ ، أَوْ مَنْ يَدْفَعُ عَنْهُ النَّقَائِصَ .

ـ وَيُؤْخذُ مِنْهُ تَنَزُّهُهُ تَعَالَى عَنِ الأَغْرَاضِ فِي الأَفْعَالِ وَالأَحْكامِ ، وَإِلاَّ لَزِمَ افْتِقَارُهُ إِلَى مَا يُحَصِّلُ غَرَضَهُ ، كَيْفَ وَهُوَ جَلَّ وَعَلاَ الْغَنِيُّ عَنْ كُلِّ مَا سِوَاهُ .

وَكذا يُؤْخَذُ مِنْهُ أَيْضًا أَنَّهُ لاَ يَجِبُ عَلَيْهِ تَعَالَى فِعْلُ شَيْءٍ مِنَ المُمْكنَاتِ وَلاَ تَرْكُهُ .

إِذْ لَوْ وَجَبَ عَلَيْهِ تَعَالَى شَيْءٌ مِنْهَا عَقْلاً أَو إسْتَحَال عقلاً كالثَّوَابِ مَثَلاً ، لكَانَ جَلَّ وَعَزَّ مُفْتِقَرًا إِلَى ذلِكَ الشَّيْءِ لِيَتَكَمَّلَ بِهِ ، إِذْ لاَ يَجِبُ فِي حَقِّهِ جَلَّ وَعَزَّ إِلاَّ مَا هُوَ كَمَالٌ لَهُ ، كَيفَ وَهُوَ الْغَنِيُّ جَلَّ وَعَلاَ عَنْ كُلِّ مَا سِوَاهُ .



وَأَمَّا افْتِقَارُ كُلِّ مَا سِوَاهُ إِلَيْهِ جَلَّ وَعَزَّ فَهُوَ يُوجِبُ لَهُ تَعَالَى :

ـ الحَيَاةَ ، وَعُمُومَ الْقُدْرَةِ وَالْإِرَادَةِ وَالْعِلْمِ .

إِذْ لَو انتَفى شَيْءٌ مِنْهَا لَمَا أَمْكَنَ أَنْ يُوجَدَ شَيْءٌ مِنَ الحَوَادِثِ فَلاَ يَفْتَقِرُ إِلَيْهِ شَيْءٌ ، كَيْفَ وَهُوَ الذَّي يَفتَقِرُ إِلَيْهِ كُلُّ مَا سِوَاهُ .

ـ وَيُوجِبُ لَهُ أَيْضًا **الْوَحْدَانِية** : إِذْ لَوْ كانَ مَعَهُ ثَانٍ فِي ٱلْأُلُوهِيَّةِ لَمَا افْتَقرَ إِلَيْهِ شَيْءٌ لِلُزُومِ عَجْزِهِمَا حِينَئِذٍ ، كَيْفَ وَهُوَ الذَّي يَفْتَقِرُ إِلَيْهِ كَلُّ مَا سِوَاهُ تَعَالَى .

ـ وَيُؤْخَذُ منْهُ أَيْضًا : **حُدُوثُ الْعَالَمِ بِأَسْرِهِ** : إِذْ لَوْ كانَ شَيْءٌ مِنْهُ قَدِيمًا لَكَانَ ذلِكَ الشَّيْءُ مُسْتَغْنِيًا عَنْهُ تَعَالَى ، كَيْفَ وَهُوَ جَلَّ وعَزَّ الذَّي يَجِبُ أَنْ يَفتَقِرُ إِلَيْهِ كُلُّ مَا سِوَاهُ .

ـ وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَيْضًا : أَنَّهُ **لاَ تَأْثِيرَ لِشَيْءٍ مِنَ الْكَائِنَاتِ فِي أَثَرٍ ما** ، وإلاَّ لَزِمَ أَنْ يَسْتَغْنِي ذلِكَ ٱلْأَثَرُ عَنْ مَوْلاَنَا جَلَّ وَعَزَّ ، كَيْفَ وَهُوَ الذَّي يَفْتَقِرُ إِلَيْهِ كُلُّ مَا سِوَاهُ عُمُومًا .

وَعَلَى كُلِّ حَالٍ :

هذَا إِنْ قَدَّرْتَ أَنَّ شَيْئًا مِنَ الْكائِنَاتِ يُؤَثِّرُ بِطَبْعِهِ .

وَأَمَّا إِنْ قَدَّرْتَهُ مُؤَثِّرًا بِقَوَّةٍ جَعَلَهَا اللهُ تَعَالَى فِيهِ كَمَا يَزْعُمُهُ كَثِيرٌ مِنَ الجَهَلَةِ فَذلِكَ محَالٌ أَيْضًا ، لأَنَّهُ يَصِيرُ حينَئِذٍ مَوْلاَنَا جَلَّ وَعَزَّ مُفْتَقِرًا فِي إِيجَادِ بَعْضِ ٱلْأَفْعَالِ إِلَى وَاسِطَةٍ ، وَذلِكَ بَاطِلٌ لِمَا عَرَفْتَ قبلُ مِنْ وُجُوبِ اسْتِغْنَائِهِ جَلَّ وَعَزَّ عَنْ كُلِّ مَا سِوَاهُ .

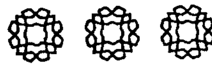


فَقَدْ بَانَ لَكَ تَضَمُّنُ قَوْلِ : « **لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللهُ** » لِلأَقْسَامِ الثَّلاَثَةِ التَّي يَجِبُ عَلَى المُكَلَّفِ مَعْرِفَتُهَا فِي حَقِّ مَوْلاَنَا جَلَّ وَعَزَّ ، وَهِيَ :

[١] مَا يَجِبُ فِي حَقِّهِ تَعَالَى .

[٢] وَمَا يَسْتَحِيلُ .

[٣] وَمَا يَجُوزُ .



وَأَمَّا قَوْلُنَا : « مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللهِ » ﷺ فَيَدْخُلُ فِيهِ :

ـ الإِيمَانُ بسائِرِ الأَنْبيَاءِ وَالمَلاَئِكَةِ عليهمُ الصَّلاَةُ والسلامُ وَالْكُتُبِ السَّمَاوِيَّةِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ ، لأَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلاَةُ وَالسَّلاَمُ جاءَ بِتَصْدِيقِ جَمِيعِ ذلِكَ .

ـ وَيُؤْخَذُ مِنْهُ وُجُوبُ صِدْقِ الرُّسُلِ عَلَيهِمُ الصَّلاَةُ وَالسَّلاَمُ .

ـ وَاسْتِحَالَةُ الْكَذِبِ عَلَيْهِمْ ، وَإِلاَّ لَمْ يَكُونُوا رُسُلاً أُمَنَاءَ لِمَوْلاَنَا الْعَالِمِ بِالخَفِيَّاتِ جَلَّ وَعَزَّ .

ـ وَاسْتِحَالَةُ فِعْلِ المَنْهِيَّاتِ كلِّهَا لأَنَّهُمْ عليهم الصَّلاَةُ والسَّلاَمُ أُرْسِلُوا لِيُعَلِّمُوا الخَلْقَ بِأَقْوَالِهِمْ ، وَأَفْعَالِهِمْ وَسُكُوتِهِمْ ، فَيَلْزَمُ أَنْ لاَ يَكُونَ فِي جَمِيعِهَا مُخَالَفَةٌ لأَمْرِ مَوْلاَنَا جَلَّ وَعَزَّ الذَّي اخْتَارَهُمْ عَلَى جَمِيعِ الخَلْقِ وَأَمِنَهُمْ عَلَى سِرِّ وَحِيْهِ .

ـ وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَيْضًا جَوَازُ الأَعْرَاضِ الْبَشَرِيةِ عَلَيْهِمْ ، التي لا تؤدي إلى نَقْصٍ في مَرَاتِبَهِمْ العَلِّية عليهم الصَّلاَةُ والسَّلاَمُ إِذْ ذَاكَ لاَ يَقْدَحُ فِي رِسَالَتهِمْ ، وَعُلُوِّ مَنْزِلَتِهِمْ عِنْدَ اللهِ تَعَالَى بَلْ ذَاكَ مِمَّا يَزِيدُ فِيهَا .



فَقَد اتَّضَحَ لَكَ تَضَمُّنُ كَلِمَتَيِ الشَّهَادَةِ مَعَ قِلَّةِ حُرُوفِهَا لِجَمِيعِ مَا يَجِبُ عَلَى الْمُكَلَّفِ مَعْرِفَتُهُ مِنْ عَقَائِدِ الْإِيمَانِ فِي حَقِّهِ تَعَالَى وَفِي حَقِّ رُسُلِهِ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ .



وَلَعَلَّهَا لِاخْتِصَارِهَا مَعَ اشْتِمَالِهَا عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ جَعَلَهَا الشَّرْعُ تَرْجَمَةً عَلَى مَا فِي الْقَلْبِ مِنَ الْإِسْلَامِ .



وَلَمْ يَقْبَلْ مِنْ أَحَدٍ الْإِيمَانَ إِلاَّ بِهَا .

فَعَلَى الْعَاقِلِ أَنْ يُكْثِرَ مِنْ ذِكْرِهَا مُسْتَحْضِرًا لِمَا احْتَوَتْ عَلَيْهِ مِنْ عَقَائِدِ الْإِيمَانِ حَتَّى تَمْتَزِجَ مَعَ مَعْنَاهَا بِلَحْمِهِ وَدَمِهِ ، فَإِنَّهُ يَرَى لَهَا مِنَ الْأَسْرَارِ وَالْعَجَائِبِ إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى مَالاَ يَدْخُلُ تَحْتَ حَصْرٍ .



وَبِاللهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ لاَ رَبَّ غَيْرُهُ ، وَلاَ مَعْبُودَ سِوَاهُ .

نَسْأَلُهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَنْ يَجعَلَنَا وَأَحِبَّتَنَا عِنْدَ الْمَوْتِ نَاطِقِينَ بِكَلِمَةِ الشَّهَادَة عَالِمِينَ بِهَا .

وَصَلَّى اللهُ عَلَى سَيِّدنَا وَمَوْلاَنَا مُحَمَّدٍ ، عَدَدَ مَا ذَكَرَهُ الذَّاكِرُونَ ، وَغَفَلَ عَنْ ذِكْرِهِ الْغَافِلُونَ .

وَرَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللهِ أَجْمَعِينَ وَعَنِ التَّابِعِين لَهُمْ بِإِحْسَانٍ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ .

وَسَلاَمٌ عَلَى جَميعِ الْمُرْسَلِينَ .

وَالحَمْدُ للهِ رَبِّ العَالَمِينَ .

أقوال الصحابة والتابعين والأئمة التي تدل على التنزيه

والآن بعد أن مرَّ بك عقيدة أهل الحق وتبيّن لك تأسيسها على نصوص الكتاب والسنَّة ، وأنها معضّدة بدلائل العقول ، مبرأة من تلوّن الهوى ، ونزغات الشيطان ، نود أن ننقل لك نماذج من بعض كلمات سلفنا الصالح كي تتيقن عقيدة الأشاعرة والماتريدية المأخوذة من الكتاب والسنة والمؤيدة بأدلة العقول التي هي نفسها عقيدة سلفنا الصالح من الصحابة والتابعين وتابعيهم ـ ومنهم الأئمة الأربعة ـ طبقة بعد طبقة ، حتى جيلنا الحاضر . نسأل الله سبحانه أن يميتنا عليها ويبعثنا عليها إن شاء الله .

ومن أراد التوسع فليراجع كتاب «نقض قواعد التشبيه من أقوال السلف . .»[١]

وهذه هي النقول المروية عن كبار الصحابة والتابعين وأئمة المذاهب الأربعة وغيرهم والتي تدل على تنزيه الله تعالى عن المكان والجهة :

قال الصحابي الجليل والخليفة الراشد سيدنا علي ﷺ (٤٠ هـ) ما نصه : « كان ـ الله ـ ولا مكان ، وهو الآن على ما ـ عليه ـ كان » أ . هـ . أي بلا مكان[٢] .

وقال أيضاً : « إن الله تعالى خلق العرش إظهاراً لقدرته لا مكاناً لذاته » أ هـ[٣] .

وقال أيضاً : « من زعم أن إلهنا محدود فقد جهل الخالق المعبود » أ . هـ . (المحدود : ما له حجم صغير كان أو كبيراً)[٤]

---

(١) كتاب نقض قواعد التشبيه من أقوال السلف ممن قالوا بالإمرار والتفويض والتنزيه ، د . عمر كامل

(٢) الفرق بين الفرق لأبي منصور البغدادي (ص ٣٣٣).

(٣) الفرق بين الفرق لأبي منصور البغدادي (ص ٣٣٣).

(٤) حلية الأولياء : ترجمة علي بن أبي طالب (١/٧٣).

وقال التابعي الجليل الإمام زين العابدين علي بن الحسين بن علي ﷺ (٩٤ هـ) ما نصه: «أنت الله الذي لا يحويك مكان» أ هـ[١].

وقال أيضاً: «أنت الله الذي لا تحد فتكون محدوداً» أ. هـ.[٢]

وقال الإمام جعفر الصادق بن محمد الباقر بن زين العابدين علي بن الحسين رضوان الله عليهم (١٤٨ هـ) ما نصه: «من زعم أن الله في شيء، أو من شيء، أو على شيء فقد أشرك، إذ لو كان على شيء لكان محمولاً، ولو كان في شيء لكان محصوراً، ولو كان من شيء لكان محدثاً ـ أي مخلوقاً» أ هـ[٣].

قال الإمام المجتهد أبو حنيفة النعمان بن ثابت ﷺ (١٥٠ هـ) أحد مشاهير علماء السلف وإمام المذهب الحنفي ما نصه: «والله تعالى يرى في الآخرة، ويراه المؤمنون وهم في الجنة بأعين رؤوسهم بلا تشبيه ولا كميّة، ولا يكون بينه وبين خلقه مسافة» أ. هـ.[٤]

وقال أيضاً في كتابه الوصية: «ولقاء الله تعالى لأهل الجنة بلا كيف ولا تشبيه ولا جهة حق» أ. هـ.[٥]

وقال أيضاً: «قلت: أرأيت لو قيل أين الله تعالى؟ فقال ـ أي أبو حنيفة ـ: يقال له كان الله تعالى ولا مكان قبل أن يخلق الخلق، وكان الله تعالى ولم يكن أين ولا خلق ولا شيء، وهو خالق كل شيء» أ. هـ.[٦]

---

(١) إتحاف السادة المتقين (٤/ ٣٨٠).

(٢) إتحاف السادة المتقين (٤/ ٣٨٠).

(٣) ذكره القشيري في رسالته المعروفة بالرسالة القشيرية (ص ٦).

(٤) ذكره في الفقه الأكبر، انظر شرح الفقه الأكبر لملا علي القاري (ص ١٣٦ ـ ١٣٧).

(٥) الوصية: (ص ٤)، ونقله ملا علي القاري في شرح الفقه الأكبر (ص ١٣٨).

(٦) الفقه الأبسط ضمن مجموعة رسائل أبي حنيفة (ص ٢٥).

وقال أيضاً : « ونقر بأن الله سبحانه وتعالى على العرش استوى من غير أن يكون له حاجة إليه واستقرار عليه ، وهو حافظ العرش وغير العرش من غير احتياج ، فلو كان محتاجاً لما قدر على إيجاد العالم وتدبيره كالمخلوقين ، ولو كان محتاجاً إلى الجلوس والقرار فقبل خلق العرش أين كان الله ، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً»أهـ .[1]

وقال الإمام المجتهد محمد بن إدريس الشافعي رضي الله عنه إمام المذهب الشافعي (٢٠٤هـ) ما نصه : «إنه تعالى كان ولا مكان فخلق المكان وهو على صفة الأزلية كما كان قبل خلقه المكان لا يجوز عليه التغيير في ذاته ولا التبديل في صفاته»اهـ .[2]

وأما الإمام المجتهد الجليل أبو عبدالله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (٢٤١هـ) رضي الله عنه إمام المذهب الحنبلي وأحد الأئمة الأربعة ، فقد ذكر الشيخ ابن حجر الهيتمي أنه كان من المنزهين لله تعالى عن الجهة والجسمية ، ثم قال ابن حجر ما نصه : « وما اشتهر بين جهلة المنسوبين إلى هذا الإمام الأعظم المجتهد من أنه قائل بشيء من الجهة أو نحوها فكذب وبهتان وافتراء عليه» أ . هـ .[3]

وكذا كان على هذا المعتقد الإمام شيخ المحدثين أبو عبدالله محمد ابن إسماعيل البخاري صاحب الصحيح (٢٥٦هـ) فقد فهم شراح صحيحه أن البخاري كان ينزه الله عن المكان والجهة .

---

(١) كتاب الوصية ، ضمن مجموعة رسائل أبي حنيفة (ص ٢) ، وملا علي القاري في شرح الفقه الأكبر (ص ٧٥) عند شرح قول الإمام : ولكن يده صفته بلا كيف».

(٢) إتحاف السادة المتقين (٢/ ٢٤).

(٣) الفتاوى الحديثية (ص ١٤٤).

وقال الإمام الحافظ الفقيه أبو جعفر أحمد بن سلامة الطحاوي الحنفي (٣٢١هـ) في رسالته (العقيدة الطحاوية) ما نصه: «وتعالى - أي الله - عن الحدود والغايات والأركان والأعضاء والأدوات، لا تحويه الجهات الست كسائر المبتدعات» أ. هـ.

وقال الحافظ محمد بن حبان (٣٥٤ هـ) صاحب الصحيح المشهور بصحيح ابن حبان ما نصه: «الحمد لله الذي ليس له حد محدود فيحتوى، ولا له أجل معدود فيفنى، ولا يحيط به جوامع المكان ولا يشتمل عليه تواتر الزمان»(١)

وقال أيضاً ما نصه: «كان - الله - ولا زمان ولا مكان» أ. هـ..(٢)

وقال أيضاً: «كذلك ينزل - يعني الله - بلا آلة ولا تحرك ولا انتقال من مكان إلى مكان»اهـ.(٣)

وقال أيضاً: «والله جل وعلا يتكلم كما شاء بلا آلة كذلك ينزل بلا آلة ولا تحرك ولا انتقال من مكان إلى مكان لم يجز أن يقال الله يبصر كبصرنا بالأشفار والحدق والبياض بل يبصر كيف يشاء بلا آلة ويسمع بلا أذنين وصماخين والتواء وغضاريف فيها بل يسمع كيف يشاء بلا آلة وكذلك ينزل كيف يشاء بلا آلة أن يقاس نزوله إلى نزول المخلوقين كما يكيف نزولهم جل ربنا وتقدس من أن تشبه صفاته بشيء من صفات المخلوقين»(٤).

وقال أيضاً تعليقاً على حديث: «عن أنس بن مالك عن النبي ﷺ قال ثم يلقى

---

(١) الثقات (١/ ١).
(٢) صحيح ابن حبان، انظر الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان (٨/ ٤).
(٣) المصدر السابق (٢/ ١٣٦).
(٤) صحيح ابن حبان (٣/٢٠٠).

في النار فتقول هل من مزيد حتى يضع الرب جل وعلا قدمه فيها فتقول قط قط ».

قال أبو حاتم (ابن حبان) : «هذا الخبر من الأخبار التي أطلقت بتمثيل المجاورة وذلك أن يوم القيامة يلقى في النار من الأمم والأمكنة التي عصي الله عليها فلا تزال تستزيد حتى يضع الرب جل وعلا موضعاً من الكفار والأمكنة في النار فتمتلىء فتقول قط قط تريد حسبي حسبي لأن العرب تطلق في لغتها اسم القدم على الموضع قال الله جل وعلا : ﴿لَهُمْ قَدَمَ صِدْقٍ عِندَ رَبِّهِمْ﴾ يريد موضع صدق لا أن الله جل وعلا يضع قدمه في النار جل ربنا وتعالى عن مثل هذا وأشباهه»[(١)] .

وقال أبو حاتم ﷺ : قوله ﷺ «إلا كأنما يضعها في يد الرحمن» :

«هذه أخبار أطلقت من هذا النوع توهم من لم يحكم صناعة العلم أن أصحاب الحديث مشبهة عائذ بالله أن يخطر ذلك ببال أحد من أصحاب الحديث ولكن أطلق هذه الأخبار بألفاظ التمثيل لصفاته على حسب ما يتعارفه الناس فيما بينهم دون تكييف صفات الله جل ربنا عن أن يشبه بشيء من المخلوقين أو يكيف بشيء من صفاته إذ ليس كمثله شيء»[(٢)] .

وقال أبو حاتم ﷺ : «الله أجل وأعلى من أن ينسب إليه شيء من صفات المخلوق إذ ليس كمثله شيء وهذه ألفاظ خرجت من ألفاظ التعارف على حسب ما يتعارفه الناس مما بينهم ومن ذكر ربه جل وعلا في نفسه بنطق أو عمل يتقرب به إلى ربه ذكره الله في ملكوته بالمغفرة له تفضلاً وجوداً ومن ذكر ربه في ملأ من عباده ذكره

(١) صحيح ابن حبان (٥٠١/١).

(٢) صحيح ابن حبان (٥٠٤/٢).

الله في ملائكته المقربين بالمغفرة له وقبول ما أتى عبده من ذكره ومن تقرب إلى الباري جل وعلا بقدر شبر من الطاعات كان وجود الرأفة والرحمة من الرب منه له أقرب بذراع ومن تقرب إلى مولاه جل وعلا بقدر ذراع من الطاعات كانت المغفرة منه له أقرب بباع ومن أتى في أنواع الطاعات بالسرعة كالمشي أتته أنواع الوسائل ووجود الرأفة والرحمة والمغفرة بالسرعة كالهرولة والله أعلى وأجل»[1]

وقال الشيخ أبو سليمان أحمد بن محمد الخطابي (٣٨٨ هـ) صاحب « معالم السنن » ما نصه : « وليس معنى قول المسلمين إن الله على العرش هو أنه تعالى مماس له أو متمكن فيه أو متحيز في جهة من جهاته ، لكنه بائن من جميع خلقه ، وإنما هو خبر جاء به التوقيف فقلنا به ونفينا عنه التكييف إذ ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾[2] .

وقال الحافظ المؤرخ ابن عساكر نقلاً عن أبي عبدالله الحسين بن محمد الدامغاني : «وكان أبو الحسن التميمي الحنبلي يقول لأصحابه : تمسكوا بهذا الرجل ـ أي بالباقلاني ـ فليس للسنة عنه غنى أبداً . قال : وسمعت الشيخ أبا الفضل التميمي الحنبلي رحمه الله وهو عبدالواحد بن أبي الحسن بن عبدالعزيز بن الحرث يقول : اجتمع رأسي ورأس القاضي أبي بكر محمد بن الطيب ـ يعني الباقلاني ـ على مخدة واحدة سبع سنين . قال الشيخ أبو عبدالله : وحضر الشيخ أبو الفضل التميمي يوم وفاته العزاء حافياً مع إخوته وأصحابه وأمر أن ينادي بين يدي جنازته :

---

(١) صحيح ابن حبان (٣/ ٩٤ ـ ٩٥).

(٢) أعلام الحديث : كتاب بدء الخلق ، باب ما جاء في قوله تعالى : ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾ (سورة الروم/٢٧) (٢/١٤٧).

« هذا ناصر السنة والدين، هذا إمام المسلمين، هذا الذي كان يذب عن الشريعة ألسنة المخالفين، هذا الذي صنف سبعين ألف ورقة رداً على الملحدين» ، وقعد للعزاء مع أصحابه ثلاثة أيام فلم يبرح ، وكان يزور تربته كل يوم جمعة في الدار»[١] ا. هـ.

وقال الحافظ أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي الشافعي (٤٥٨ هـ) ما نصه: « والذي روي في آخر هذا الحديث[٢] إشارة إلى نفي المكان عن الله تعالى، وأن العبد أينما كان فهو في القرب والبعد من الله تعالى سواء، وأنه الظاهر فيصح إدراكه بالأدلة، الباطن فلا يصح إدراكه بالكون في مكان. واستدل بعض أصحابنا في نفي المكان عنه بقول النبي ﷺ «أنت الظاهر فليس فوقك شيء، وأنت الباطن فليس دونك شيء» ، وإذا لم يكن فوقه شيء ولا دونه شيء لم يكن في مكان» أ. هـ.[٣]

وقال أبو الوفاء علي بن عقيل البغدادي شيخ الحنابلة في زمانه (٥١٣ هـ) ما نصه: «تعالى الله أن يكون له صفة تشغل الأمكنة، هذا عين التجسيم، وليس الحق بذي أجزاء وأبعاض يعالج بها»أ. هـ.[٤]

وقال القاضي الشيخ أبو الوليد محمد بن أحمد قاضي الجماعة بقرطبة المعروف بابن رشد الجد المالكي (٥٢٠هـ) ما نصه: «ليس - الله - في مكان، فقد كان قبل أن

---

(١) تبيين كذب المفتري: ترجمة الباقلاني ص ٢٢١.

(٢) أي حديث: «والذي نفس محمد بيده لو أنكم دليتم أحدكم بحبل إلى الأرض السابعة لهبط على الله تبارك وتعالى» وهو حديث ضعيف.

(٣) الأسماء والصفات، ص ٤٠٠.

(٤) الباز الأشهب: الحديث الحادي عشر، ص ٨٦.

يخلق المكان » اهـ . ذكره ابن الحاج المالكي في كتابه (المدخل)[١] .

وقال الحافظ المؤرخ أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله الشهير بابن عساكر الدمشقي (٥٧١ هـ) في بيان عقيدته التي هي عقيدة أبي الحسن الأشعري نقلاً عن القاضي أبي المعالي بن عبدالملك ما نصه : « قالت النجارية : إن الباريء سبحانه بكل مكان من غير حلول ولا جهة . وقالت الحشوية والمجسمة : إنه سبحانه حالّ . في العرش وإن العرش مكان له وهو جالس عليه فسلك طريقة بينهما فقال : كان ولا مكان فخلق العرش والكرسي ولم يحتج إلى مكان ، وهو بعد خلق المكان كما كان قبل خلقه» أ . هـ ..[٢]

قال الإمام الحافظ المفسر عبدالرحمن بن علي المعروف بابن الجوزي الحنبلي (٥٩٧ هـ) ما نصه : « الواجب علينا أن نعتقد أن ذات الله تعالى لا يحويه مكان ولا يوصف بالتغير والانتقال» أ . هـ .[٣]

وقال أيضاً : « افترى أقوام يسمعون أخبار الصفات فيحملونها على ما يقتضيه الحس ، كقول قائلهم : ينزل بذاته إلى السماء وينتقل ، وهذا فهم رديء ، لأن المنتقل يكون من مكان إلى مكان ، ويوجب ذلك كون المكان أكبر منه ، ويلزم منه الحركة ، وكل ذلك محال على الحق عز وجل » أ . هـ .[٤]

وقال الشيخ أبو منصور ـ فخر الدين عبدالرحمن بن محمد المعروف بابن

---

(١) المدخل : فصل في الاشتغال بالعلم يوم الجمعة (٢/١٤٩).

(٢) تبيين كذب المفتري، ص ١٥٠.

(٣) دفع شبه التشبيه ، ص ٥٨.

(٤) صيد الخاطر ، ص ٤٧٦.

عساكر (٦٢٠ هـ) عن الله تعالى ما نصه: «موجود قبل الخلق ليس له قبل ولا بعد، ولا فوق ولا تحت، ولا يمين ولا شمال، ولا أمام ولا خلف، ولا كل ولا بعض، ولا يقال متى كان، ولا أين كان ولا كيف، كان ولا مكان، كون الأكوان، ودبر الزمان، لا يتقيد بالزمان، ولا يتخصص بالمكان» اهـ.[1]

وقال الشيخ جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب المالكي (٦٤٦ هـ) مثنيا على العقيدة التي كتبها الشيخ العز بن عبدالسلام ومما جاء في هذه العقيدة قول العز بن عبدالسلام: «كان - الله - قبل أن كون المكان ودبر الزمان، وهو الآن على ما عليه كان» أ. هـ. ومن جملة ما ذكره في ثنائه قوله: «ما قاله ابن عبدالسلام هو مذهب أهل الحق، وأن جمهور السلف والخلف على ذلك، ولم يخالفهم إلا طائفة مخذولة، يخفون مذهبهم ويدسونه على تخوف إلى من يستضعفون علمه وعقله» أ. هـ[2]

وقال الشيخ العز بن عبدالسلام الأشعري الملقب بسلطان العلماء (٦٦٠هـ) ما نصه: «ليس - أي الله - بجسم مصوَّر، ولا جوهر محدود مُقدَّر، ولا يشبه شيئاً، ولا يُشبهه شيء، ولا تحيط به الجهات، ولا تكتنفه الأرضون ولا السموات، كان قبل أن كوَّن المكان ودبَّر الزمان، وهو الآن على ما عليه كان» أ. هـ[3]

---

(١) طبقات الشافعية (٨/ ١٨٦).

(٢) طبقات الشافعية الكبرى: ترجمة العز بن عبد السلام (٨/ ٢٣٧).

(٣) طبقات الشافعية الكبرى: ترجمة العز بن عبد السلام (٨/ ٢١٩).

وقال الحافظ أبو زكريا محيي الدين بن شرف النووي الشافعي الأشعري (٦٧٦هـ) ما نصه «إن الله تعالى ليس كمثله شيء، منزه عن التجسيم والانتقال والتحيز في جهة وعن سائر صفات المخلوق» أ. هـ.[١]

وقال العلامة الأصولي الشيخ أحمد بن إدريس القَرَافي المالكي المصري (٦٨٤هـ) أحد فقهاء المالكية ما نصه: «وهو ـ أي الله ـ ليس في جهة، ونراه نحن وهو ليس في جهة» أ. هـ.[٢]

وقال الحافظ ابن حجر العسقلاني الشافعي الأشعري (٨٥٢ هـ) ما نصه: «ولا يلزم من كون جهتي العلو والسفل محالاً على الله أن لا يوصف بالعلو، لأن وصفه بالعلو من جهة المعنى، والمستحيل كون ذلك من جهة الحس، ولذلك ورد في صفته العالي والعلي والمتعالي، ولم يرد ضد ذلك وإن كان قد أحاط بكل شيء علماً جلّ وعز»أ. هـ.[٣]

وأيضاً عند شرح حديث النزول ما نصه: «استدل به من أثبت الجهة وقال هي جهة العلو، وأنكر ذلك الجمهور[٤] لأن القول بذلك يفضي إلى التحيز، تعالى الله عن ذلك» أ. هـ.[٥]

وقال أيضاً: «فمعتمد سلف الأئمة وعلماء السنة من الخلف أن الله منزه عن

(١) شرح صحيح مسلم (٣/١٩).

(٢) الأجوبة الفاخرة، ص ٩٣.

(٣) فتح الباري (٦/ ١٣٦).

(٤) أي أهل السنة والجماعة.

(٥) فتح الباري (٣/ ٣٠).

الحركة والتحول والحلول، ليس كمثله شيء» أ. هـ.[١]

وقال الشيخ أبو العباس شهاب الدين أحمد بن محمد القسطلاني (٩٣٣هـ) في شرحه على صحيح البخاري ما نصه: «ذات الله منزهة عن المكان والجهة» أ.هـ.[٢]

وقال أيضاً ما نصه: «قول الله تعالى ﴿وُجُوهٌ﴾ هي وجوه المؤمنين ﴿يَوْمَئِذٍ﴾ يوم القيامة ﴿نَّاضِرَةٌ﴾ حسنة ناعمة ﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ بلا كيفية ولا جهة ولا ثبوت مسافة. أ. هـ.[٣]

وقال الشيخ القاضي زكريا الأنصاري الشافعي الأشعري (٩٢٦ هـ) في شرحه على «الرسالة القشيرية» ما نصه: «إن الله ليس بجسم ولا عَرَض ولا في مكان ولا زمان» أ. هـ.[٤]

وقال أيضاً عن الله ما نصه: «لا مكان له كما لا زمان له لأنه الخالق لكل مكان وزمان» أ. هـ.[٥]

وقال في كتابه فتح الرحمن ما نصه: «هو تعالى منزه عن كل مكان» أ. هـ.[٦]



(١) فتح الباري (٧/ ١٢٤).

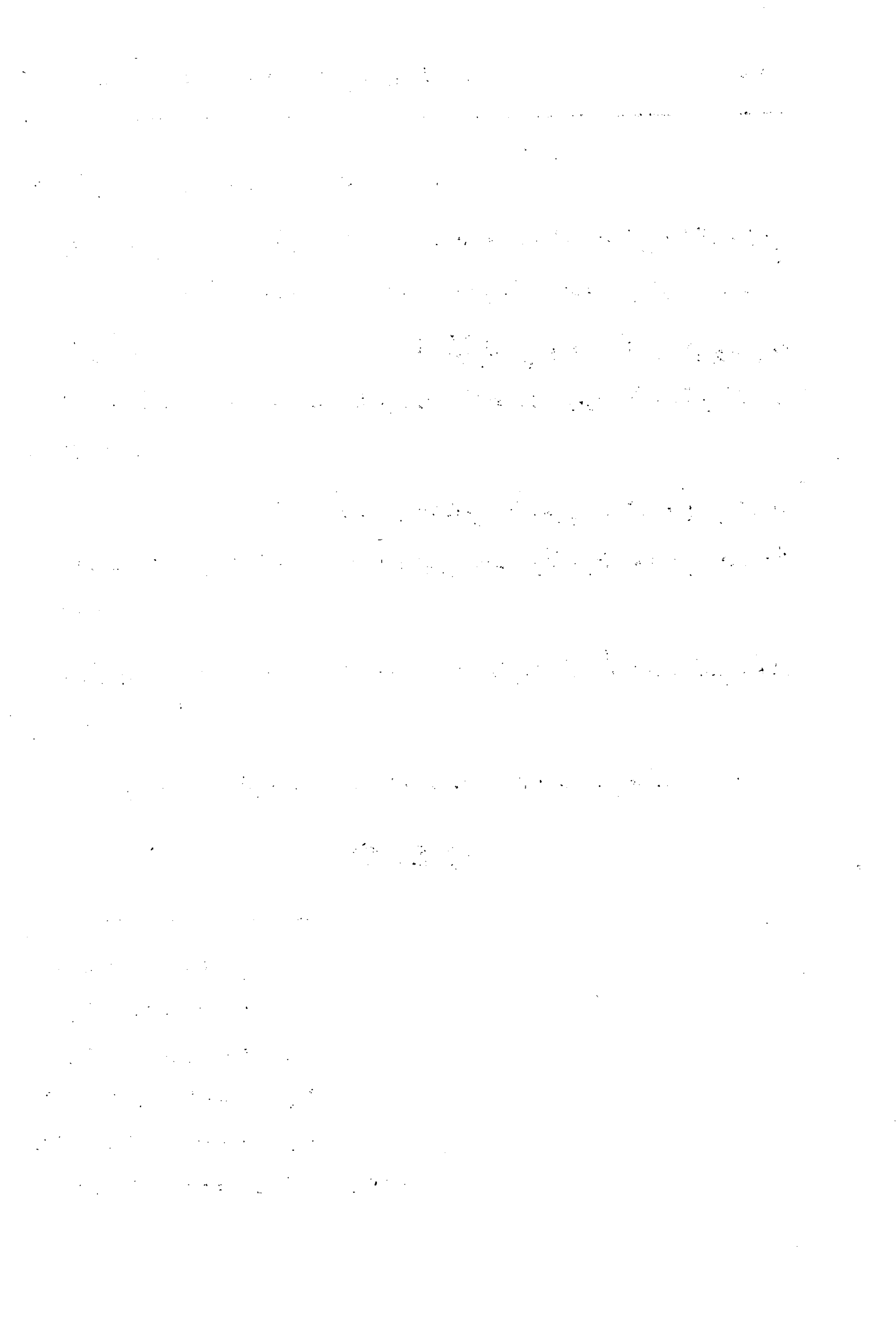
(٢) إرشاد الساري (١٥/ ٤٥١).

(٣) إرشاد الساري (١٥/ ٤٦٢).

(٤) حاشية الرسالة القشيرية، ص ٢.

(٥) حاشية الرسالة القشيرية، ص ٥.

(٦) فتح الرحمن: تفسير سورة الملك ص ٥٩٥.



الكشافات

- الآيات القرآنية .
- الأحاديث الشريفة والآثار .
- مواضع شرح متن السنوسية
- المصطلحات الواردة في الكتاب .
- الأبيات الشعرية .
- الأعلام .
- الفرق والمذاهب والأديان
- الكتب .
- أهم المراجع .
- الفهرس التفصيلي (والفوائد) .

الآيات القرآنية

رقم الآية	الآيـــة	الصفحة
	سورة الأنبياء	
١٦	﴿وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَآءَ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا﴾	٩١
٢٥	﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ﴾	١٩٤
٢٢	﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ﴾	٧٠
١٠٤	﴿كَمَا بَدَأْنَآ أَوَّلَ خَلْقٍ نُّعِيدُهُۥ﴾	١٩٧
	سورة المؤمنون	
١١٥	﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَٰكُمْ عَبَثًا﴾	٩١
	سورة الفرقان	
٧	﴿وَقَالُوا۟ مَالِ هَٰذَا ٱلرَّسُولِ﴾	١٧١
٢٠	﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ﴾	١٧١
٥٨	﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى ٱلْحَىِّ ٱلَّذِى لَا يَمُوتُ﴾	٦٤
	سورة القصص	
٨	﴿فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ﴾	٩١
٦٨	﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ وَيَخْتَارُ﴾	٧٠-١٤٦



الأحاديث الشريفة والآثار



مواضع شرح المتن

مُلاَزَمَتُهُ لِلأَعْرَاضِ الحَادِثَةِ مِنْ : حَرَكَةٍ ، وَسُكُونٍ وَغَيْرِهِمَا ، وَمُلاَزِمُ الحَادِثِ حَادِثٌ

وَدَلِيلُ حُدُوثِ الأَعْرَاضِ : مُشَاهَدَةُ تَغَيُّرِهَا مِنْ عَدَمٍ إِلَى وَجُودٍ ، وَمِنْ وُجُودٍ إِلَى عَدَمٍ

[٢-١] وَأَمَّا بُرْهَانُ وُجُوبِ الْقِدَمِ لَهُ تَعَالَى : ١٢٨-١٢٩

فَلأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ قَدِيمًا ، لَكَانَ حَادِثًا فَيفْتَقِرُ إِلَى مُحْدِثٍ فَيَلْزَمُ الدَّوْرُ ، أَوِ التَّسَلْسُلُ

[٣-٢] وَأَمَّا بُرْهَانُ وَجُوبِ الْبَقَاءِ لَهُ تَعَالَى : فَلأَنَّهُ لَوْ أَمْكَنَ أَنْ يَلْحَقَهُ الْعَدَمُ ، لاَنْتَفَي عَنْهُ القِدَمُ لِكَوْنِ وُجُودِهِ حِينَئِذٍ يَصِيرُ جَائِزًا لاَ وَاجِبًا ، وَالجَائِزُ لاَ يَكُونُ وُجُودُهُ إِلاَّ حَادِثًا ، كَيْفَ وَقَدْ سَبَقَ قَرِيبًا وُجُوبُ قِدَمِهِ تَعَالَى ١٣٠

[٤-٣] وَأَمَّا بُرْهَانُ وَجوبِ مُخَالَفَتِهِ تَعَالَى لِلْحَوَادِثِ : ١٣١-١٣٤

فَلأَنَّهُ لَوْ مَاثَلَ شَيْئًا مِنْهَا ، لَكَانَ حَادِثًا مِثْلَهَا ، وَذلِكَ مُحَالٌ لِمَا عَرَفْتَ قَبْلُ مِنْ وُجُوبِ قِدَمِهِ تَعَالَى وَبَقَائِهِ

[٥-٤] وَأَمَّا بُرْهَانُ وُجُوب قِيَامِهِ تَعَالَى بِنَفْسِهِ : ١٣٥-١٣٦

فَلأَنَّهُ لَوِ احْتَاجَ تَعَالَى إِلَى :

١ ـ مَحَلٍ لَكَانَ صِفَةً ، وَالصِّفَةُ لاَ تَتَّصِفُ بِصِفَاتِ المَعَانِي ، وَلاَ المَعْنوِيَّةِ ، وَمَوْلاَنَا جَلَّ وَعَزَّ اتِّصَافُهُ بِهِمَا فَلَيْسَ بِصِفَةٍ

وَلَو احْتَاجَ إِلَى مُخَصِّصٍ لَكَانَ حَادِثًا ، كَيْفَ

وَقَدْ قَامَ الْبُرْهَانُ عَلَى وُجُوبِ قِدَمِهِ تَعَالَى وَبَقَائِهِ

وَأَمَّا افْتِقَارُ كُلِّ مَا سِوَاهُ إِلَيْهِ جَلَّ وَعَزَّ فَهُوَ يُوجِبُ لَهُ تَعَالَى : ١٨٦-١٨٧

ـ الحَيَاةَ ، وَعُمُومَ الْقُدْرَةِ وَٱلإِرَادَةِ وَالْعِلْمِ ١٨٧

إِذْ لَو انتَفى شَيْءٌ مِنْهَا لَمَا أَمْكَنَ أَنْ يُوجَدَ شَيْءٌ مِنَ الحَوَادِثِ فَلاَ يَفْتَقِرُ إِلَيْهِ شَيْءٌ ، كَيْفَ وَهُوَ الذَّي يَفتَقِرُ إِلَيْهِ كُلُّ مَا سِوَاهُ ١٨٧

ـ وَيُوجِبُ لَهُ أَيْضًا **الْوَحْدَانِيَةَ** : إِذْ لَوْ كانَ مَعَهُ ثَانٍ في ٱلأُلُوهِيَّةِ لَمَا افْتقَرَ إِلَيْهِ شَيْءٌ لِلُزُومِ عَجْزِهِمَا حِينَئِذٍ ، كَيْفَ وَهُوَ الذَّي يَفْتَقِرُ إِلَيْهِ كَلُّ مَا سِوَاهُ تَعَالَى ١٨٧

ـ وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَيْضًا : **حُدُوثُ الْعَالَمِ بِأَسْرِهِ** : إِذْ لَوْ كانَ شَيْءٌ مِنْهُ قَدِيمًا لَكَانَ ذلِكَ الشَّيْءُ مُسْتَغْنِيًا عَنْهُ تَعَالَى ، كَيْفَ وَهُوَ جَلَّ وعَزَّ الذَّي يَجبُ أَنْ يَفتَقِرَ إِلَيْهِ كُلُّ مَا سِوَاهُ ١٨٨

ـ وَيُؤخَذُ مِنْهُ أَيْضًا : أَنَّهُ **لاَ تَأْثِيرَ لِشَيْءٍ مِنَ الْكَائِنَاتِ فِي أَثَرٍ ما** ، وإِلاّ لَزِمَ أَنْ يَسْتَغْنِي ذلِكَ ٱلأَثَرُ عَنْ مَوْلاَنَا جَلَّ وَعَزَّ ، كَيْفَ وَهُوَ الذَّي يَفْتَقِرُ إِلَيْهِ كُلُّ مَا سِوَاهُ عُمُومًا وَعَلَى كُلِّ حَالٍ :

هذَا إِنْ قَدَّرتَ أَنَّ شَيْئًا مِنَ الْكائِنَاتِ يُؤَثِّرُ بِطَبْعِهِ

وَأَمَّا إِنْ قَدَّرْتَهُ مُؤَثِّرًا بِقُوَّةٍ جَعَلَهَا اللهُ تَعَالَى فِيهِ كَمَا يَزْعُمُهُ كَثِيرٌ مِنَ الجَهَلَةِ فَذلِكَ محَالٌ أَيْضًا ، لأَنَّهُ يَصِيرُ حِينَئِذٍ مَوْلاَنَا جَلَّ وَعَزَّ مُفْتَقِرًا فِي إِيجَادِ بَعْضِ ٱلأَفْعَالِ إِلَى وَاسِطَةٍ ، وَذلِكَ بَاطِلٌ لِمَا عَرَفْتَ قبلُ مِنْ وُجُوبِ اسْتِغْنَائِهِ جَلَّ وَعَزَّ عَنْ كُلِّ مَا سِوَاهُ ١٨٩

فَقَدْ بَانَ لَكَ تَضَمُّنُ قَوْلِ : « **لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللهُ** » لِلأَقْسَامِ الثَّلاَثَةِ التَّي يَجِبُ عَلَى المُكَلَّفِ مَعْرِفَتُهَا فِي حَقِّ مَوْلاَنَا جَلَّ وَعَزَّ ، وَهِيَ : ١٩٢

[١] مَا يَجِبُ فِي حَقِّهِ تَعَالَى

[٢] وَمَا يَسْتَحِيلُ

[٣] وَمَا يَجُوزُ

وَأَمَّا قَوْلُنَا : « مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللهِ » ﷺ فَيَدْخُلُ فِيهِ : ١٩٣-١٩٩

- الإِيمَانُ بِسَائِرِ الْأَنْبِيَاءِ وَالْمَلَائِكَةِ عليهمُ الصَّلاةُ والسلامُ وَالْكُتُبِ السَّمَاوِيَّةِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ ، لأَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ جَاءَ بِتَصْدِيقِ جَمِيعِ ذلِكَ

- وَيُؤْخَذُ مِنْهُ وُجُوبُ صِدْقِ الرّسُلِ عَلَيْهِمُ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ ٢٠٠

- وَاسْتِحَالَةُ الْكَذِبِ عَلَيْهِمْ ، وَإِلاَّ لَمْ يَكُونُوا رُسُلاً أُمَنَاءَ لِمَوْلاَنَا الْعَالِمِ بِالخَفِيَّاتِ جَلَّ وَعَزَّ

- وَاسْتِحَالَةُ فِعْلِ الْمَنْهِيَّاتِ كلِّهَا لأَنَّهُمْ عليهم الصَّلاةُ والسَّلامُ أُرْسِلُوا لِيُعَلِّمُوا الخَلْقَ بِأَقْوَالِهِمْ ، وَأَفْعَالِهِمْ وَسُكُوتِهِمْ ، فَيَلْزَمُ أَنْ لاَ يَكُونَ فِي جَمِيعِهَا مُخَالَفَةٌ لأَمْرِ مَوْلاَنَا جَلَّ وَعَزَّ الَّذِي اخْتَارَهُمْ عَلَى جَمِيعِ الخَلْقِ وَأَمِنَهُمْ عَلَى سِرِّ وَحْيِهِ ٢٠١

- وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَيْضًا جَوَازُ الْأَعْرَاضِ الْبَشَرِيةِ عَلَيْهِمْ ، التي لا تؤدي إلى نَقْصٍ فِي مَرَاتِبِهِمْ العَلِّية عليهم الصَّلاةُ والسَّلامُ إِذْ ذَاكَ لاَ يَقْدَحُ فِي رِسَالَتهمْ ، وَعُلُوِّ مَنْزِلَتِهِمْ عِنْدَ اللهِ تَعَالَى بَلْ ذَاكَ مِمَّا يَزِيدُ فِيهَا ٢٠٢

فَقَدْ اتَّضَحَ لَكَ تَضَمُّنُ كَلِمَتَي الشَّهَادَةِ مَعَ قِلَّةِ حُرُوفِهَا لِجَمِيعِ مَا يَجِبُ عَلَى الْمُكَلَّفِ مَعْرِفَتُهُ مِنْ عَقَائِدِ الإِيمَانِ فِي حَقِّهِ تَعَالَى وَفِي حَقِّ رُسُلِهِ عَلَيْهِمُ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ ٢٠٣

وَلَعَلَّهَا لاِخْتِصَارِهَا مَعَ اشْتِمَالِهَا عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ جَعَلَهَا الشَّرْعُ تَرْجَمَةً
عَلَى مَا فِي الْقَلْبِ مِنَ الْإِسْلاَمِ ٢٠٤

وَلَمْ يَقْبَلْ مِنْ أَحَدٍ الْإِيمَانَ إِلاَّ بِهَا ٢٠٨

فَعَلَى الْعَاقِلِ أَنْ يُكْثِرَ مِنْ ذِكْرِهَا مُسْتَحْضِرًا لِمَا احْتَوَتْ عَلَيْهِ مِنْ عَقَائِدِ
الْإِيمَانِ حَتَّى تَمْتَزِجَ مَعَ مَعْنَاهَا بِلَحْمِهِ وَدَمِهِ، فَإِنَّهُ يَرَى لَهَا مِنَ
الْأَسْرَارِ وَالْعَجَائِبِ إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى مَالاَ يَدْخُلُ تَحْتَ حَصْرٍ ٢٠٨

وَبِاللهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ لاَ رَبَّ غَيْرُهُ، وَلاَ مَعْبُودَ سِوَاهُ ٢٠٩

نَسْأَلُهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَنْ يَجْعَلَنَا وَأَحِبَّتَنَا عِنْدَ الْمَوْتِ نَاطِقِينَ بِكَلِمَةِ الشَّهَادَةِ
عَالِمِينَ بِهَا ٢٠٩

وَصَلَّى اللهُ عَلَى سَيِّدِنَا وَمَوْلاَنَا مُحَمَّدٍ، عَدَدَ مَا ذَكَرَهُ الذَّاكِرُونَ،
وَغَفَلَ عَنْ ذِكْرِهِ الْغَافِلُونَ ٢١٠

وَرَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللهِ أَجْمَعِينَ وَعَنِ التَّابِعِينَ لَهُمْ
بِإِحْسَانٍ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ ٢١٠

وَسَلاَمٌ عَلَى جَمِيعِ الْمُرْسَلِينَ

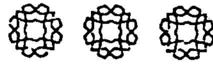
وَالْحَمْدُ للهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

المصطلحات الواردة في هذا الكتاب

الفرق والمذاهب والأديان



الأبيات الشعرية



الأعــــلام

الكتب

أهم المراجع

ـ الأدب المفرد ، الإمام البخاري ، دار البشائر الإسلامية ، بيروت .

ـ إضاءة الدجنة في اعتقاد أهل السنة للشيخ العلامة أحمد المقري المغربي المالكي الأشعري وبهامشه شرح الشيخ الداه الشنقيطي ، تصوير مكتبة القاهرة ، القاهرة .

ـ المستدرك على الصحيحين ، الحاكم ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، وطبعة دار المعرفة ت يوسف المرعشلي بيروت .

ـ شعب الإيمان ، الإمام البيهقي ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

ـ الجامع الصحيح ، الإمام الترمذي ، ت بشار عواد ، دار الغرب الإسلامي بيروت .

ـ سنن أبو داود ، طبعة دار الحديث ، القاهرة .

ـ السنن الكبرى الإمام البيهقي .

ـ المسند ، الإمام أحمد بن حنبل ، ت : الشيخ شعيب أرناؤوط ط دار الرسالة ـ بيروت .

ـ الرد على أساس التقديس . ابن تيمية

ـ السنن الكبرى سنن النسائي ، تحقيق محمد عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

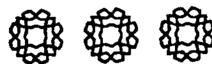
ـ كشف الخفا ، العجلوني أحمد كلاني ، دار التراث .

ـ سنن ابن ماجة ت محمد فؤاد عبد الباقي تخريج وفهرسة مصطفى الذهبي ، دار الحديث ، القاهرة .

ـ شرح أم البراهين على السنوسية للعلامة أحمد بن عيسى الأنصاري على السنوسية ، وبهامشة تعليقات للمؤلف ، مكتبة صبيح ، ١٣٨٨هـ ـ ١٩٦٩م ، القاهرة .

ـ حاشية البيجوري على أم البراهين ، العلامة برهان الدين إبراهيم الباجوري ، مكتبة الحلبي ، القاهرة . كذلك الطبعة التي بتحقيق الدكتور علي جمعه ، دار السلام . القاهرة .

- طالع البشري على العقيدة السنوسية ، الشيخ المحقق إبراهيم بن أحمد المارغني .
- شرح الصاوي على جوهرة التوحيد ، العلامة الشيخ أحمد محمد الصاوي الخلوتي ، طبعة الحلمية ، القاهرة ، وكذلك دار ابن كثير ، دمشق
- مختصر شرح أم البراهين ، الأستاذ سعيد عبد اللطيف فودة ، دار الرازي ، عمان ، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م .
- شرح أم البراهين (السنوسية - الصغرى) لصاحب المتن الشيخ أبي عبد الله محمد بن يوسف السنوسي مطبعة الاستقامة ، الطبعة الأولى ، ١٣٥٣هـ - ١٩٣٤م - القاهرة .
- صحيح الإمام البخاري ، الإمام البخاري ، ت مصطفى الذهبي ، دار الحديث ، القاهرة .
- المسايرة في العقائد المنجية في الآخرة ، الكمال بن الهمام ، ط الكردي ، القاهرة
- الشفاء للقاضي عياض
- الفصل في الملل والنحل
- الاقتصاد في الاعتقاد ، الغزالي
- شرح أم البراهين للهدهدي ، الحلبي
- مختصر شرح العقائد النسفية ، السعدي
- وغيرها ...



الفهرس التفصيلي

الموضوع	الصفحة

تهذيب واختصار شروح السنوسية

الواجب على كل مكلف شرعاً في حق المولى وحق الرسل

الشروع في البراهين على العقائد

المؤلف

- د. عمر عبد الله كامل .
- من مواليد مكة المكرمة ١٣٧١هـ .
- حاصل على درجة البكالوريوس في الاقتصاد والعلوم السياسية من جامعة الملك سعود بالرياض ١٩٧٥م .
- حاصل على درجة الماجستير في الاقتصاد الاسلامي من جامعة كراتشي ، باكستان .
- حاصل على درجة الماجستير في الاقتصاد الاسلامي من جامعة ويلز ، المملكة المتحدة .
- حاصل على درجة الدكتوراه في الدراسات الإسلامية من جامعة كراتشي ، باكستان .
- حاصل على درجة الدكتوراه في الشريعة وأصول الفقه من الأزهر الشريف ، مصر .
- الاعداد النهائي للبحث للمراحل النهائية لاعداد رسالة لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد الاسلامي من جامعة ويلز - المملكة المتحدة .

له عدة مؤلفات في الدراسات الإسلامية والاقتصاد ، كما له عدة بحوث ودراسات إسلامية واقتصادية وشارك في العديد من الندوات والمؤتمرات العلمية المحلية والعربية والعالمية وله العديد من المقالات الصحفية

من مؤلفاته الإسلامية :

١- كتاب الرخصة الشرعية في الأصول والقواعد الفقهية .

٢- كتاب الآيات البينات لما في أساطير القبمني من الضلال والانحرافات .

٣- كتاب بين الأصوليين والخوارج .

٤- كتاب المتطرفون .. الخوارج الجدد .

٥- كتاب فقه المعاملات من منظور إسلامي .

٦- كتاب أصول الثبوت والدلالة في العلوم الشرعية والعربية والعقلية .

٧- كتاب حوار مع العلمانيين - الجزء الأول . مطبعة انترناشونال - القاهرة

٨- كتاب حوار مع العلمانيين - الجزء الثاني .

٩- الأدلة الباهرة على نفي البغضاء بين الصحابة والعترة الطاهرة .

١٠- التصوف بين الافراط والتفريط دار ابن حزم ، بيروت ١٤٢٢/٢٠٠١

١١- العواصم من قواصم العلمانية .دار مصر للطباعة القاهرة ١٤١٩/ ١٩٩٨.

١٢- القواعد الفقهية الكبرى وأثرها في المعاملات المالية . دار الكتبي - القاهرة - أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في أصول الفقه من (جامعة الأزهر الشريف) ١٤٢١هـ.

١٣- دفاع عن الرسول صلى الله عليه وسلم والصحابة . دار الكتبي ،

من مؤلفاته في الاقتصاد :

١- كتاب الركود وسبل معالجته في الاقتصاد العربي والإسلامي .

٢- كتاب اتفاقية الجات وحتمية المواجهة (رسالة الخطر للعالم العربي) .

٣- كتاب قراءة في نبض إسرائيل .

٤- النقود والنظام النقدي الدولي- دار ابن حزم للنشر - بيروت - لبنان .

٥- التكامل الاقتصادي العربي . الأهرام يناير ٩٥م القاهرة

دراسات وأوراق بحثية :

- " إلقاء الضوء على الأداء الاقتصادي لجمهوريات القوقاز ودول آسيا الوسطى" (بعض دول الاتحاد السوفيتي سابقاً) .

- " الإسلام في مواجهة العلمنة " دراسة قدمت لمجمع الفقه الإسلامي في دورته الحادية عشر في البحرين - نوفمبر ١٩٩٨م .

- " ضرورة الإسراع بإنشاء منطقة تجارة عربية حرة في نطاق السوق العربية المشتركة"

قدمت في ندوة الاقتصاد من أجل مستقبل عربي والتي نظمتها الأهرام في أكتوبر ١٩٩٦ بالقاهرة .

- " البنوك العربية وضرورة التحول للصيرفة الشاملة" .

بعض المقالات الصحفية :

- العلاقة بين الحرية والعقل والتكليف (٣) عكاظ العدد ١١٠٥٥٥ الجمعة ٩/٢/١٤١٦هـ الموافق ٧/٧/ ٩٥.
- حتى تكون أسياداً .. لا عبيداً - الشرق الأوسط العدد ٥٨٧٢ ٢٦/١٢/٩٤م .
- الاقتصاد الاسلامي كلٌّ لايتجزأ (١/٤) عكاظ العدد ١٠٤٠٦ الجمعة ٤/٩/١٤١٥هـ الموافق ٣/٢/٩٥م . (٢/٤) عكاظ العدد ١٠٤١٣ الجمعة ١١/٩/١٤١٥هـ الموافق ١٠/٢/٩٥م . (٣/٤) عكاظ العدد ١٠٤٢٠ الجمعة ١٨/٩/١٤١٥هـ الموافق ١٧/٢/٩٥م . (٤/٤) عكاظ العدد ١٠٤٢٧ الجمعة ٢٥/٩/١٤١٥هـ الموافق ٢٤/٢/٩٥م .
- إعلان حرب - عكاظ العدد ١٠٣٥٧ الجمعة ١٤ رجب ١٤١٥هـ الموافق ١٦/١٢/٩٤
- لاتؤذوا الأحياء بسبب الأموات - المدينة في ٢٣/١١/٩٥م .
- دفاع عن الرسول (صلى الله عليه وسلم) - المدينة في ١١/١١/٩٥م .
- تلفيق الشافعي لقضية الأجنبي في اللغة تهمة قديمة هو بريء منها رداً على أبو زيد ، المدينة المنورة العدد ١٢٤٩١ الخميس ٢١/٢/١٤١٨هـ الموافق ٢٦ يونيو ٩٧م .
- البنوك الإسلامية وأدواتها الاستثمارية - الحياة العدد ١٢١٦٤ ١٥ يونيو ٩٦م الموافق ٢٩/١/١٤١٥هـ .
- دفاع عن الرسول صلى الله عليه وسلم - المدينة العدد ١١٩٠٧ السبت ١١/١١/٩٥م .

- الذخائر المحمدية للسيد الدكتور محمد علوي المالكي رحمه الله تعالى بين المؤيدين والمعارضين على ضوء الكتاب والسنة وأقوال علماء الأمة.
- تهذيب واختصار شروح السنوسية «أم البراهين» للإمام السنوسي.

وهي اختصار وتهذيب شرح الشيخ الأنصاري عليها وغيره من العلماء الذين اعتنوا بهذه العقيدة.
- مذكرة في تيسير المنطق.
- تسهيل الطرقات في متن الورقات للشيخ شرف الدين العمريطي الشافعي (نظم فيه الورقات) (شرح وتعليق).
- نقد قواعد التشبيه من أقوال السلف ممن قالوا بالإمرار والتفويض والتنزيه.
- البلسم المريح من شفاء القلب الجريح

مختصر وتهذيب شرح الشيخ الطاهر ابن عاشور (الجد) لبردة الإمام البوصيري.

- قواعد في أدب الاختلاف ، الحياة ١٢٠٣١ الخميس ١٤١٦/٩/١٢هـ ٩٦/٢/١م
- قواعد في أدب الاختلاف ، الحياة ١٢٠٣٨ الخميس ١٤١٦/٩/٢٩هـ ٩٦/٢/٨م
- عمر كامل لنصر أبو زيد من قال لك إن الخطاب الديني يحرم على الانسان السؤال والنقاش - المدينة العدد ١٢٤٦٧ في ٩٧/٦/٢م .
- الرد المحرر على من بدع وكفر من جاور خير البشر - المدينة المنورة العدد ٤٨ بتاريخ ١٤١٧/١٠/٦هـ الموافق ٩٧/٢/١٣م .
- د . عمر كامل يرد على أسطورة القمني - المدينة العدد ١٢٦٣٣ السبت ١٤١٨/٧/١٥هـ الموافق ٩٧/١١/١٥م .
- الركود وسبل معالجته في الاقتصاديين العربي والإسلامي - الحياة العدد ١١٨٦٤ .الأربعاء ٩٥/٨/١٦م الموافق ١٤١٦/٥/٢٠هـ

ومما صدر له حديثا :

- طريق المساكين إلى مرضاة رب العالمين .
- التحذير من المجازفة بالتكفير .
- كلمة هادئة عن مفهوم البدعة وأقسامها .
- شرح مختصر على العقيدة الطحاوية .
- السعودية تحديات وآفاق .
- مبدآن هدّامان . . جاهلية المجتمع وهجر المخالف .
- لا ذرائع لهدم آثار النبوية (مساجلة صحفية) مع مقدمة وافية عن مشروعية إحياء الآثار النبوية .
- كفى تفريقًا للأمة باسم السلف . رد به على كتاب الدكتور سفر الحوالي . «نقد منهج الأشاعرة في العقيدة» .

صدر حديثًا :

مُذَكِّرَةٌ

في

تيسير المنطق

إعداد

د/ عمر عبد الله كامل

دار المصطفى

صدر حديثًا :

نقض قواعد التشبيه

من أقوال السلف ممن قالوا بالإمرار والتفويض والتنزيه

بقلم

د. عمر عبد الله كامل

دار المصطفى

صدر حديثًا :

الذخائر المحمدية

للسيد الأستاذ الدكتور محمد بن علوي المالكي

رحمه الله تعالى

بين المؤيدين والمعارضين

على ضوء الكتاب والسنة وأقوال علماء الأمة

بقلم

د. عمر عبد الله كامل

قدم له

الشريف
عبد الله فراج الشريف

فضيلة الشيخ الدكتور
علي جمعة
مفتي الديار المصرية

فضيلة الشيخ الدكتور
أحمد الكبيسي

دار المصطفى

هذا الكتاب

إن علم العقيدة هو الأساس الذي تبنى عليه علوم

ين بأسرها وهو الفارق الرئيس بين دين الله الحق

لأديان المزيفة الباطلة.

وفي هذا العصر الأخير الذي اشتدت فيه حملة

انف المبتدعة بأنواعهم على أهل الحق مستغلين في

ك ابتعاد جمهور المسلمين عن دراسة علوم الدين

وما وعلم العقيدة بما فيه من مصطلحات

ستدلالات دقيقة خصوصًا، وجب القيام في نصرة

ين الحنيف بنشر علومه من منابعها الصافية التي عاش

بها جمهور الأمة المعصومة جيلًا بعد جيل بعيدًا عن

دورات المبتدعة، وأولها علم العقيدة فدونك أيها

ارئ الكريم هذا المختصر الجليل القدر.

دار المصطفى